الهجرة غير الشرعية وآثارها على الأمن القومي العربي (السودان أنموذجاً)

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك - كلية التربية
- حنتوب - جامعة الجزيرة

د. أحمد عبد الله محمد

المستخلص:

تُعَدُّ الهجرة واحدة من القضايا التي وجدت حظها من الدراسة والتي تعرّف على وجه العموم بأنها انتقال المجموعات البشرية من موقع لآخر بحثاً عن الحياة الأفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو أمنياً، وفي العصر الحديث ومع ثورة الاتصالات والمواصلات التي سهّلت الهجرة فقد بدأت تظهر موجات من الساعين للوصول إلى ظروف معيشية أفضل ولهذا فقد ظهرت هجرة أخرى سميت بالهجرة غير المشروعة أو غير الشرعية والتي ازدادت معدلاتها من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، والسودان بوصفه دولة إفريقية ذات موقع متميز في الجغرافية السياسية للقارة كان من الدول التي اكتوت بنيران هذه الظاهرة، كما ارتبطت هذه الظاهرة بكثير من الظواهر السالبة التي تهدد الأمن القومي للدول والمجتمعات. هدفت الدراسة للوقوف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي من حيث تعريفهما في اللغة والاصطلاح، توضيح الأسباب والدوافع لحركة الهجرة غير الشرعية من دول الجوار الإقليمي للسودان، وإلى الوقوف على التأثير ما بين الهجرة غير الشرعية والأمن القومي العربي لبيان مدى تأثير الأمن القومي العربي بهذه الظاهرة، كما تهدف للوقوف على الآثار المترتبة على هذا النوع من الهجرة. استخدمت الدراسة كل من المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن السودان إحدى الدول التي تعاني بحكم موقعها الجغرافي من تدفق الهجرات غير الشرعية، هنالك الكثير من الدوافع التي تقود لسيادة هذه الظاهرة في السودان منها الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية التي تعاني منها دول الجوار الإفريقي، أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تركت آثارها المتعددة في السودان ومن ذلك الآثار الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، السياسية والصحية. إن الهجرة الشرعية قد أدت إلى تهديد الأمن القومي السوداني لأنها تترك آثارها الواضحة على مجمل الأوضاع به، كما مثلت الهجرة غير الشرعية تهديداً كبيراً للأمن القومي العربي لأن أعداد مقدره من أولئك المهاجرين يتخذون السودان كدولة عبور لبعض الدول العربية مما يؤدي لأن تترك تلك الهجرات آثارها على تلك الدول والأقطار. توصي الدراسة بتفعيل القوانين المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وتشديد العقوبات، تعزيز التعاون مع دول الجوار الإفريقي بغرض تكامل الجهود للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

Abstract

Migration is considered one of the issues that found its share of the study, that is generally defined as the movement of human groups from one place to another in search of a better life socially, economically or more security. In the modern era, with the communications and transport revolution that eased migration, flood of people seeking to reach better living conditions, and for this reason, another

migration appeared called illegal or illegal immigration, whose rates increased from poor countries to rich countries, especially in the last decade of the twentieth century, and Sudan, as an African country with a distinguished position in the political geography of the continent, which was among the countries that were cauterized by these fire of this phenomenon, and also associated with many negative phenomena that threaten the national security of states and societies. The study aimed to discover the phenomenon of illegal immigration and Arab national security in terms of their definition in literally and figuratively, to explain the reasons and motives of illegal immigration from the countries of the regional neighborhood of Sudan, and to determine the influence between illegal immigration and Arab national security to show the extent to which Arab national security is affected by this phenomenon, also to reveal the implications of this type of migration. The study followed the historical, descriptive and analytical method and the case study. The study reached to a number of results, the most important are: Sudan is one of the countries that, by virtue of its geographical location, suffers from the influx of illegal immigration. There are many motives that lead to the prevalence of this phenomenon in Sudan, including the economic, political, security and social conditions that the neighboring African countries suffer from. Illegal immigration has left its multiple effects in Sudan, including the economic, security, social, political and health influences, that illegal immigration has led to a threat to Sudanese national security because it leaves its clear impacts on the overall situation, and illegal immigration represented a major threat to Arab national security because estimated numbers of these immigrants take Sudan as a transit country for some Arab countries, which leads to these migrations leaving their effects on these countries and countries. The study recommends activating local, regional and international laws related to illegal immigration and tightening penalties, strengthening cooperation with neighboring African countries for the purpose of integrating efforts to eradicate the illegal immigration.

المقدمة:

الأمن القومي للدول يتأثر بقضايا مختلفة وبعوامل عدة عبارة عن متغيرات مستقلة يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تلك الدول ومن ثم يختلف حجم التأثير لهذه المتغيرات وفقاً للظروف من حالة لأخرى ومن وقت لآخر، لهذا لا يمكن القول بأن كل الدول تعاني من نفس القضايا والمشكلات فيما يتعلق بالأمن القومي وبنفس درجة التأثير، لأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والموقع الجغرافي يختلف من دولة لأخرى، وبالتالي فإن ما يشكل قضية تمس الأمن القومي لدولة ما لا يعتبر ضرورياً ومهما لدولة أخرى، لكل ما سبق تعتبر الهجرة بأشكالها وأنواعها المختلفة وانتقال الإنسان من مكان لآخر واحدة من الظواهر القديمة قدم البشرية نفسها، بحكم أن الإنسان دوماً وأبداً يبحث عن ظروف أفضل للعيش فيه بكل راحة وأمن وسلام، وفي العصر الحديث ونتيجة للتغيرات السياسية والطبيعية والأمنية ومجمل النزاعات التي تدور خاصة في القارة الإفريقية فقد دفعت تلك الظروف بالكثير من الجماعات البشرية لطرق باب الهجرة على وجه العموم والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص في سبيل الحصول على المكاسب التي ذكرناها آنفاً وفي سبيل الخروج من الأوضاع الإنسانية التي تعيشها البلدان المصدرة لتلك الموجات من الهجرات البشرية، هذا وقد ارتبطت بهذه الظاهرة ظواهر أخرى مثل ظاهرة تجارة البشر وانتشار الأمراض والأوبئة وتغيير التركيبة السكانية للبلدان وغير ذلك من الظواهر. ومن المعلوم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد باتت ترهق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وكل دول العالم نتيجة لما تحدثه من مشكلات متنوعة ولما تتركه من آثار ضخمة على المجتمعات وبالتالي تعتبر هذه الظاهرة تهديداً للأمن القومي وخطراً استراتيجياً دولياً يجب أن يجد حظه من الدراسة والبحث .

لكل ما سبق تثير الدراسة التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية تمثل تهديداً للأمن القومي السوداني بصفة خاصة ومن ثم الأمن القومي العربي بصفة عامة ؟
الأسئلة الفرعية:

1. هل يعاني السودان من تدفق موجات من الهجرة غير الشرعية؟
2. هل للهجرة غير الشرعية العابرة والمستقرة بالسودان أسباب ودوافع؟
3. هل هنالك ارتباط ما بين الهجرة غير الشرعية والعوامل التي تهدد الأمن القومي السوداني على وجه الخصوص والأمن القومي العربي على وجه العموم؟
4. هل هنالك آثار لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الواقع

السوداني والعربي في جوانب الأوضاع الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، التركيب الديموغرافي، النواحي الثقافية والسياسية وغيرها؟

5. ما هي الجهود التي يبذلها السودان للتصدي للهجرة غير الشرعية؟

6. وأخيراً هل تشكل الهجرة غير الشرعية المنطلقة من بعض الدول الإفريقية تجاه العالم العربي عبر السودان تهديداً للأمن القومي العربي؟

فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة أن:

1. هنالك هجرة غير شرعية وافدة للسودان.
2. هنالك أسباب ودوافع أدت لهجرة أعداد كبيرة من سكان بعض دول الجوار للسودان.
3. الهجرة غير الشرعية الوافدة للسودان تمثل تهديداً لأمنه القومي.
4. إن الهجرة غير الشرعية تترك آثارها الواضحة على مجمل الأوضاع في السودان.
5. يبذل السودان جهوداً واضحة وملموسة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
6. بحكم موقع السودان فإن الهجرة غير الشرعية المقيمة فيه والعابرة له تمثل في مجملها تهديداً للأمن القومي العربي.

تعريف مصطلح الهجرة غير الشرعية والأمن القومي:

أ/ الهجرة بصفة عامة: في اللغة العربية تأتي كلمة هجرة من الهجر الذي هو ضد الوصل، والاسم الهجر والمهاجر من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية، والتهاجر هو التقاطع، كما ورد مصطلح الهجرة في القرآن الكريم في قوله تعالى في سورة النساء (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً).⁽¹⁾

كما وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه))،⁽²⁾ وجاء في معجم لاروس الأساسي أن تعبير الهجرة يقصد به خروج من أرض إلى أخرى

سعيًا وراء الرزق. (3)

ومن التعريفات المهمة للهجرة تعريف الأمم المتحدة والتي تعرفها بأنها الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الوطن الأصلي بعداً كافياً في حين قال آخرون بأن الهجرة ما هي إلا حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلية أخرى، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية. (4)

كما أن الهجرة تعني في أبسط معانيها حركة الانتقال الفردي أو الجماعي من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً، (5) أو حركة انتقال الأشخاص سواء فرادى أو جماعات من موقع لآخر بحثاً عن الأفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو أمنياً ومنذ القديم والإنسان يهاجر من مكان إلى آخر دون قيد أو عائق حتى ظهور القوانين المحلية والدولية التي حددت وقللت من حرية تنقل الأشخاص والجماعات. (6)

ب/ الهجرة غير الشرعية: تُعرّف الهجرة غير الشرعية بأنها الهجرة التي ينتقل عبرها الأفراد أو الجماعات من موقع إلى آخر بحثاً عن الرزق ووضع أفضل اجتماعياً واقتصادياً أو دينياً وفيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية، وتعني كذلك قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة، من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوتائق أو تأشيرات مزورة وغالباً ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادراً ما تكون فردية. (7)

هذا وقد تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية في الأدبيات القانونية فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو الشرعية، ثم ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري فأخذ يظهر مقروناً بمصطلح Migration and Human Security، ثم ارتبط بمفهوم الاتجار بالبشر Human Trafficking، وقد تأخذ الهجرة غير الشرعية مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين، ويمكن تعريفه كما ورد في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية بموجب المادة الثالثة. (8)

أما منظمة الأمم المتحدة فتعرف الهجرة غير الشرعية بأنها (.. دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من

تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة)،⁽⁹⁾ كما أن الهجرة غير المشروعة يطلق عليها بأنها هي تلك الهجرة غير النظامية أو المنظمة أيضاً التي تتم سرياً ودون علم السلطات المعنية والجهات الرسمية وخارجة عن القانون والأعراف الدولية.⁽¹⁰⁾

وتعريفها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلباتهم لكنهم يبقون في البلاد.⁽¹¹⁾

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة بينما يعتبرها آخرون انتهاكاً للقانون بدون ضحايا، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين وطالبي حق اللجوء، بينما تفضل أسواق العمل الدولية ذوي المهارات العالية، وفي هذا الصدد ينظر أصحاب السلطة السياسية والاقتصادية إلى الهجرة الوافدة باعتبارها تهديداً محتملاً للسيادة والهوية القومية لذا تسعى الحكومات إلى الحد منها وتقييدها.

وهناك من يرى أن الهجرة الشرعية الدولية هي إحدى نتائج المد الرأسمالي وبالأخص تدويل الأسواق حيث يحتاج رأس المال إلى استغلال قوة عمل رخيصة، ولا بد من انتقال منظم لضبط عملية التراكم الرأسمالي، فعندما يحدث تباطؤ في دورة رأس المال توهم هجرة العمالة بأنها هجرة غير شرعية، كما أن البعض يرى أن المهاجرين غير الشرعيين هم الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل وذلك بدون الوثائق والتصاريح اللازمة، وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، وكذلك الذين يدخلون بدون تصريح أو الذين يدخلون بوثائق مزورة أو بتصاريح دخول مؤقتة ولكنهم تجاوزوا مدتها، كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطراً بطريقة غير شرعية أو الذين ينتحلون صفات معينة كسياح ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين أو الغرباء غير الشرعيين، ويعرفهم آخرون بأنهم الأجانب الذين يدخلون ويقيمون أو يعملون على نحو غير قانوني في قطر ما.⁽¹²⁾

أما الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية فيمكن حصرها في الدوافع التالية:

1. الدافع الاقتصادي: والمتمثل في الفقر والبطالة مع عجز من الدول عن توفير العيش الكريم لسكانها وهذا مما يدفع بالكثير منهم لسلوك طريق الهجرة غير الشرعية لتحقيق آمالهم.
2. الدافع السياسي: مثل الاضطرابات السياسية حول السلطة والصراعات التي تشهدها الكثير من دول العالم خاصة في العالمين الإفريقي والآسيوي.
3. الدافع الاجتماعي: مثل التهميش والقصص التي تصل للشباب في بعض الدول عن الأوضاع العالية لمستوى المعيشة في الدول وخاصة الأوروبية منها.
4. القيود الصارمة على الهجرة الشرعية واللجوء: لأن القوانين الأوروبية جعلت بعض الشباب يسلكوا الطريق السري في سبيل الوصول إلى أوروبا بأي شكل، كما أن بعض الأوروبيين من أرباب الأعمال باتوا يفضلون المهاجرين غير الشرعيين لأن أجورهم زهيدة وأعمالهم مؤقتة لا تتطلب ضمانات ولا تأمينات ولا ما تفرضه عقود العمل من التزامات.
5. وجود شبكات متكاملة ترتب الهجرة غير الشرعية: والتي تقوم بالدعاية لها والترغيب فيها وتستثمر فيها الكثير معولة على أن العائد منها بات كبيراً والطلب عليها لا ينقطع.
6. الدوافع الأمنية: ومن أهمها ضعف دور السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في الدولة الطاردة، مما يدفع إلى التسلل من أجل أن يحمي المتسلل نفسه وذويه، وقيام المتسلل بارتكاب جريمة في بلده فيهرب من الأجهزة الأمنية أو من الأعداء، ومن الطبيعي أن يختار المهاجر غير الشرعي دولة تتمتع بمستوى أمني عال ليتسلل إليها.⁽¹³⁾

ب/ تعريف الأمن القومي:

أما الأمن القومي فيعرف في اللغة بأنه الأمن ضد الخوف وهو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة، أما في الاصطلاح فالأمن يعني القدرة التي تملكها الدولة لتأمين استمرار أساس القوة الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في مناحي الحياة كافة لمواجهة الأخطار التي تشكل تهديداً لها من الداخل والخارج وتكون في وقت الحرب والسلم على السواء، أو بأنه القدرة التي تملكها الدول والحكومات لتأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري والحفاظ على كيانه من التهديدات التي تشكل خطورة عليها.⁽¹⁴⁾

ومن المعروف أن مصطلح الأمن القومي قد انتشر وسط الأوساط الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حيث شكّلت فترة الحرب الباردة الإطار الذي برز من خلاله وضع الأطر لاستخدام مصطلح استراتيجية الأمن القومي في إطاره العام، لأن سياسة الردع والاحتواء والتعايش السلمي كان لها دور في البحث عن تحقيق الأمن وتجنب الحروب ولهذا فقد ظهرت الحاجة الماسة للبحث عن قوة تجسد إرادة الدول فحتمّ هذا على الدول السعي لتحقيق أمنها بحيث لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب وأن تحقق القدرة على حماية تلك المصالح حتى لو اضطرت لدخول الحرب.⁽¹⁵⁾

الهجرة غير الشرعية بالسودان تاريخها وأسبابها :

دولة السودان بحكم حدودها الطبيعية والجغرافية الممتدة والتي تتشارك مع عدد من دول الجوار، ونتيجة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسكانية لتلك البلدان فإنه أصبح من الدول التي تأثرت بهذه الظاهرة، ولطبيعة السودان فقد بدأت تتدفق موجات من المهاجرين من تلك الدول وقد تبع ذلك ظهور الجريمة المنظمة والتي من ضمنها جريمة الاتجار بالبشر لأن السودان يعتبر من دول العبور لأولئك المهاجرين.⁽¹⁶⁾

بدأت ظاهرة الهجرة غير الشرعية التهريب والاتجار بالبشر في السودان في شرق البلاد وكان معظم الضحايا من طالبي اللجوء إلى جانب المتسللين من الجوار الأثيوبي والأرتري، يومها كان الوصف بكونها حالات معزولة وسرعان ما زادت في الأعوام 2012-2013م لدرجة أن شبكات معينة تخصصت في الحصول على الأرباح السهلة، حيث يبدأ استدراج الضحايا ومنه عن طريق سيناء إلى إسرائيل وعن طريق ليبيا والصحراء الغربية إلى أوروبا التي بدأت تتملل من تبعات المسألة ويصنف السودان كمعبر للظاهرة بينما المقصد هي أوروبا وإسرائيل.⁽¹⁷⁾

كما يعتبر السودان دولة رافدة للهجرة وفي نفس الوقت دولة مستقبلة لها حيث تتداخل العديد من الظروف الموضوعية المعززة لهذا الوضع فمن حيث الجغرافيا فالسودان محاط بسبع دول ذات حدود مفتوحة شبه خالية من العوائق الطبيعية الأمر الذي يسهل عملية الانتقال المنظمة والعشوائية من وإلى السودان إلى جانب التداخلات الإثنية بين القبائل الحدودية ذات الامتدادات فوق القومية فمعظم قبائل السودان تشترك في التركيبة الإثنية مع دول الجوار بالشكل الذي يصعب معه السيطرة على حركتها نسبة للعلاقات المصلحية والثقافية والعائلية التي تربط بينها، ومن أهم أسباب شيوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في السودان تتمثل في الآتي :

1. الموقع الجغرافي للسودان والحدود الطويلة المعقدة مع سبع دول وصعوبة السيطرة عليها إضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة والعبارة.
2. تدفق الاستثمارات الأجنبية بعد استخراج البترول وما تبعها من زيادة في العمالة الأجنبية وزيادة مكاتب الاستخدام .
3. تجاوز المنظمات الإنسانية لأهدافها الإنسانية.
4. تفشى البطالة والفقر والظروف السياسية في دول الجوار خاصة إرتريا.
5. كثافة اللاجئين بالمعسكرات وتقاعس المجتمع الدولي عن تقديم الدعم اللازم لهم مما يجعلهم يغادرون إلى المدن ووقوعهم فريسة في أيدي المتاجرين بالأشخاص.
6. العائد المادي الذي يعود على المجموعات التي تمارس نشاط التهريب والاتجار بالبشر.
7. معرفة المهربين وتجار البشر بالطرق وسلوكهم طرقاً وعرة بعيداً عن أعين الجهات الأمنية.
8. سلوك المواطن السوداني الذي يتساهل في إيواء وتشغيل الأجنبي دون التقيد بالضوابط القانونية بحكم ثقافته وطيب خلقه وجهله بالقوانين .⁽¹⁸⁾

ومن الملاحظات المهمة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية من السودان ومن غير السودانين ممن يتخذون دولة السودان كمعبر ودولة ممر أن أغلب تلك الهجرات تتجه إلى دولة ليبيا في السنوات السابقة نتيجة للانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه ومن ثم المغادرة منها لدول أوروبا، هذا وقد انحصرت الطرق التي تسلكها تلك الهجرات غير المشروعة من السودان إلى ليبيا في التالي:

1. من السودان إلى مصر ومنها إلى ليبيا عبر جبل عبد المالك مروراً بالواحات ثم أجدابيا.
2. من السودان إلى المرمك لمنطقة سليمة ثم للكفرة.
3. من السودان إلى المرمك ثم عبوراً عبر الأراضي التشادية لمنطقة ريبانة ثم لأجدابيا شمالاً .
4. من دارفور عبوراً بالأراضي الليبية ثم إلى مدينة سبها ومنها لمدينة طرابلس .⁽¹⁹⁾

هذا وتشكّل الهجرة غير العابرة للسودان من دول الجوار خاصة دول الجوار الشرقي كأثيوبيا وارتريا وغيرها من دول القرن الإفريقي هاجساً يؤرق الأنظمة الحاكمة لأن هذه الهجرة أصبحت تتواتر بأرقام كبيرة مما يؤثر على مجمل الأوضاع بالسودان، ومن ذلك أن ما يقارب من (1500) شخص شهرياً يطلبون اللجوء للسودان، ويسجلون أسماءهم بمخيمات اللاجئين في شرق السودان، هذا غير الذين يتمكنون من اجتياز الأراضي السودانية ويصلون للمدن الرئيسية دون علم السلطات عبر شبكات تهريب البشر التي تنشط في المناطق الحدودية والذين يقدر عددهم بأضعاف هذا الرقم شهرياً.⁽²⁰⁾

الآثار والنتائج المترتبة على الهجرة غير الشرعية في السودان :

إن الهجرة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة تمثل انتقال أفراد أو مجموعات من محيط اجتماعي واقتصادي وسياسي إلى محيط آخر مختلف في الغالب عن محيط المنشأ الأمر الذي يترتب عليه بروز الكثير من الآثار والتداعيات التي تنعكس على وضع المهاجرين وكذلك على الوضع في كل من دولة المقصد ودولة المنشأ⁽²¹⁾ ومن المؤكد أن الهجرة غير الشرعية بحكم انتشارها وزيادة معدلاتها في الفترة الأخيرة فإن لها الكثير من النتائج والآثار، والتي يمكن إجمالها في التالي :

أ/ الآثار الاقتصادية: معظم المهاجرين غير الشرعيين يدفعون لعصابات تهريب وتجارة البشر عملات أجنبية مقابل تهريبهم، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية بالإضافة إلى أن الأجانب يقومون بتحويل عملات أجنبية لبلدانهم جراء الأجور التي يحصلون عليها نظير الأعمال التي يقومون بها، كل ذلك من شأنه أن يؤثر على سوق العملات الأجنبية. المهاجرون غير الشرعيين أصبحوا عبئاً على البلاد وشاركوا المواطنين في الخدمات التي تقدمها الدولة من صحة وتعليم وخلافه وبالتالي زادت الأعباء التي تتحملها الدولة في توفير الرعاية الطبية لضحايا الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى تشويه الوعاء الضريبي، حيث إن معظم هؤلاء المهاجرين يجدون طريقهم لسوق العمل دون أن يدفعوا الضرائب للدولة، مما يعني وجود شريحة كبيرة خارج مظلة الضرائب وهو ما يساهم في تشويه الوعاء الضريبي.⁽²²⁾

الحرمان من القوى البشرية حيث تحرم تلك الدول من عناصر البناء الاجتماعي اللازم لقيام الكيان السياسي والاقتصادي لها، ومن أهم تلك العناصر الأطفال ذكوراً وإناثاً فهم دعائم المجتمع ومستقبله القريب، وحجب التعليم، والانخراط في الجريمة يهدر المستقبل السياسي والاقتصادي للدولة، حدوث اختلال في الميزان الاقتصادي حيث تحقق تلك العناصر البشرية دخلاً

هائلاً في وقت قصير قد يودع في البلد المصدر مما يخل بميزان الطبقات الاجتماعية: حيث يهدر الطبقة الوسطى في البنيان الاجتماعي، فضلاً عن زيادة معدل التضخم ونمائه، وإهدار قيمة الردع العام للجريمة بعد إدراك ما حققه المجرم من مكاسب هائلة من المادة والنقود، على خلاف المتعايش داخل الدولة المصدر الذي في الغالب الأمر تزداد حالته الاجتماعية سوءاً، بما يهدر قيمة العمل والقبول عليه والابتعاد به وتنخفض معدلات التنمية وتزيد البطالة والفقر مع ارتفاع معدل الجريمة، وإهدار قيمة العدالة الضريبية حيث تطالب تلك الدول من مواطنيها سداد الضرائب وهي العامل المساعد على قيام الدولة بمسؤوليتها تجاه المواطنين، وعلى خلاف ذلك يستأثر المجرم بأمواله العديدة دون وجود أي التزامات عليه قبل دولته. (23)

ظهور رأسمالية على أسس غير صحيحة قد تؤدي تحويلات عناصر ظاهرة الاتجار بالبشر لدخولهم إلى انتعاش في الاقتصاد الداخلي، إلا أنه انتعاش كاذب في أغلب الأحيان فهذه الدخول أو الأموال تترتب عليها آثار اقتصادية خطيرة إذ تؤدي إلى تمكين الأفراد الذين حصلوا عليها نتيجة الانتقال من فئة داخلية عادة ما تكون فئة استهلاكية من الدرجة الأولى بل قد يدفع هذا بعض الأفراد من ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط إلى قبول العمل في وظائف وأعمال دنيا لا تناسب مؤهلاتهم العلمية وذلك للحصول على دخل أعلى في محاولة لرفع مستوى معيشة أسرهم مما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد والمهارات. (24)

التكلفة المالية الكبيرة للتعامل مع الهجرة غير الشرعية

من خلال تتبع التقارير المرتبطة بهذه المشكلة يتضح أنه لا يقتصر تأثيرها على الدول فحسب نظراً للإجراءات العديدة التي يجب اتخاذها حتى يتم الترحيل مثل التنسيق مع السفارات، وشركات الطيران والسفن، فإن ذلك يكلف الكثير من، أما البعد الآخر فيتمثل في المنافسة الحقيقية للمهاجرين للعمالة النظامية، حيث إن المهاجر غالباً ما يرضى بمبالغ زهيدة من الأجر للقيام بأي عمل يطلب منه قد لا يرضى العامل المقيم بطريقة نظامية القيام به بأقل من ضعفي الأجر وهو ما يوجد مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن المشكلة الأولى وفي المقابل لا يدرك المواطن خطورة القيام باستخدام هؤلاء، فقد يكون منهم المجرم أو المصاب بمرض معدي، ومنهم من يمارس أعمال ليست من تخصصه ودون سابق دراية بها، ولكنه يقنع رب العمل بقدرته على ممارستها وهذا قد يؤدي إلى مشكلات أمنية واجتماعية، وتعتبر مخالفة يقوم بها بعض ضعاف النفوس من المواطنين. (25)

ومن الآثار الاقتصادية المرتبطة بهذه الظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين غير الشرعيين لأنهم يقومون بتحويل مبالغ مالية ضخمة نتيجة قيام بعض منهم بأعمال غير مشروعة والتي تدر مبالغ كبيرة إلى عدة بلدان في غفلة من الجهات الرسمية عن طريق مقيمين نظاميين، وبالتالي فإن ذلك ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي المحلي.

ب/ الآثار الأمنية: سجلت مضابط الشرطة خلال العام 2016م أكثر من (45) ألف بلاغ في مواجهة أجناب معظمها كانت تتعلق بتجارة الحشيش والخمور والدعارة والقتل وتهريب السلاح وغيرها، لذا يشكل التهريب والاتجار بالبشر اختراقاً أمنياً للحدود، مما يهدد الأمن القومي السوداني، إلى جانب إمكانية اختراق هذه المجموعات القادمة للسودان بواسطة الجماعات الإرهابية المتشددة والجهات المعادية للسودان مما يشكل تهديداً أمنياً للبلاد، بالإضافة إلى تمويل الأنشطة غير المشروعة، وهي تغذي أنشطة الجريمة المنظمة المتمثلة في تجارة الجنس والمخدرات والسلاح وتجارة الأعضاء البشرية وغيرها من الأنشطة الإجرامية الأخرى.⁽²⁶⁾

كما أن الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر يمثل خرقاً لكثير من القوانين السودانية مثل قانون الاتجار بالبشر وقانون الجوازات، لذلك فإن المادة (29) من قانون الجوازات نصت على معاقبة أي سوداني يأوي مهاجراً غير شرعي، وهناك سوابق قضائية صدرت في مواجهة عدد من السودانيين وأن الإدارة العامة للجوازات والهجرة لديها خطة للتوعية بأخطار ومهددات الهجرة غير الشرعية وآثارها السالبة على المواطنين.

من أخطر الجرائم التي يرتكبها المهاجرون غير الشرعيين جرائم الاتجار في المخدرات وتعاطيها وترويجها لأنها الأكثر تأثيراً على المجتمع السوداني لأن المخدرات من الآليات التي تدمر الشعوب اقتصادياً واجتماعياً وصحياً ونفسياً، لذلك نجد انتشاراً واسعاً للمخدرات في الأماكن التي يوجد فيها المهاجرون وبالتالي تتسرب إلى المناطق الأخرى حيث زاد استخدام الشباب للمخدرات نسبة لانتشارها وسيادة تجارتها مع بعض الأعمال مثل المقاهي والمطاعم التي يتولى إدارتها والإشراف عليها عدد كبير من هذه الشريحة، ومن بين المهاجرين الذين دخلوا السودان بطريقة غير مشروعة يوجد عدد من الهاربين من العدالة في دولهم الذين يتميزون بالسلوك الإجرامي وذلك يهدد أمن الدولة، كما يمكن استغلال بعض الأجناب بواسطة جهات سياسية مستقلة كما يحدث ذلك في التداخل القبلي بين السودان وجيرانه، هذا وقد رافقت تدفقات العمالة الأجنبية ظهور الكثير من الظواهر الإجرامية كالنهب والسلب والقتل وتجارة الأسلحة

النارية وكذلك الاتجار في السلاح وفي ترخيص وتهديد البشر والاتجار فيه . (27) ومن أبلغ الأمثلة على ارتباط الجريمة والآثار الأمنية الأخرى بالهجرة الوافدة المثال التالي الذي يؤكد ذلك من خلال المقارنة بين أعداد سكان العاصمة الخرطوم والأجانب المقيمين فيها وعدد الجرائم المرتكبة من قبلهم .

عدد السكان مقارنة مع عدد الأجانب بالولاية

عدد السكان	البيان
7,095,148	ولاية الخرطوم
306290	الأجانب
4.32	النسبة

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة وجود الأجانب بولاية الخرطوم بلغت 4.32 % من جملة سكان ولاية الخرطوم .

الجرائم المرتكبة بواسطة الأجانب خلال خمسة أعوام في الفترة (2010م - 2014 م) :

الجملة	الجرائم المتعلقة بالأديان	جرائم التزوير والتزوير	الجرائم المتعلقة بالموظف العام	القوانين الأخرى	جرائم الطمأنينة العامة	جرائم الأنايا والاعتداء على الحريات	ضد الدولة والقوات النظامية	الواقعة على المال	الواقعة على النفس	الأعوام
7297	27	54	34	2949	1441	981	0	1030	781	2010م
15338	3	93	40	9922	2512	648	22	1266	832	2011م
22948	12	55	72	9315	5995	939	44	3727	2789	2012م
49765	34	68	214	10256	30428	1445	5	4032	3283	2013م
54899	123	324	422	17773	25751	1622	0	5268	3216	2014م
150247	199	594	782	50215	66127	5635	71	15323	11301	الجملة

من الجدول أعلاه نجد أن أعلى معدل للجرائم كان في العام 2014م حيث بلغ (54899) جريمة في كافة أقسامها بينما نجد أن أقل معدل بلغ (7297) جريمة وكان في العام 2010م وكذلك نلاحظ أن معدل الجرائم متزايد خلال الأعوام بصورة ملحوظة، كما نجد أن معدل جرائم الطمأنينة العامة بلغ أعلى معدل (66127) جريمة. (28)

جنسيات الأجنبي مرتكبي الجرائم خلال الأعوام في الفترة (2005م - 2014م) :

البيان	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	الجملة
أريتري	795	0	1392	1713	2171	2188	4043	4484	3731	4587	4587
أثيوبي	759	0	2209	4462	2991	3132	8954	7835	11439	13953	13953
تشادي	115	0	101	52	300	111	173	246	237	179	179
مصري	0	0	88	192	189	211	205	186	232	555	555
صيني	0	0	29	33	66	58	63	74	68	13	13
خليجي	0	0	8	17	0	7	12	2	0	42	42
جنسيات عربية أخرى	0	0	44	17	71	106	65	368	136	4018	4018
جنسيات آسيوية أخرى	0	0	132	60	112	140	154	113	69	111	111
جنسيات أفريقية أخرى	0	0	391	598	278	213	615	5772	28104	28085	28085
جنسيات أوروبية أخرى	0	0	27	21	54	47	29	14	0	52	52
أخرى	235	0	760	188	214	1084	1025	3854	5749	3304	3304

من الجدول أعلاه نجد أن أعلى معدل لجنسية مرتكبي الجرائم بلغ (28085) أجنبياً من جنسيات إفريقية أخرى وبالمقابل أعلى معدل (5749) للجرائم المرتكبة كان في العام 2013م وأقل معدل لجنسية مرتكبي الجرائم بلغ (13) أجنبياً صينياً مقابله عدم وجود جرائم خلال العام 2006م.⁽²⁹⁾

جرائم الأجنبي حسب السنوات في الفترة (2005م - 2014م) :

النسبة	جرائم الأجنبي	إجمالي الجرائم	العام
0.39%	1904	490297	2005م
0.72%	3971	548179	2006م
0.82%	5181	635351	2007م
1.1%	7353	687162	2008م
0.93%	6446	692077	2009م
1.01%	7297	723599	2010م
2.22%	15338	689490	2011م
3.64%	22948	629147	2012م
6.73%	49765	739535	2013م
7.00%	54899	783778	2014م

من الجدول أعلاه نجد أعلى نسبة للجرائم بلغت (7.00%) كانت في العام 2014م ومقابلها أقل نسبة في العام 2005م (0.39%) كما نجد أن نسبة الجرائم متزايدة خلال الأعوام (من 2005م حتى 2008م) وقلت نسبتها في العام (2009م) ثم بدأت في التزايد بصورة واضحة حتى العام 2014م.⁽³⁰⁾ جرائم الأجانب مقارنة بجملة البلاغات العامة بالإدارة العامة للمخدرات للأعوام (2005م - 2014م) :

النسبة	بلاغات الأجانب	جملة البلاغات	العام
0.70 %	42	6016	2009م
0.90 %	54	7490	2010م
2.36 %	142	7481	2011م
4.17 %	251	8571	2012م
3.67 %	221	6946	2013م
8.78 %	528	7419	2014م

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة (8.78%) لبلاغات الأجانب من جملة البلاغات خلال العام 2014م وأقل نسبة (0.70%) لبلاغات الأجانب من جملة البلاغات خلال العام 2009م ونلاحظ أن نسبة البلاغات متزايدة حتى العام 2012م بينما تناقصت في العام 2013م ثم ارتفعت مرة أخرى خلال العام 2014م.⁽³¹⁾

ونتيجة لما سبق يتضح لنا أن الجرائم الأخلاقية من أبرز الجرائم التي يرتكبها بعض المتسللين والمهاجرين غير الشرعيين، والمتمثلة في التالي:

- 1. ترويج المخدرات** ومن بين الجرائم الشائعة بين مهاجري القرن الإفريقي ممارسة ترويج وبيع المخدرات، حيث يقوم البعض ممن أمتهن هذا النوع من الجريمة بترويج بضاعتهم من خلال وسطاء من جنسيات مختلفة. وقد أسفرت الحملات الأمنية عن العديد من الأحياء وأوكار بيع الخمر وأوكار الحشيش والمخدرات في بلدان مثل الخليج العربي.
- 2. الخطف:** بالرغم من أن هذا النمط من الجريمة يعد من أقل الجرائم التي يمارسها المتخلفون إلا أنها بدأت تظهر في بعض الأحياء الخاصة بهم حيث يقوم بعض المهاجرين بجرائم مثل الاغتصاب والاختطاف وفعل الفاحشة بالقوة ببعض النساء أو القصر من الأطفال، ويعد هذا النمط من الجريمة رغم محدوديته في الوقت الراهن إلا أنه من المؤشرات المهمة في خطورة المهاجرين والمتخلفين عن العودة كما يحصل في السعودية على الأمن الوطني خاصة الذين ينتمون لجنسيات إفريقية.⁽³²⁾

3. **التزييف والتزوير:** من بين الجرائم التي يمارسها المتخلفون جرائم التزوير حيث إن ذلك يساعدهم على البقاء أطول مدة ممكنة، وقد أوضح تقرير أن الحملة الأمنية على المتخلفين في حي المنصور بمكة المكرمة قد أسفرت عن القبض على العديد من الموزرين والمزييفين الذين يحترفون تزييف العملات وتزوير الإقامات، علماً بأن هذه الجرائم تكثر لدى جنسيات آسيوية وإفريقية. (33)

ت/ الآثار البيئية : تعني المشكلة البيئية حدوث اختلال في توازن النظام البيئي، ويحدث ذلك الاختلال عندما يتم التأثير على أحد مكوناته أو أكثر، فتتأثر بقية المكونات وتتبدل العلاقات القائمة بينها فيصبح غير قادر على الحفاظ على توازنه، ويمكن القول أن المشكلات البيئية التي يمكن أن تنتج نتيجة الهجرة غير الشرعية إجمالها في النقاط التالية:

1. استنزاف مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية.
2. مشكلة التصحر.
3. مشكلة الانفجار السكاني.
4. مشكلة النفايات.
5. مشكلة تلوث كل من الماء والهواء والتربة.
6. مشكلة التلوث الضوضائي
7. مشكلة التلوث الإشعاعي .
8. مشكلات المناخ.

ويمكن القول أن المشاكل البيئية لا تعني فقط المشكلات الآنية وإنما تتسع دائرته لتشمل احتمالات حدوث المشكلة في المستقبل المنظور وغير المنظور. (34)

ث/ الآثار الصحية : معظم الأجانب غير الشرعيين قادمين من دول تنتشر فيها الأوبئة والأمراض مثل الكبد الوبائي، والإيدز مما يشكل مهدداً صحياً، كما أن تزايد الأجانب ساهم بقدر كبير في اختلال القيم الاجتماعية والسياسية وأدى إلى ارتفاع نسبة الجرائم ودخول نمط جديد للجريمة مثل اختطاف النساء والأطفال وانتشار ظاهرة التسول، بالإضافة للأمراض الصحية التي تصيبهم من جراء المتاجرة بهم ومن هذه الآثار ضرب هؤلاء الأشخاص وحرقتهم وتعذيبهم واحتجازهم وغيرها من وسائل العنف التي تؤدي إلى تشويهم جسدياً والإضرار بهم هذا إذا لم يلاقوا حتفهم من خلال الأمراض التي تصيبهم نتيجة الممارسات التي يرغمون عليها ومن أكثر الأمراض التي يتعرضون لها الأمراض الجنسية كالإيدز والزهري والسيلان وغيرها من الأمراض التي قد تؤدي بحياتهم ومما تجدر الإشارة إليه أن الآثار الجسدية والصحية لا تكون

قاصرة فقط على الشخص الذي تتم المتاجرة به بل يتعدى ذلك إلى المجتمع ككل عن طريق انتشار هذه الأمراض كمرض الإيدز مثلاً، كما أن لمشكلة الاتجار بالبشر آثاراً نفسية خطيرة على الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم ومنها الإجهاد النفسي الذي يعقب التعرض للحوادث الجسدية كالعامل المضني أو الاغتصاب وما ينتج عنه من اكتئاب شديد والشعور الدائم بالخوف والقلق والخشية من العار وصعوبة التحدث عما لحق بهم من ممارسات قاسية.

إحصائية الأجانب حاملي فيروس الإيدز للأعوام (2005م - 2014م):

عدد المصابين بـ HIV	العام
19	2011م
29	2012م
12	2013م
9	2014م
37	2015م
106	الجملة

من الجدول أعلاه نجد أن أعلى معدل للأجانب حاملي فيروس الإيدز (37) مصاباً في العام 2015م و أقل معدل (9) في العام 2014م كما نجد أن المعدل متزايد خلال عامي 2011م و 2012م بينما انخفض المعدل في عامي 2013م و 2014م و تزايد في العام 2015م .

إحصائية الأجانب حاملي فيروس الكبد الوبائي خلال الأعوام (2005م - 2014م):

عدد المصابين بالكبد الوبائي	العام
14	2011م
366	2012م
513	2013م
501	2014م
234	2015م
1628	الجملة

من الجدول أعلاه نجد أن أعلى معدل للأجانب المصابين بالكبد الوبائي (513) مصاباً في العام 2013م و أقل معدل (14) في العام 2011م كما نجد أن المعدل متزايد خلال عامي 2012م و 2013م بينما انخفض المعدل في عامي 2014م و 2015م .

ج/ الآثار الاجتماعية : انتهاك حقوق الإنسان وهي حقوق الحياة، الحرية، المأكل، المسكن، العمل الزواج، مما تؤدي الى انهيار البنية الاجتماعية وانخفاض المعدلات الصحية والنفسية للمجتمع، التفكك الأسري بالمتاجرة بالأطفال وتمزق شخصية الطفل قبل بنتائجها مما ينتج طفلاً ذا خطورة إجرامية ما لم يكن مجرماً عقب انخراطه في السلوك الإجرامي، المتاجرة بالأعضاء البشرية يهدر معه الصحة العامة للدول المصدرة وتفقد تلك للعناصر اللازمة للبنية الأساسية الاجتماعية للمحافظة على كيان الدولة، اشاعة الفساد وخرق الآداب العامة للدول المصدرة بعد عودة العناصر التي احترفت السلوك الإجرامي خاصة الأخلاقي منها والذي بات مصدر الدخل الأوحده والسلوك المتفرد لتلك المجموعات، زيادة المشاكل التربوية فضلاً عن زيادة الأمية وسط المجتمع ورفض الأسرة والمجتمع للأشخاص الذين سبق الاتجار بهم يلقي على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مسؤولية القيام بدور الأسرة المؤقتة بالنسبة لهم بدلاً عن أسرهم الأصلية، إن العامل الأساسي في حياة أي إنسان أو فشلها هو الدعم العائلي والاجتماعي، بالتالي فإن فقدان ضحية الاتجار بالبشر لهذا الدعم يجعل هؤلاء الأفراد أكثر ضعفاً وقابلية للانصياع لتهديدات التجار وطلباتهم ويساهم ذلك بطرق عدة في زعزعة وانتهاك البنى الاجتماعية وانعدام الثقة بين أفراد المجتمع بعضهم البعض، إهدار القيم الاجتماعية نتيجة لإهدار المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان حيث انتشر الجنس التجاري وانتشار منظمات إدارة وممارسة الجنس والبالغاء وتشعب العمليات المتصلة بها وزيادة الأطفال غير الشرعيين وانتشار ظاهرة التسول.⁽³⁵⁾

هذا بالإضافة إلى انتشار ظاهرة زواج السودانيات من الأجانب ربما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وقانونية ونفسية لأن ذلك الزواج يبنى على أساس المصلحة الاقتصادية المتمثلة في منح الإقامة والامتيازات والإعفاءات من الغرامات ومخصصات وإذن السفر وخلافه خاصة وأن جزءاً ضئيلاً جداً من هذه العلاقات يعتبر زواجاً شرعياً موثقاً لدى الجهات القانونية.⁽³⁶⁾

زواج السودانيين من أجنيبات حسب الأعوام في الفترة من (2010م – 2015م) :

العام	العدد
2010م	0
2011م	75
2012م	131
2013م	129
2014م	120
2015م	414

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل زواج السودانيين من أجنبيات مرتفع خلال العام 2015م حيث بلغ (414) زواجاً وكذلك نجد أن المعدل متزايد بصورة ملحوظة بدءاً من 2011م و لكنه بدأ في التناقص من العام 2013م ثم تزايد مرة أخرى خلال العام 2015م .

زواج السودانيات من أجنبيات حسب الأعوام (2010م - 2015م) :

العام	العدد
2010م	74
2011م	112
2012م	145
2013م	147
2014م	114
2015م	222

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل زواج السودانيات من أجنبيات مرتفع خلال العام 2015م حيث بلغ (222) زواجاً وكذلك نجد أن المعدل متزايد بصورة ملحوظة حتى العام 2013م و لكنه تناقص خلال العام 2014م ثم تزايد مرة أخرى خلال العام 2015م .

هذا وقد أوردت نتائج بعض الدراسات التي أجريت حول ظاهرة تجارة البشر في السودان أن حوالي 79% من العاملين في مجال مكافحة ظاهرة جريمة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية يؤكدون على أن هنالك وجوداً لهذه التجارة وسط اللاجئين الوافدين من دول الجوار الشرقي للسودان، بينما يرى 87% منهم أن السودان يعتبر معبراً للبشر المتاجر بهم، أما فيما يتعلق بوجود استغلال جنسي لأولئك الأشخاص المتاجر بهم فتؤكد الدراسة وبنسبة 70% على أن أولئك المتاجر بهم يتعرضون للاستغلال الجنسي من قبل تجار البشر.⁽³⁷⁾ كما أوضحت تلك النتائج المتجسدة في الواقع السوداني أن 71% من الفئة المستهدفة في تلك الدراسة قد أفادوا بأن بعض المتاجرين بالبشر في دول المقصد يعملون في تجارة الأعضاء البشرية مثل نزع الكلى وغيرها، وأن 95% يؤكدون على أن عمليات الاتجار بالبشر تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن القومي السوداني.⁽³⁸⁾

كما تؤدي الهجرة عموماً إلى تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ كنتيجة لما يسمى بالانتقاء الهجري، حيث يترتب على الهجرة انتقال العناصر الشابة من المجتمع وبصفة خاصة الذكور إلى دول المهجر، مما يؤثر سلباً على التركيبة الاجتماعية للمجتمع المهاجر منه وإليه، كما تؤدي

الهجرة غير الشرعية إلى تغيير الخريطة السكانية للمنطقة وذلك لضخامة عدد المهاجرين بالنسبة للسكان الأصليين.⁽³⁹⁾

ح/ الآثار السياسية: إضعاف السلطة الحكومية وانتشار الجرائم غير المشروعة لأن الهجرة غير الشرعية تجعل الحكومات تعاني من ضعف ممارسة السيادة على أراضيها كما تؤدي النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية إلى تشريد نسبة كبيرة من الأشخاص وهي تجعل الفرصة مواتية لممارسة مثل هذه الظاهرة كما تؤدي إلى التقليل من جهود الحكومات في بسط سيطرتها مما يسفر عنه تهديد السكان الأكثر ضعفاً ولا تستطيع الحكومات توفير الحماية للنساء والأطفال الذين تم اختطافهم، كما تعزز الرشاوى التي يدفعها تجار البشر قدرة الحكومة على مكافحة الفساد ضمن سلطات تطبيق الهجرة القانونية، مع انتهاك حقوق الإنسان لأن المتعاملين في هذه التجارة ينتهكون حقوق الإنسان المتعلقة بالحياة والحرية والمساواة مما ينتج عنه نشوء فئة تعاني الاضطهاد والعبودية وهذا الأمر يؤثر بطريقة أو أخرى في نمو البشرية بشكل سليم .

ومما يؤكد على أن موجات المهاجرين لم تنقطع صوب السودان بل تزايدت الخريطة أدناه التي توضح الطرق التي يسلكها أولئك المهاجرين غير الشرعيين وتجار البشر باتجاه السودان وذلك في العام 2017م .(40). أما في العام 2019م فإننا وتأكيداً لما سبق نجد أن ظاهرة الهجرة واللجوء نحو السودان كانت في تواتر ملحوظ، ومما يعضد ذلك تقارير المفوضية العليا للاجئين والتي تقول إن اللاجئين بالمعسكرات والمدن: في هذا العام كالآتي :

1. يبلغ عدد معسكرات اللاجئين بالسودان (15) معسكراً حيث يوجد (8) معسكرات بولايتي القضارف وكسلا و(4) معسكرات بولايتي الجزيرة وسنار و(3) معسكرات بولاية غرب دارفور.

2. تبلغ أعداد اللاجئين المسجلين بالمعسكرات حوالي (85,374) تفاصيلهم كالآتي:

أولاً: (64,413) لاجئاً يقيمون بمعسكرات اللاجئين بشرق السودان (ولايتي كسلا والقضارف)، وعدد(2,298) لاجئاً في معسكرات الولايات الوسطى (ولايتي سنار والجزيرة) وعدد (18,636) لاجئاً يقيمون بمعسكرات اللجوء بولاية غرب دارفور .

ثانياً: أما اللاجئين الذين يقيمون بالمدن والمناطق الحضرية خارج المعسكرات فيقدر عددهم بحوالي (150,000) لاجئاً وهذا العدد من اللاجئين لا تقدم لهم أي مساعدات من قبل المجتمع الدولي ويعتمدون على مشاركة المواطن في الخدمات الاجتماعية العامة في المدن رغم شح تلك الخدمات.

جدول (1): يوضح أعداد اللاجئين حسب الإحصاء الأخير لمعتمدية اللاجئين للعام 2019م.⁽⁴¹⁾

الرقم	الدولة المصدرة للاجئين	أعداد اللاجئين	أماكن إقامتهم بالسودان
1	جنوب السودان	274,5511,	ولاية جنوب -غرب وشمال كردفان، النيل الأبيض، شمال وشرق وجنوب دارفور، الخرطوم، النيل الأزرق، سنار، البحر الاحمر، كسلا، القضارف، الجزيرة وعدد من الولايات الأخرى
2	إرتريا	121,300	ولاية كسلا، القضارف، البحر الاحمر
3	إثيوبيا	13,604	ولاية كسلا، القضارف، البحر الاحمر
4	تشاد	4,300	شرق وجنوب دارفور
5	إفريقيا الوسطى	4,297	شرق وجنوب دارفور
المجموع		1,417,748	

من الملاحظ حسب ما ذكر من معلومات وردت علي لسان الجهات الرسمية والتطوعية المسؤولة عن قضية اللاجئين أن السودان كدولة استقبل ومازال يستقبل الكثير من الهجرات والعدد الكبير من الأرقام لأولئك اللاجئين .

جهود السودان للحد من الهجرة غير الشرعية:

نتيجة للآثار التي خلفتها الهجرة غير الشرعية على السودان فقد كان لزاماً على الدولة أن تعمل جاهدة لمحاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها أو الحد من تدفق تلك الهجرات لأنها تهدد أمنه القومي واستقراره، وبما أن ظاهرة تجارة البشر من الظواهر ذات الامتداد العالمي لذا فإن محاربتها تحتاج لجهود دولي وإقليمي لأن الجهود المحلية ربما لا تكون فعّالة في القضاء عليها، لكل ما سبق يأتي هذا الجزء من الدراسة للوقوف على جهود السودان بالتعاون مع المنظمات الدولية للوقوف ضد هذه الظاهرة وفي سبيل محاربتها .

لهذا فقد أصدر السودان قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2014م وبموجب هذا القانون فقد شكّلت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والتي وضعت برنامجاً طموحاً للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لتحقيق الأهداف التالية :

1. في الجانب القانوني وضع إطار قانوني لمكافحة الهجرة غير

الشرعية يتسق مع المعايير الدولية، وتعزيز نظام العدالة الجنائية للتحقيق في هذه القضايا مع تدريب العاملين في هذه المجال .
2. في مجال التنسيق العمل على تعزيز التنسيق على المستوى الولائي للاستجابة لهذه الجريمة.

3. في مجال التعاون الإقليمي والدولي ضرورة تعزيز قنوات الاتصال وتبادل المعلومات مع الدول الإقليمية، وضمان الوجود القوي في المبادرات الدولية حول هذه الظاهرة .⁽⁴²⁾

وفي هذا الجانب فقد قاد السودان عدة مؤتمرات ومبادرات لحل هذه القضية والتي منها :

أولاً : مؤتمر الخرطوم 2014م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في الفترة من 13-16 أكتوبر 2014م بمشاركة وفود رفيعة المستوى من دول تمثلت في كل من السودان، مصر، إرتريا، إثيوبيا، جيبوتي، كينيا، جنوب السودان، الصومال والبلدان الشريكة مثل إيطاليا، ليبيا، مالطا، النرويج، تونس، المملكة العربية السعودية، اليمن، سويسرا وبعض المنظمات المهتمة بهذا الشأن مثل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، جامعة الدول العربية، الإنتربول، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي.⁽⁴³⁾

ثانياً : مبادرة الاتحاد الأوروبي 2014م والتي جاءت بغرض إرساء خطة عمل أوروبية إفريقية للأعوام 2014م - 2017م للهجرة والحركة حيث ضمت الدول الأوروبية والإفريقية والمنظمات الدولية والمندوب السامي للاجئين ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها بغرض وضع خطة عمل من داخل السودان لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.⁽⁴⁴⁾

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة نجد أن هنالك إجماعاً دولياً وعالمياً على خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بكل تفاصيلها، وأن هنالك وعياً دولياً بالآثار التي تخلفها هذه الظاهرة على كافة الأصعدة من اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية وصحية على الدول التي تنتشر فيها، وفي المقابل فإن هذه الظاهرة ليست محصورة في دولة واحدة أو قارة واحدة وإنما تكاد تكون كل دول العالم يصيبها نصيب من هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها، ولهذا يجب أن تلعب الدول والشعوب والمنظمات الدولية دورها الواضح والملموس في محاربتها والوقوف ضدها .

النتائج :

توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها :

1. أن السودان من إحدى الدول التي تعاني بحكم موقعها الجغرافي من تدفق الهجرات غير الشرعية.
2. هنالك الكثير من الدوافع التي تقود لسيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السودان منها الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية التي تعاني منها دول الجوار الإفريقي.
3. إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تركت آثارها المتعددة في السودان ومن ذلك الآثار الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، السياسية والصحية .
4. أن الدولة السودانية تبذل الكثير من الجهود مع الدول الإقليمية المحيطة بها ومع المنظمات الدولية مثل الاتحاد الإفريقي والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في سبيل محاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها من بعد ذلك .
5. إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد أدت إلى تهديد الأمن القومي السوداني لأنها تترك آثارها الواضحة على مجمل الأوضاع به.
6. كما مثلت الهجرة غير الشرعية تهديداً كبيراً للأمن القومي العربي لأن أعداد مقدره من أولئك المهاجرين يتخذون السودان كدولة عبور لبعض الدول العربية مما يؤدي لأن تترك تلك الهجرات آثارها على تلك الدول والأقطار .

التوصيات :

توصي الدراسة بالتالي :

1. تفعيل القوانين المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وتشديد العقوبات .
2. العمل على تدريب الكوادر العاملة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية للقيام بدورهم على الوجه الأكمل .
3. تعزيز التعاون مع دول الجوار الإفريقي وخاصة الدول الرافدة لتلك الهجرات بغرض تكامل الجهود للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

المصادر والمراجع :

- (1) سورة النساء الآية (100) .
- الرازي، الإمام محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، القاهرة، دار الحديث، 2003م، ص 368-369.
- الطلحي ، عادل أبو بكر، الشباب وظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ورقة بحثية، ص 2.
- (2) رواه الشيخان البخاري ومسلم .
- (3) المعجم العربي لاروس، مكتبة أنطوان، 1987م، بيروت، ص 1243.
- (4) الطلحي ، عادل أبو بكر، المرجع السابق ذكره، ص 3.
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قسم الإعلام، مجلة اللاجئين، العدد (2)، 1997م، ص 18.
- (5) الكفارنة، أحمد عارف ارحيل، الهجرة غير المشروعة من دول العالم الثالث وآثارها السلبية على المجتمع الأوروبي، ورقة بحثية، ص 4 .
- (6) الكفارنة، أحمد عارف ارحيل، الهجرة غير المشروعة من دول العالم الثالث وآثارها السلبية على المجتمع الأوروبي، ورقة بحثية، ص 4 .
- (7) جلبي، علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005م، ص 3 .
- (8) عيد، محمد فتحي، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ورقة بحثية مقدمة لندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010م، الرياض، ص 17 .
- (9) شتيوي، مساعد عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 6 - 7 .
- (10) الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010م، ص هـ.
- (11) الكفارنة، أحمد عارف ارحيل، مرجع سبق ذكره، ص 8 .
- (12) بشير، هشام، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، السياسة الدولية، العدد 179 ، جانفي 2010، ص 170.
- (13) محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، مرجع سبق ذكره، ص 8 -9 .
- الطلحي ، عادل أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- (14) أحمد، إسماعيل محمد، الاستخدام العربي للعمالة المصرية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 52.

- (15) الحسين، محمد نور عثمان، الهجرة غير الشرعية والجريمة، دار الجامعة، عمان، 2014م، ص 5 .
- (16) الوحشي، علي مصباح محمد، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ص 5 .
- أبو زيد، محمد إمام محمد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، (2011 - 2017م)، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2019م، ص 66 .
- (17) اللجنة الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، المرحلة الثانية، الخرطوم، 2017م، ص 4 .
- (18) عبد الله، عادل طه، مقال بمجلة الشرطة السودانية، العدد 76، ديسمبر 2014م، ص 14.
- (19) مبادرة السودان لمكافحة الاتجار بالبشر، مجلة أفاق الهجرة، الخرطوم، جهاز شئون السودانين العاملين بالخارج، العدد الرابع، 2014م، ص 52 .
- (20) أبو زيد، محمد أمحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 65 .
- (21) بوليسي، فورين، السودان معبر لتهرب البشر إلى أوروبا، ترجمة عوض خيري، صحيفة الإمارات اليوم، 25 إيار، الإمارات العربية المتحدة، ص 4 .
- (22) يونس، سامر، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، بيروت، 2012م، ص 73 .
- (23) حامد، سيد محمد حامد، الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود، ط 1، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013م، ص 79 .
- (24) العريان، محمد علي، عمليات الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2011م، ص 40 .
- (25) صحيفة الوطن، 2009م، العدد 3594 .
- (26) أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض، 2010م، ص 11 .
- (27) علي، محمد إسماعيل، العمالة الوافدة وأثرها على المجتمع السوداني، مجلة دراسات المجتمع العدد الثالث، يونيو 2009م، الخرطوم، ص 52/53 .
- (28) التقارير الجنائية، الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية .
- (29) التقارير الجنائية، الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية .
- (30) التقارير الجنائية، الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية .
- (31) التقرير الجنائي للإدارة العامة للمخدرات .
- (32) صحيفة الوطن، 2009م، العدد 2300 .

- (33) المصدر السابق نفسه .
- (34) محمد نور، عثمان الحسن و المبارك، ياسر عوض كريم، الهجرة غير المشروعة والجريمة، إصدارات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض , 2008، ص 21 .
- (35) عبد الماجد، محمد أحمد محمد، التدابير الحديثة لمكافحة الاتجار بالأطفال والنساء، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الزعيم الأزهرى، الخرطوم، 2013م، ص 39 .
- (36) صالح، فتح الرحمن محمد، مكافحة جريمة الاتجار بالبشر في السودان (رؤية إستراتيجية)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير والزمالة في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم، 2015م، ص 99-100 .
- (37) صالح، فتح الرحمن محمد، مكافحة جريمة الاتجار بالبشر في السودان (رؤية إستراتيجية)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير والزمالة في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم، 2015م، ص 99-100 .
- (38) المرجع السابق نفسه، ص 101-102 .
- (39) محمد نور، عثمان الحسن و المبارك، ياسر عوض كريم، مرجع سبق ذكره، ص 61 .
- (40).Wikipedia, International Migration Organization (IOM), World Atlas of Illicit Flows (The Global Initiative Against Transnational Organized Crime), UNHCR Population Statistics, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2017).@Fanack.com.
- (41) تقارير معتمدة اللاجئين، الخرطوم، 2019م.
- (42) اللجنة الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، المرحلة الثانية، الخرطوم، 2017م، ص 15 - 17 .
- (43) ورقة مقدمة من الاتحاد الأفريقي لمؤتمر الخرطوم لمكافحة الاتجار بالبشر، الخرطوم , أكتوبر 2014م .
- (44) ورقة مقدمة من الاتحاد الأوروبي لمؤتمر الخرطوم لمكافحة الاتجار بالبشر، الخرطوم، أكتوبر 2014م .

إصلاح مجلس الأمن الدولي الصعوبات والمقترحات

باحث - وزارة الداخلية - قطر

أ. أسامة حمد النيل إدريس شمو

المستخلص:

تناولت الورقة البحثية إصلاح مجلس الأمن الدولي الضرورة والعقبات، تكمن أهمية الورقة من خلال أهمية مجلس الأمن الدولي ودوره المهم في منظومة القوانين والتشريعات الدولية، هدفت الورقة البحثية إلى بيان الطرق الواجب اتباعها في إصلاح المجلس والعقبات التي تعترض هذا الإصلاح، تتمثل مشكلة الورقة البحثية في عدد من الأسئلة على رأسها هل تقبل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ضمان أمن وسلام هذا العالم وهي أكبر الدول المستفيدة من تجارة السلاح العالمية؟ وفكيف لدول تبيع الموت والحروب أن تكون مسؤولة عن ضمان الأمن والسلم في العالم؟ اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الورقة البحثية إلى عدد من النتائج أهمها يتشكل مجلس الأمن الآن من خمس دول دائمة العضوية هي الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا ولكل منها حق النقض الفيتو. يضاف إليها عشرة مقاعد تتداولها الدول الأخرى فيما بينها، أي نظام يقسم العالم إلى طبقتين. خمس دول لا تريد التخلي عن امتيازاتها لأنها غير مجبرة على ذلك والدول الأخرى تتنازع فيما بينها لأن كل دولة تسعى وراء المزيد من النفوذ واستراتيجيات تعطيل إصلاح مجلس الأمن متعددة. فمن جهة هناك الولايات المتحدة التي تريد أن تحصل اليابان على مقعد دائم لكنها تعرف أن الصين ستقف ضدها. أوصلت الورقة بعدة توصيات منها ضرورة العمل على إصلاح مجلس الأمن الدولي وتخطي العقبات التي تعترض سبيل هذا الإصلاح.

Abstract

The research paper dealt with the reform of the UN Security Council, the necessity and the obstacles. The importance of the paper lies in the importance of the UN Security Council and its important role in the system of international laws and legislations. Chief among the questions is: Will the five permanent members of the Security Council accept guaranteeing the security and peace of this world, which are the largest beneficiaries of the global arms trade? How can countries selling death and wars be responsible for ensuring peace and security in the world? The paper followed the descriptive and analytical approach. The research paper concluded with a number of results, the most important of which is the Security Council now consisting of five permanent members: the United States, Russia, China, Britain and France, each of which has the right to veto. In addition to the ten seats that other countries can negotiate among themselves, that is, a system that divides the world into two classes. Five countries do not want to give up their privileges because they are not obliged to do so, and other countries quarrel with

each other because each country seeks more influence, and the strategies for disrupting Security Council reform are numerous. On the one hand, there is the United States, which wants Japan to have a permanent seat, but knows that China will stand against it. The paper recommended several recommendations, including the necessity of working on reform of the UN Security Council and overcoming obstacles hindering the path of this reform.

مقدمة:

لا يختلف اثنان على ضرورة إصلاح مجلس الأمن، إصلاحاً حقيقياً لن يتحقق إلا إذا طالت أبعاد خمسة، تمثل بمجموعها الركيزة الأساسية والحقيقية للأمم المتحدة ككل ومجلس الأمن بشكل خاص، إصلاحات موضوعية وتغيرات جوهرية وأساسية في عمل مجلس الأمن نفسه، وبما يشمل مراجعة شاملة لاختصاصاته وامتيازاته وعلاقته مع الجمعية العامة، على نحو يتناسب مع الميثاق وطبيعة المرحلة وروح العصر ومعاييره الجديدة.

نشأة مجلس الأمن:

نشأة عصبة الأمم:

حال انتهاء الحرب العالمية الأولى تبع هذا إنشاء عصبة الأمم وذلك من خلال مؤتمر فرساي 1919م فراجع مبدأ توازن القوى في العلاقات الدولية نتيجة لظهور مبدأ الأمن الجماعي الذي تبنته عصبة الأمم وبني على أساس أن أمن الدولة العضو المحبة للسلام هو جزء لا يتجزأ من أمن بقية الدول الأعضاء في العصبة والتي ينبغي أن تتعاون وتتساند لصد العدوان وردعه كأول محاولة لإضفاء العمل من خلال تشريعات اعتبرت دولية في وقتها ومحاولة إيجاد شكل تنظيمي مؤسسي يحمي وينظم العلاقات بين الدول ومحاولة إرساء السلام والحفاظ على الأمن. تمثلت أهداف عصبة الأمم في عدة مبادئ نص عليها ميثاقها وأهمها تشجيع السلام والمحافظة عليه ومحاولة منع الحروب وتعزيز التفاهم بين الدول الأعضاء والابتعاد عن الاتفاقيات السرية، وذلك عن طريق تسجيلها وإيداعها لدى المنظمة لتكون معلنة، هذا بالإضافة إلى تناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تهتم الإنسانية ككل، وبالرغم من أن العصبة لم تستطع تحقيق أهدافها عموماً إلا أن قيام العصبة كان في وقته إحدى أهم المحاولات الدولية الجادة في مجال تنظيم الساحة الدولية في ضوء النتائج المريرة التي سببتها الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾.

لذلك يعتبر العديد من علماء العلاقات الدولية أن قيام عصبة الأمم قفزة نوعية في مجال العلاقات الدولية كمحاولة لإيجاد جسم يؤسس ويؤطر

ويحمي العلاقات بين الدول من خلال تشريعات وقوانين دولية، لكل الآمال التي عقدت على عصبة الأمم من حيث استتباب الأمن والسلام الدوليين ومنع الحروب اعتماداً على مبدأ الأمن الجماعي والتزام الدول الأعضاء بعدم اللجوء للقوة في نزاعاتها وبالتزاماتها بالقانون الدولي ومبادئ العدل والحق الدوليين⁽²⁾. سرعان ما تبخر ذلك في ضوء العديد من الوقائع على الساحة الأوروبية، إذ تبلورت منذ العام 1919م العديد من العقائد المتطرفة التي حاولت تغيير الأوضاع القائمة في أوربا والعالم اعتماداً على شعارات وأساليب عمل بنيت على التعصب الفكري والاجتماعي والقومي تمثلت في الشيوعية والنازية والفاشية، ونتيجة السياسات التي اتبعتها أنصار هذه العقائد والتحالفات أصبح هناك خلل واضح في استقرار الأوضاع على الساحة الدولية عموماً وعلى الساحة الأوروبية خصوصاً معاً أضعف من جدوي الترتيبات السياسية والقانونية التي عكستها نتائج الحرب العالمية الأولى، وأدى إلى وجود هوة كبيرة من مصالح الدول المتطرفة ومتطلبات الاستقرار والأمن والسلام الدولي، ويعتبر ذلك هزيمة للتشريعات الدولية⁽³⁾.

اختصاصات وصلاحيات مجلس الأمن

يتمتع مجلس الأمن بعدة اختصاصات مختلفة ومتنوعة ولعل أبرز الاختصاصات الواردة في الفصل السادس من الميثاق المادة (33) وإلى المادة (38) وقد تضمنت هذه الاختصاصات حلاً لنزاعات بين الدول حلاً سلمياً ودعوة الأطراف المعنية في النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من نزاع بتلك الطرق السلمية وفقاً للممارسات الدولية لحل النزاعات والخلافات التي تنشأ بين الدول سواء كان على موضوع قانوني أو بسبب تعارض بالمصالح أو حوادث معين هو قدرسما القانون الدولي الطرق القانونية لحل أمثال هذه النزاعات سواء كان بواسطة الاتجاه الدبلوماسي بدءاً بالمفاوضات والمسامحة والوساطة والتحقيق والتوفيق والتحكيم، وأن تكون هناكتسوية سياسية أو يصار إلى التسوية القضائية وفق المحاكم الدولية أو اللجوء إلى التنظيمات الاقليمية⁽⁴⁾

وهناك الاختصاص الوارد في الفصل السابع من الميثاق وهو أن يتخذ المجلس التدابير في الحالات التي تهدد السلموا لاخلالهاوقوععدوانطبقاً للمواد (39) إلى (51) وهذه التدابير التي يتخذها المجلس قد تكون تدابير غير عسكرية طبقاً للمادة (41) وهذا يعني أن المجلس عند ما يقرر اتخاذ التدابير المشار إليها في المادة أعلاه والتي لا تتطلب استخدام القوة العسكرية بتنفيذ قرارات

هو انما يصدر توصياته الى المجموعه الدولية تطبيق هذه التدابير والتوصيات ومنها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الجوية والبحرية والحديدية وغيرها من التدابير التي تولد الضغط باتجاه الدولة أو الدول المعنية⁽⁵⁾.

تدابير عسكرية يتخذها المجلس عندما يرى أن الموقف الذي أتخذه طبقاً للمادة (41) المشار اليها أعلاه لا تفي بالغرض لذا جاز للمجلس أن يتخذ أو يستخدم القوة العسكرية المنصوص عليها في المادة (42) سواء كانت القوة الجوية والبحرية والبرية ووفقاً لماورد في المواد (43) (44) (45) (50) من الميثاق⁽⁶⁾.

اختصاصات متنوعه ومنها ما ورد في المادة (3/11) (الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال والمواقف التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر ووفق التفصيلات الواردة في المادة أعلاه، كما أن مجلس الأمن ووفقاً للمادة (15) أن يرفع التقارير السنوية والبيانات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة موضحاً فيها التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها وفقاً للواقع الدولي، كما أن للأمين العام للأمم المتحدة أن ينيه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً للمادة (99).⁽⁷⁾.

إن مجلس الأمن عندما يتخذ القرارات والتدابير ضد أي دولة ما سواء كانت من أعضاء الأمم المتحدة أو لم تكن عليه أن يأخذ بنظر الاعتبار المشاكل الاقتصادية التي تواجه تلك الدولة أو التي ستواجهها عند تنفيذ التدابير ولها الحق في أن تتذكر مع مجلس الامن بشأن هذا الموضوع⁽⁸⁾.

إن عمل مجلس الأمن في أداء مهامه وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة والمبادئ والأهداف التي جاء بها الميثاق وهناك سلطات مخولة لمجلس الأمن إضافه لما ذكر وردت أيضاً في الفصل الثامن وفقاً للمادة (3/52) على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي للنزاعات بين الدول وخاصة عن طريق التنظيمات الإقليمية أو بواسطة الوكالات بطلب من الدول التي يعينها الأمر وبالحالة من جانب مجلس الامن⁽⁹⁾.

توجد اختصاصات لمجلس الأمن ومنها اهتمامه للحقوق الانسان وحيياته وحماية هذه الحقوق وتأتي هذه المبادئ من زاوية مدى المساس بها أو انتهاكها يعتبر من جانب المساس للسلم والأمن الدوليين ويخضع هذا المفهوم طبقاً للتقديرات السياسية وأن المصدر التشريعي لصلاحيه مجلس الأمن هو

المادة (34) .. وتشير السوابق الدولية أن مجلس الأمن تدخل في قضايا حقوق الإنسان وخاصة المتعلقة بسياسة التمييز العنصري أو تعذيب المسجونين وما يدل على ذلك القرار الذي اتخذته المجلس بالرقم (91/688) عن الحالة في العراق⁽¹⁰⁾.

إصلاح مجلس الأمن والمعوقات والمشاريع المطلب الأول: مشاريع اصلاح مجلس الأمن الدولي

إن مفهوم الأمن الجماعي يجري تقويضه بمنهجية، وانعدمت الثقة بين مجلس الأمن وشعوب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لعدم التزام الدول الدائمة العضوية بمبادئ وسلوكيات تضمن حصول كل الدول الضعيفة والمستهدفة على الحماية التي يفترضها لها الميثاق. ولا بد من تأمين كفالة المجلس والتزامه بالأ تغطي مصالح الدول الكبرى الوطنية على مصالح وأمن وسلامة المجتمع الدولي ومبادئ العدالة وأحكام الميثاق، وأن ينبذ نهج الانتقائية والازدواجية حيال الأزمات الدولية⁽¹¹⁾، وأن يصدر قراراته استناداً للحس العام وآراء الأغلبية المتبلورة في الجمعية العامة. كما لا بد من كفالة عدم خروج أي من الدول الكبرى عن إرادة المجلس والتصرف بعكس إرادته وخارج نطاقه، إلا إذا استطاعت الدول المعنية صاحبة ذلك التصرف من أن تنقل الموضوع إلى الجمعية العامة وتحظى بتأييد غالبية أعضائها، كجهاز يمثل إرادة المجتمع الدولي. ولا بد من إصلاح عملية اتخاذ القرار، فإن كون قرارات مجلس الأمن هي قرارات ملزمة رغم صدورها عن إرادة خمس دول ضمن ما يقرب من مائتي دولة، فلابد والحالة هذه من أن يكون هناك تأكيد في الميثاق، من خلال مادة ما، على إيجاد آلية لمراقبة قانونية القرارات التي يتخذها المجلس من حيث الشكل والمضمون، وذلك للتأكد من اتفاقها مع مبادئ الميثاق ومع اختصاصات المجلس نفسه، وكذلك للتأكد من أنها متوافقة مع إرادة ورغبة ورؤية الجمعية العامة، خاصة تلك القرارات المتعلقة باستخدام العقوبات أو القوة المسلحة⁽¹²⁾.

لا يختلف اثنان على ضرورة إصلاح مجلس الأمن، إصلاح حقيقي لن يتحقق إلا إذا طالت أبعاداً خمسة، تمثل بمجموعها الركيزة الأساسية والحقيقية الأمم المتحدة ككل ومجلس الأمن بشكل خاص، إصلاحات موضوعية وتغيرات جوهرية وأساسية في عمل مجلس الأمن نفسه⁽¹³⁾، وبما يشمل مراجعة شاملة لاختصاصاته وامتيازاته وعلاقته مع الجمعية العامة، على نحو يتناسب مع الميثاق وطبيعة المرحلة وروح العصر ومعايير الجديدة⁽¹⁴⁾.

إن مفهوم الأمن الجماعي يجري تقويضه بمنهجية، وانعدمت الثقة بين مجلس الأمن وشعوب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لعدم التزام

الدول الدائمة العضوية بمبادئ وسلوكيات تضمن حصول كل الدول الضعيفة والمستهدفة على الحماية التي يفترضها لها الميثاق. ولا بد من تأمين كفالة المجلس والتزامه بالأ تغطي مصالح الدول الكبرى الوطنية على مصالح وأمن وسلامة المجتمع الدولي ومبادئ العدالة وأحكام الميثاق، وأن ينبذ نهج الانتقائية والازدواجية حيال الأزمات الدولية، وأن يصدر قراراته استناداً للحس العام وآراء الأغلبية المتبلورة في الجمعية العامة.⁽¹⁵⁾

كما لا بد من كفالة عدم خروج أي من الدول الكبرى عن إرادة المجلس والتصرف بعكس إرادته وخارج نطاقه، إلا إذا استطاعت الدول المعنية صاحبة ذلك التصرف من أن تنقل الموضوع إلى الجمعية العامة وتحظى بتأييد غالبية أعضائها، كجهاز يمثل إرادة المجتمع الدولي. ولا بد من إصلاح عملية اتخاذ القرار، فإن كون قرارات مجلس الأمن هي قرارات ملزمة رغم صدورها عن إرادة خمس دول ضمن ما يقرب من مائتي دولة، فلا بد والحالة هذه من أن يكون هناك تأكيد في الميثاق، من خلال مادة ما، على إيجاد آلية لمراقبة قانونية القرارات التي يتخذها المجلس من حيث الشكل والمضمون، وذلك للتأكد من اتفاقها مع مبادئ الميثاق ومع اختصاصات المجلس نفسه، وكذلك للتأكد من أنها متوافقة مع إرادة ورغبة ورؤية الجمعية العامة، خاصة تلك القرارات المتعلقة باستخدام العقوبات أو القوة المسلحة⁽¹⁶⁾.

من ناحية أخرى، فكما توجد آلية لتنفيذ قرارات المجلس الصادرة في إطار الفصل السابع، فإن الأجدى أن تكون هناك آلية لتنفيذ قرارات المجلس الأخرى، من واقع أن جميع قرارات المجلس ملزمة للأعضاء وعلى قدم المساواة، وأن هناك التزاماً وتعهداً قدمته كل دولة عضو لدى انضمامها إلى الأمم المتحدة، استناداً للمادة 25 من الميثاق، بقبول تنفيذ جميع قرارات المجلس على إطلاقها دون تمييز، سواء أكانت صادرة استناداً للفصل السابع أو لغيره⁽¹⁷⁾. فلا يحق أن تكون هناك آلية لتنفيذ قرارات كتلك الصادرة في إطار الفصل السابع وغياب مثل تلك الآلية لتنفيذ بقية القرارات. ونستذكر هنا أن معظم قرارات المجلس الخاصة بالحقوق العربية والفلسطينية جاءت في إطار فصول أخرى غير السابع، ولا بد أن يطال الإصلاح ما يعرف بحق النقض (الفيتو) الذي أدى إلى تكريس هيمنة الدول دائمة العضوية.⁽¹⁸⁾

وهذا الحق كما نعرف جاء استجابة لظروف وحقائق جغرافية وسياسية وعسكرية كانت سائدة بمعظمها إبان وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية. وما زال النظام الداخلي المعمول به في مجلس الأمن مؤقتاً منذ العام 1946، ولم يوضع نظام داخلي دائم أو نهائي إلى الآن. فالدول الدائمة العضوية تكيف

قواعد هذا النظام المؤقت على القياسات التي تعجبها، كلما رأيت مصلحة لها في ذلك. وهذا النظام يشتمل على مواد تتنافى مع مبادئ الشفافية والديمقراطية في أساليب العمل، ولا تحقق مصالح الدول الأعضاء⁽¹⁹⁾.

لقد واجهت مجلس الأمن عدة مشاكل معظمها ذات طابع سياسي ينبع في الأساس من الصراع الذي خيم على الساحة الدولية بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق والدول الغربية تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى العموم يمكن إجمال هذه المشاكل في: العضوية و التمثيل وحق النقض (الفيتو) وفشل الأمن الجماعي وعدم شفافية الاجتماعات⁽²⁰⁾..

موجبات الإصلاح:

إن مرور أكثر من نصف قرن على إنشاء منظمة الأمم المتحدة واستمرارها طوال هذه الفترة رغم ما عصف بالعالم من تغيرات، يعد لوحده نجاحاً يحسب للمنظمة، ويجسد حقيقة تملكها قدراً من المرونة لمواجهة المتغيرات التي طرأت وما زالت تطرأ على النظم الدولية بشكل مستمر. ومنذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة، ساد اعتقاد بأن ميثاقها قد جاء بنظام محكم للأمن الجماعي، سدت من خلاله كل الثغرات التي كانت تعيب نظام الأمن في عصبه الأمم، ونتيجة لنهوض الأمم المتحدة بأعباء الحفاظ على السلم والأمن الدوليين⁽²¹⁾. تمتع مجلس الأمن بأهمية متميزة نتيجة لاضطلاع به هذا الدور، وبناءً عليه ورغبةً في تمكين هذا الأخير من أداء المهام المسندة له خوله الميثاق سلطات عديدة. وقد يبدو للوهلة الأولى أن ما فرض بموجب الميثاق (أي النصوص المنظمة لأعمال مجلس الأمن) هو تنظيم محكم إلا أن التجربة أثبتت وجود العديد من الثغرات التي يجب تداركها على وجه السرعة⁽²²⁾.

معوقات إصلاح مجلس الأمن

إن مسألة إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن الدولي مطروحة منذ حوالي 12 سنة، كما أن هناك شبه إجماع على أن المجلس بتشكيلته الحالية التي تعتبر إفراناً لنتائج الحرب العالمية الثانية، لم يعد يعكس أولاً حجم الدول الأعضاء داخل الأمم المتحدة وثانياً أن هناك متغيرات دولية وإقليمية تفرض إعادة النظر في تمثيل الدول داخل مجلس الأمن. غير أن الإشكالية تتمثل في كون تشابك المصالح الدولية من جهة واختلاف وجهات النظر بين هذه الدول من جهة ثانية يعقدان مسألة الإصلاح والتوسيع⁽²³⁾.

مشاريع الإصلاح:

هناك حالياً خمسة مشاريع اقتراحات ملموسة لإصلاح مجلس الأمن: اثنان صدرا عن مجموعة خبراء، بتوصية من الأمين العام للأمم المتحدة، وثلاثة صدرت عن مجموعة دول داخل الأمم المتحدة. وتقسم هذه المشاريع قسمين: الأول يتعلق بزيادة عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، والثاني يُغيّر تغييراً جذرياً تركيبة مجلس الأمن. زيادة المقاعد الدائمة، وتكريس مقاعد جديدة للدول الناشئة سيطرح إشكالية كبرى، وهي أنّه يصبح من الصعب بل من المستحيل في ما بعد أن تسحب هذه المقاعد من أصحابها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ إعطاء هذه الدول حق النقض «الفيتو» سيزيد من خطر شلل مجلس الأمن. كما أن إعطاء هؤلاء الأعضاء مقعداً دائماً سيؤدي في حال التشاور في ما بينها، إلى استبعاد الدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن من موقع القرار المؤثّر. بالمقابل، فإنّ عدم تغيير دول المقاعد الدائمة يؤدي إلى عدم الأخذ في الحسبان الحقائق الجيو بولتيكية الحالية في العالم. كما أنّ عدم خلق توازن في ما خصّ دول العالم الثالث لا يحترم المساواة بالسيادة بين الدول في الأمم المتحدة. إنّ خلق فئة جديدة من الأعضاء هو الحلّ الأمثل لمواجهة كلّ الصعوبات التي تحدثنا عنها⁽²⁴⁾. ووجود أعضاء جدد، يُجدّد لهم ولو لمرة واحدة، يؤديّ إلى تثبيت وإرساء هذه الدول لمواقعها في مجلس الأمن، وكذلك إلى استقرار أكبر في مجلس الأمن بشكل أفضل من الحالة التي نحن عليها اليوم.⁽¹⁾

من جهة ثانية، إنّ الصعوبة الكبرى التي يواجهها طالبو الإصلاح في كل مرة يُطرح فيها الموضوع هي الإجراءات التي يجب اتباعها حسب المادتين 108 و109 من الميثاق، اللتين تعطيان الدول الدائمة العضوية حق النقض «الفيتو». لذلك فإنّ أيّ مشروع سيُقدّم الآن يجب أن يأخذ في الحسبان تغيير هذه المواد أو تعديلها من أجل منع الدول الدائمة العضوية من معارضة أيّ مشروع إصلاحيّ للأمم المتحدة. لذلك، فإنّ كلّ الاقتراحات المقدّمة من قبل أشخاص أو دول أو مجموعة عمل دولية، من الصعب أن تمرّ إذا لم توافق عليها دول «الفيتو»⁽²⁵⁾.

الخاتمة:

ان النظام الدولي اليوم يمر بمرحلة لا استقرار والذي يتجلي بوضوح في الصراعات على المستوى الدولي الإقليمي وهذا مما يستوجب تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة وإخراجها من مرحلة الاحتضار وإعادة أدوارها حتى يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق السلم العالمي ذلك أن هذه الصراعات لا يمكن أن

يتم الحسم فيها إلا إذا كان هناك تعاون مشترك بين الدول عبر هذه المنظمة التي تعبر عن توجهات الدول ورغباتها في صناعة عالم يخلو من الحروب والأزمات وهذا مما جعل المجتمع الدولي يناهز ضرورة إصلاح الأمم المتحدة حتى تكون في مستوى التحديات الدولية.

النتائج:

1. يتشكل مجلس الأمن الآن من خمس دول دائمة العضوية هي الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا ولكل منها حق النقض الفيتو. يضاف إليها عشرة مقاعد تتداولها الدول الأخرى فيما بينها، أي هناك نظامٌ يقسم العالم إلى طبقتين. خمس دول لا تريد التخلي عن امتيازاتها لأنها غير مجبرة على ذلك والدول الأخرى تتنازع فيما بينها لأن كل دولة تسعى وراء المزيد من النفوذ.
2. استراتيجيات تعطيل إصلاح مجلس الأمن متعددة. فمن جهة هناك الولايات المتحدة التي تريد أن تحصل اليابان على مقعد دائم لكنها تعرف أن الصين ستقف ضدها.
3. هناك دول تعارض توسيع مجلس الأمن لأسباب تنافسية مثل باكستان ضد الهند والمكسيك ضد البرازيل. غير أن هذه الدول تبرر هذه المعارضة بأن مجلس الأمن بشكله الحالي غير عادل، ومنح مقاعد دائمة لدول أخرى لن يجعله هيئة أكثر عدلاً.
4. كانت آخر محاولة لإصلاح مجلس الأمن قد فشلت بسبب موقف الدول الإفريقية التي طالبت بنفوذ أكبر للقارة الإفريقية ما أدى إلى تأجيل بحث عملية الإصلاح ودون أن تتدخل الدول الخمس دائمة العضوية التي بإمكانها على كل حال عرقلة تلك الجهود.
5. إن الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية ستجعل من الإصلاح منسجماً مع الرؤية الأمريكية.

التوصيات:

1. أ ضرورة التفكير في إيجاد نظام دولي متكامل في إطار الأمم المتحدة لإدارة المساعدات الدولية ذات الصلة بدعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول عموماً وخاصة الدول النامية وهذا مقترح يقضي نهائياً على الازدواج المؤسس داخل الهيئة الدولية نفسها.
2. دعم الدور الإشرافي للمنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة للإشراف والرقابة على كافة المشكلات المتعلقة بالتطور الدولي الاقتصادي

- والاجتماعي، ولتحقيق ذلك يجب إنشاء جهاز دولي عالي المستوى والكفاءة تناط به مهمة توجيه كافة الجهود الدولية المبذولة في إطار الأمم المتحدة لدعم التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم.
3. ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري داخل الجهاز الإداري للمنظمات الدولية من خلال الدقة في اختيار موظفي الأمانة العامة وتفعيل دور الأمين العام المساعد للارتقاء بمستوى الأداء الإداري داخل الجهاز الإداري للمنظمة وهو أمر يعتمد على وضع معايير وأسس واضحة للاختيار مع عدم إهمال أصحاب الخبرة والتخصص.
4. تعزيز أداء المنظمة الدولية فيما يتعلق بمواجهة حالات الطوارئ وكذلك الحالات الإنسانية غير العادلة فهناك من الأجهزة داخل المنظمة الدولية، ما هو قادر على تقديم الكثير من المساعدات في الظروف الطارئة والإنسانية كمفوضية الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين خاصة عندما تتوافر لها الظروف الموضوعية الملائمة للمنظمة الدولية أن تفيد في هذا الخصوص من جهود المنظمات غير الحكومية من خلال التواصل المستمر معها فضلا عن تشجيع الإسهامات التطوعية لتغطية بعض أوجه القصور في الجوانب التمويلية للمنظمة.

المصادر والمراجع:

- (1) مارسيل مبدل، ترجمة حسن نافعة، العلاقات الدولية (حساب ختامي)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2005م، ص 55
- (2) لمرجع السابق، ص 56، 57
- (3) أحمد عبد الله أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلس الأمن في عالم متغير، دار الجامعة الجديدة، مصر 2008م، ص 90 - 91
- (4) محمد سامي عبد المجيد، أصول القانون الدولي، المجلد الأول، القاعدة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988م، ص 197
- (5) د. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي. أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، ص 330.
- (6) خلف رمضان محمد الجبوري، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر 2013م ص 74
- (7) عبد الله علي عبو، المنظمات الدولية، الحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، د.د.ن. العراق 2011م، ص 323
- (8) عبد الله علي عبو، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص 232 - 324
- (9) د. صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 2
- (10) يوسف حسن يوسف، المنظمات والمنازعات في القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر 2013م، ص 463
- (11) هديل صالح الجنابي، دور الامين العام في حفظ السلم والأمن الدوليين، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2014م، ص 82
- (12) د. مصطفى أحمد فؤاد، دراسة في النظام القضائي الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995، ص 4
- (13) د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975، ص 80
- (14) د. مصطفى أحمد فؤاد، دراسة في النظام القضائي الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995، ص 4
- (15) أحمد أبو الوفاء، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة، مصر، القاهرة، 1986م، ص 236

- (16) محمد السعيد الدقاق، مبادئ التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، مصر - الاسكندرية، 1993م، ص 127
- (17) د. غي أنييل، قانون العلاقات الدولية، ترجمة نور الدين لباد، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999، ص 133
- (18) عبد الله الأشعل، الأمم المتحدة والعالم العربي، دراسة حالة تطبيقات الجزاءات الدولية، دار شمس المعرفة، 1994م - ص 138 - 143
- (19) صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، النرية العامة، دار النهضة العربية، مصر - القاهرة، 1983م، ص 367
- (20) محمد بشير الشافعي، القانون الدولي العام في السلم والحرب، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1974، ص 393
- (21) ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، ص 327.
- (22) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، طبعة 1991، ص 223.
- (23) جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص 140.
- (24) حسني محمد جابر، القانون الدولي، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 264
- (25) مفهوم النزاع: د. عبد اللطيف عبد الحميد، دورة إدارة النزاعات (14 - 18 ربيع الثاني 1434هـ الموافق 24 - 28 فبراير 2013م)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية.
- (26) عبد جميل غصوب، الصلح القضائي في القانون اللبناني، مجلة العدل، الجزء الثالث والرابع، سنة 2004، ص 253.

الصراع السعودي الإيراني ومدى تحقيق التوازن الاستراتيجي (1979 - 2019م)

أستاذ مساعد - علوم سياسية - جامعة غرب كردفان.

د. عبد الله بشير سليمان

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أسباب الصراع السعودي الإيراني وأثر البعد المذهبي على علاقات الدولتين، والعوامل التي أدت إلى تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ومن بينها خروج العراق من المعادلة الإقليمية، وفشل المحاولة السعودية في الظهور كقوة إقليمية في التصدي لنفوذ إيران، وتأتي أهمية الدراسة من كون الصراع السعودي الإيراني أدخل المنطقة في حالة من عدم الاستقرار، كما أن التدخل الأمريكي والإسرائيلي زاد من حدة الصراع مما شجع السعودية على الدخول في مواجهة عسكرية غير مباشرة مع إيران بغرض تحقيق التوازن. فبعد المقارنة بين الدولتين من حيث عناصر القوى اتضح أن ميزان القوى يعاني من اختلال كبير، ويميل لصالح إيران مما يعطيها الثقل الاستراتيجي في أي ترتيبات أمنية إقليمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها إن أسباب الصراع السعودي الإيراني كانت مذهبية وسياسية، وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات منها ألا يكون الاختلاف في المذاهب هو سبب الصراع بين السنة والشيعية وهو ما يؤدي لإضعاف المسلمين عبر الانقسامات الطائفية والمذهبية، أن تنتهج المملكة العربية السعودية سياسة خارجية حكيمة تحقق لها علاقات ودية مع جيرانها. استخدمت في هذه الدراسة المنهج التاريخي لعرض المعلومات وفقاً للتسلسل التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي لتحليل مراحل العلاقات بين الدولتين .

كلمات مفتاحية: الصراع / السعودي / الإيراني / ومدى / تحقيق التوازن الاستراتيجي /.

Abstract

This study aims to clarify the causes of the Saudi-Iranian conflict and the impact of the sectarian dimension on the relations of the two countries, and the factors that led to the expansion of Iranian influence in the Arab region, including the exit of Iraq from the regional equation, and the failure of the Saudi attempt to emerge as a regional power in countering Iran's influence, The importance of the study stems from the fact that the Saudi-Iranian conflict has plunged the region into a state of instability, and the American and Israeli intervention intensified the conflict, which encouraged Saudi Arabia to enter into an indirect military confrontation with Iran with the aim of achieving balance.

After comparing the two countries in terms of the elements of power, it became clear that the balance of power suffers from a major imbalance, and is tilted

in favor of Iran, which gives it the strategic weight in any regional security arrangements, and the study reached a set of results, including that the causes of the Saudi-Iranian conflict were sectarian and political, The study reached some recommendations, including that the difference in doctrines should not be the cause of conflict between Sunnis and Shiites, which leads to the weakening of Muslims through sectarian and sectarian divisions, that the Kingdom of Saudi Arabia pursue a prudent foreign policy that achieves friendly relations with its neighbors.

In this study, the historical method is used to present the information according to the historical sequence and the descriptive and analytical method for analyzing the stages of relations between the two countries.

المقدمة:

إن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران علاقات ضاربة في القدم حيث بدأت منذ العام 1925م، أي في السنوات الأولى لتوحيد الأراضي السعودية تمثلت في الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن، ملكا على السعودية والشاه رضا بهلوي شاهاً على إيران، وأصبحت الدولتان تمثلان العمود الفقري للسياسة الأمريكية في المنطقة، بحكم أنهما حليفتان لأمريكا حتى أطلق عليهما الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون اسم الركيزتين التوأمتين، لكن بوصول آية الله الخميني للسلطة عام 1979م وتأسيس الجمهورية الإسلامية، التي تبنت سياسة خارجية مستقلة عن الغرب ساءت العلاقات بين الدولتين، وتحولت من حالة الصداقة إلى حالة العداء بينهما ومن أسباب الصراع بينهما الاختلافات المذهبية والمشروع الثوري الإيراني والتنافس على قيادة العالم وبقيام الحرب العراقية الإيرانية وقفت السعودية إلى جانب العراق ضد إيران مما أدى لقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 1987م بسبب دخول الأساطيل البحرية الأمريكية للخليج لحماية ناقلات النفط واستمر العداء والحرب بالوكالة وسباق التسلح لتحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة .

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في التعرف على تاريخ وأسباب الصراع بين الدولتين مع توضيح العوامل التي ساهمت في تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة

العربية، واستناداً إلى ما تقدم تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة تتمثل في الآتي :

1. متى بدأت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران ؟.
2. ماهي الأسباب التي أدت لنشوء الصراع بين الدولتين وساحاته ؟ .
3. ماهي العوامل التي ساعدت على تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية.؟
4. بالرغم من الإمكانيات المالية الكبيرة والسند الغربي هل استطاعت السعودية أن تحقق التوازن الاستراتيجي في مواجهة إيران ؟.

فرضيات الدراسة: إن فرضيات الدراسة تجيب على الآتي:

- بدأت العلاقات بين الدولتين كعلاقات صداقة ثم تحولت إلى حالة من العداة والصراع.
1. هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى قيام الصراع بين الدولتين من بينها الاختلافات المذهبية وساحاته في اليمن وسوريا ولبنان.
 2. هناك مجموعة من العوامل تسببت في تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية.
 3. بالرغم من مقومات القوة القومية للسعودية لم تستطع ان تحقق التوازن الاستراتيجي في مواجهة إيران.

حدود الدراسة :

تغطي الحدود الزمانية للدراسة الفترة من 1979م -2019م.
أما الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية وإيران .

المصطلحات :

الشيعة: لغة تعني الأتباع والأنصار وفي الاصطلاح تعني من تولوا علي بن أبي طالب واعتقدوا بإمامته بوصية من رسول الله ﷺ من بعده .⁽¹⁾

أهل السنة والجماعة: أهل السنة والجماعة مصطلح واسع يستخدم بشكل خاص للدلالة على المذهب الإسلامي السني الذي يعتمد على تمييز السنة عن الشيعة، ويختزن مفهوماً عقدياً دينياً في كلمة السنة بأنهم متبعون السنة النبوية (أقوال وأفعال وتقارير رسول الإسلام محمد بن عبد الله) ومفهوماً سياسياً يتبدى من خلال تأكيد فقهاء هذه الجماعة دوماً على وحدة الجماعة ومنع الفتنة.⁽²⁾

الصراع : مصدر صارَع صارَع: فعل صارَع صارَع، مُصارَعَةً وصراعاً، فهو

مُصارع والمفعول مُصارع صراع: خصومة ومنافسة نزاع، مشادة تضارب الأهداف مما يؤدي إلى الخلاف أو التصارع بين قوتين أو جماعتين⁽³⁾.

العلاقات التاريخية وأسباب الصراع بين الدولتين:

تاريخياً بدأت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران كعلاقات صداقة رسمية في عام 1925م في فترة حكم كل من الشاه رضا بهلوي والملك السعودي عبد العزيز بن عبد الرحمن قبل توحيد المملكة العربية السعودية⁽⁴⁾، حيث كونا خلال العقد الشاهنشاهي أكبر قوتين في المنظومة الخليجية حتى أطلق عليهما الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون اسم (الركيزتين التوأمتين)، فشكلا محوراً لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فتمثل إيران القوة العسكرية والسعودية القوة الاقتصادية والروحية، لكن بمجيء الثورة الإسلامية تمت الإطاحة بأحد محوري تلك النظرية،⁽⁵⁾ وتحولت العلاقة بينهما من علاقة تحالف وتعاون إلى علاقات صراع وذلك لعدة أسباب ومن أهمها الآتي:

1. الاختلافات المذهبية:

لا يمكن إسقاط العامل المذهبي من هذا الصراع فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتنق مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية بينما تعتنق المملكة العربية السعودية المذهب السني الوهابي، لما للمذهبين من تباين في الرؤى الفقهية والفكر السياسي لذا سوف نتناول كل مذهب على حدة لنرى تأثير اختلافهما على علاقات البلدين:

أ-مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية:

سُمي الشيعة الإمامية بهذا الاسم لاعتقادهم بإمامة اثني عشر إماماً على الأمة الإسلامية أولهم عليُّ بن أبي طالب وآخرهم المهدي الإمام الغائب،⁽⁶⁾ ومن معتقداتهم في أئمتهم أنهم معصومون من جميع الرذائل والفواحش من سن الطفولة إلى الممات سهواً وعمداً ومن الخطأ والنسيان، فهم حرفوا القرآن وكذبوا وزروا غلواً في كتاب (الكافي) للكلييني الذي هو بمنزلة صحيح البخاري عند أهل السنة، وأن الأئمة يعلمون ما كان وما يكون وأنهم لا يموتون إلا بالاختيار منهم، الإثنا عشرية لم يحترموا عقول العلماء كما يفعل أهل السنة الذين أعطوهم من الحق والتكريم، فبعد ان أقام الشيعة دولتهم في إيران تمكنوا من خداع كثير من المسلمين الذي وصفوا الخميني بالمجدد لكنه كان يمثل تلك العقائد الفاسدة والمنحرفة عن هدى الله وشوهدت الإسلام النقبي، كان أحد شيوخهم يدعى حسين النوري كتب كتاب (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) حوى (دعاء علي على صنمي قريش) قصد بهما

أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وكانوا يتهموا أبا هريرة بالنفاق والكفر ويقولون إن الرسول ﷺ أخبر عنه أنه من أهل النار،⁽⁷⁾ فالإمامة عندهم أصل من أصول الدين وأن من أنكر إمامة أحد الأئمة فقد كفر، فهم يساؤون بين الإمامة والنبوة والفرق بينهما هو الوحي فقط، وأن علي أحق بها من أبي بكر والإمامة لا يمكن أن تكون بالشورى ويقولون إن النبي ﷺ لم يمارس الشورى ولم يدرب الصحابة عليها.⁽⁸⁾

اعتقاد الشيعة في أهل السنة :

يعتقدون أن كل الفرق الإسلامية كافرة وملعونة ومخلدة في النار إلا الشيعة ولا شهيد إلا للشيعة فالشيعة شهود ولومات على فراشه، ومن معتقداتهم أنهم ينكرون كلما روي عن أصحاب رسول الله ﷺ فهم يؤمنون بالسنة ظاهراً وينكرونها باطنياً، فعند أهل السنة المعصوم هو النبي ﷺ والشيعة تعطي العصمة للأئمة الذين كلامهم مثل كلام الله وكلام رسوله، ويقولون إن الإمامة أعظم أركان الإسلام فيما يرويها الكليني عن جعفر الصادق أنه قال (بني الإسلام على خمس، على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية) وبذلك قد اسقطوا الشهادتين من أركان الإسلام وإمامة علي وصى بها الله للنبي عشرون مرة حينما عرج إليه، وبذلك يعتبرون الحكومات الإسلامية وقضاتها طواغيت فلا حكومة إسلامية إلا حكومة الشيعة.⁽⁹⁾

ب- مذهب أهل السنة :

إن أهل السنة يرون الإمامة واجبة بإجماع الصحابة والتابعين شرعاً لا عقلاً كما يرى الشيعة، فأصحاب رسول الله ﷺ بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه بعد وفاة النبي وكذا في كل عصر، وهناك اتفاق مع الشيعة على أن الخلافة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا، وهي نيابة عن صاحب الشرع وتسمى إمامة تشيبيها لها بإمام الصلاة في إتباعه، وتسمى عن السنة بالإمامة الكبرى كون الإمام يخلف النبي في أمته وتنصيب الخليفة يكون بطريقتين الاختيار أو القهر،⁽¹⁰⁾ أهل السنة قالوا إن الإمامة من فروع الدين أما الشيعة الإمامية قالوا أنها أصل من أصول الدين.

فالعلاقات السعودية الإيرانية محكومة بالصراع السني الوهابي / الإثنا عشرى فمحمد بن سعود أول أمير للدولة السعودية، تحالف مع محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب الوهابي عام 1744م الذي جاء لمحاربة البدع والضلالات، وأن الإسلام الحق هو إسلام السلف الصالح وقد شنت الحركة الوهابية حرباً على مخالفيها،⁽¹¹⁾ وبالتحديد الشيعة في غزوها مدينة كربلاء عام 1802م وهدمت

مرقد الحسين مع قتل ألفين من أهلها وكذلك غارة أخرى على النجف عام 1808م ثم دمشق عام 1810م،⁽¹²⁾ فلذلك كون الشيعة صورة سلبية عن المذهب الوهابي حيث يرى رجال الدين الإيرانيون أن النظام السعودي هو الوجه الآخر للحركة الوهابية،⁽¹³⁾ ويبين أهل السنة أنه لا تناقض بين كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومن توهم ذلك إما لقلّة علمه أو قصور فهمه، وبإجماع أهل السنة أن للنبي خلفاء راشدين خلفوه في أمته علماء ودعوة وولاية على المؤمنين، وأن أفضلهم وأحقهم بالولاية أبوبكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، ويؤمنون بأن خيرة هذه الأمة الصحابة ثم التابعين ثم تابعيهم.⁽¹⁴⁾

2. المشروع الثوري للجمهورية الإسلامية مهدداً للأنظمة الوراثية:

بسقوط حكم الشاه محمد رضا بهلوي وتأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979م أصبحت إيران مصدر تهديد لأمن الخليج، بعد أن تحولت من الدولة الصديقة لأمريكا إلى خانة الدولة العدو لها وباعتبار أن دول الخليج هما حلفاء لأمريكا، يعتبر المشروع الثوري لإيران من الأسباب التي أدت للصراع مع دول الخليج وفي مقدمتها السعودية، وذلك من خلال النظرة المذهبية الإيرانية للحكومات الإسلامية بأنها حكومات طواغيت يجب الثورة عليها، في إدانة واضحة للحكام العرب وبالتحديد آل سعود، فاتخذت الجمهورية ذلك مبرراً لتصدير الثورة إلى تلك الحكومات وخاصة العربية، لإسقاط الحكومات الخليجية الموالية لأمريكا مما دفع بالسعودية لتغيير خارطة تحالفاتها فتحالفت مع العراق بعد وصول صدام حسين للسلطة عام 1979م،⁽¹⁵⁾ خوفاً من تمدد النفوذ الإيراني المهدد للأوضاع القائمة لذلك خططت مع بعض الدول العربية لدفع ذلك الخطر، خاصة بعد أن رفعت إيران شعار تصدير الثورة⁽¹⁶⁾ ومحاربة الأنظمة العميلة للغرب، وعلى رأسها السعودية فقابلت السعودية هذه التصريحات الإيرانية بدعم العراق في حرب الثماني سنوات وبلغ العداء ذروته عام 1987م مما أدى لقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما حتى عام 1991م.⁽¹⁷⁾

3. الحرب العراقية الإيرانية:

لعبت السعودية مع إيران في فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارهم حلفي الولايات المتحدة الأمريكية، فكان مجال التعاون أكثر بينهما من التنافس إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م غيرت من طبيعة التنافس على النفوذ في المنطقة، فخوف السعودية من تصدير الثورة وتهديد النظم الوراثة في الخليج دعاها للوقوف إلى جانب العراق، حينما قامت الحرب العراقية الإيرانية حول منطقة شط العرب المتنازع عليه بين البلدين في الفترة من عام 1980-1988م، فالدعم السعودي للعراق أثار حالة من العداء الإيراني تجاه السعودية،⁽¹⁸⁾ التي تزعمت كل دول الخليج وبعض الدول العربية لمساعدة العراق ضد إيران، حيث بلغ الدعم المقدم من السعودية وحلفائها العرب إلى العراق نحو (200) مليار دولار، دفعت من فوائض النفط العربي لمدة ثماني سنوات،⁽¹⁹⁾ لأنه بسقوط الشاه أصبحت إيران مصدر تهديد أساسي لدول الخليج وتحولت لقوة معادية للولايات المتحدة وحلفائها، وفي مقدمتها السعودية التي عادت لتتحالف مع العراق الأقوى عسكرياً ضد إيران الأضعف عسكرياً والأخطر أيديولوجياً على شرعية نظم الحكم الخليجية الوراثة،⁽²⁰⁾ فالحرب العراقية الإيرانية تعد من أطول الحروب الإقليمية في العصر الحديث، حيث عطلت المشروع الثوري الإيراني وأعدت الأولوية إلى الداخل، بعد أن أسهم بعض القادة الإيرانيون إعلامياً وسياسياً في تحريض الشعوب العربية على الثورة ضد حكوماتهم، فالتوترات ما بين إيران وبعض دول الخليج كانت نتيجة لوقوف هذه الدول إلى جانب العراق في الحرب⁽²¹⁾.

4. التنافس على قيادة العالم الإسلامي:

إن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية بعد انتصار الثورة الإسلامية كانت تنطلق من السعي نحو تأسيس حكومة إسلامية عالمية، رافضة للخضوع والتسلط ومدافعة عن المستضعفين وحركات التحرر، إضافةً لنشر الإسلام والدعوة إليه خاصةً مدرسة (أهل البيت) الشيعية، أما السعودية فقد علمت أهدافها من خلال دورها القيادي لسياسة العالم الإسلامي، وتوحيده من أجل أن يحصل على مساعدة الدول العربية⁽²²⁾ في حماية أمنها ومصالحها، وتدعو لنشر المذهب السني الوهابي والدعوة إليه، والحد من انتشار الثورة الإسلامية والحفاظ على الوضع القائم للأنظمة العربية من أي تغيير تحدثه الثورة، ومن خلال تتبع أهداف كل من إيران والسعودية تتضح العلاقة التنافسية بينهما على زعامة العالم الإسلامي، يظهره البعد الطائفي لهذا التنافس

على الرغم من الطابع الإسلامي الذي ساد الخطاب الوجودي لتصدير الثورة الذي تبناه آية الله الخميني، لأن إيران دولة ذات أغلبية شيعية تتوسط عالم إسلامي تسود فيه الأغلبية السنية، تريد أن تكون لها مكانة كبيرة في شرق أوسط إسلامي حديث التكوين، فالرسائل الثورية موجهة لجيرانها عرب الخليج السنة الذين تراهم غير شرعيين وعملاء للقوى الامبريالية الصهيونية، وهو ما أدى لانتفاضات شيعية فيها الأمر الذي اعتبرته بلدان الحكم الوراثي دعوات ضمنية لتغيير النظم الحاكمة فيها.⁽²³⁾

5. الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي:

ومن مسببات الصراع السعودي الإيراني أيضاً هو وجود القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، الأمر الذي ترفضه إيران بشدة وترى أن المسؤولية الأمنية للخليج يجب أن تتوقف على دول المنطقة، وليس لأي قوة خارجية الحق في هذا فلولويات المتحدة أهداف من وجودها في المنطقة،⁽²⁴⁾ تتمثل في حماية مصالحها وتوفير الأمن لإسرائيل راعية القيم الغربية في الشرق الأوسط، لذا ترى إيران من حقها اكتساب التكنولوجيا النووية لحماية أمنها الأمر الذي ترفضه الولايات المتحدة، التي تسعى لإيجاد جو سياسي معاد لإيران في منطقة الخليج، وبذلك منحت المشروعية لنفسها بوجودها العسكري الكثيف الذي كان يحمل عنوان التهديد الإيراني، الذي اتخذته وسيلة تعزيز روابطها الأمنية والعسكرية مع دول المنطقة في صورة اتفاقات ثنائية، فكرت إيران في إيجاد حلول أمنية لمواجهة تهديد القواعد الأمريكية والتي بموجبها حاولت السعودية محاصرة النفوذ الإيراني،⁽²⁵⁾ الذي جاء على حساب مصالحها ونفوذها بغية إضعاف الثورة الإسلامية.

لكن إيران دائمة الرفض لأي وجود أجنبي في الخليج وتتهم دول الخليج بأنها المسؤولة عن عوالة أمن الخليج دون أي اعتبار للمسؤولية الإيرانية، فكان ما بات يعرف بعسكرة الأمن الذي بدأ في عام 1987م بدخول الأساطيل البحرية الأمريكية للخليج لحماية ناقلات النفط، فبعد سقوط نظام الشاه عام 1979م أصبحت العلاقات الخليجية الإيرانية في معظمها صراعية،⁽²⁶⁾ لأن السعودية باتت تمثل القاعدة الاستراتيجية الأخرى للولايات المتحدة وأصبحت وحدها تطبق مخطط أمريكا في المنطقة، والذي شجع الموقف السعودي على ذلك قدراتها العسكرية وتواجد الأساطيل البحرية الأمريكية، فقطعت علاقاتها مع إيران في إبريل عام 1989م.⁽²⁷⁾

إن التحالف السعودي الأمريكي هو من أبرز الملفات الشائكة في العلاقات السعودية الإيرانية، فالوجود الأمريكي في المنطقة قُصد منه حرمان إيران من

أن تصبح قوة إقليمية تستفرد بالمنطقة عبر ميليشياتها المنتشرة في كثير من العواصم العربية، فالانتقاد الإيراني للموقف السعودي يأتي من خلال اعتماد دول الخليج على الدور الأمريكي في توفير الأمن ومساعدتها على تحقيق التوازن في علاقاتها مع إيران لذا فالعلاقات السعودية الأمريكية تمثل حجر الزاوية أمام النفوذ الإيراني في المنطقة.⁽²⁸⁾

6. البرنامج النووي الإيراني والدور الإسرائيلي.

إن دول الخليج تبدي تخوفها من البرنامج النووي الإيراني وأثاره على البيئة والمنطقة، على الرغم من التطمينات الإيرانية بسلمية برنامجها وعدم تأثيره على المنطقة، فإسرائيل استغلت التخوف الخليجي وبدأت تدعو إلى تحالف تسميه (دول الاعتدال)، في مواجهة إيران من أجل تحويل الصراع من الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراع إقليمي، يضم بعض الدول العربية إلى جانب إسرائيل في مواجهة إيران باعتبارها المهدد الحقيقي لأمن المنطقة العربية، وليس إسرائيل واستطاعت إسرائيل بموجب ذلك أن تحدث نوعاً من الانقسام العربي، إلى معسكرين معسكر دول الممانعة ومعسكر دول الاعتدال لتدفع ببعض الدول العربية لتقبل فكرة التقسيم وتحديد أولويات المواجهة،⁽²⁹⁾ فالمشروع النووي هو من أهم الظواهر التي تقلق دول الخليج مما دفع بها لشراء المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية،⁽³⁰⁾ بل إن السعودية حاولت أن تتحالف مع قوة نووية تضمن لها الحماية مثل باكستان وعلى الرغم من المحاولات الدولية لإيجاد مخرج للزمة إلا أن إيران ترفض التراجع عن طموحاتها النووية، فالقلق الذي يثيره البرنامج النووي الإيراني لدى القادة السعوديين يتضح في مقولة وزير الخارجية السعودي الأسبق سعود الفيصل، حول السياسة المتفق عليها بين بلاده وإيران والتي مفادها أن تكون منطقة الخليج والشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.⁽³¹⁾

ثانياً : عوامل تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية

تناولت الدراسة أسباب الصراع السعودي الإيراني لكن هناك بعض العوامل التي أدت بالنفوذ الإيراني إلى أن يتمدد في المنطقة العربية، ويشكل طوقاً على الخصم التقليدي المتمثل في المملكة العربية السعودية ومن بين تلك العوامل الآتي:

1. سقوط نظام صدام حسين في العراق.

ساهمت السعودية في التمويه على المطامع الإيرانية في العراق وتعاملت مع الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، في إسقاط نظام صدام حسين في العراق بتهمة حيازة أسلحة الدمار الشامل وذلك بالغزو الأمريكي له في 9 ابريل عام 2003م، وكانت السعودية تعلم أن إسقاط نظام البعث في

العراق لم يكن في صالحها، فبعد دخول القوات الأمريكية سيطرت المعارضة الشيعية على الحكم في بغداد علماً بأن الشيعة يمثلون %65 من سكان العراق، وبذلك خرجت إيران من عزلتها وأصبحت لاعباً أساسياً في أمن الخليج مع أمريكا بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمية،⁽³²⁾ فالدول العربية تفتقر للعلاقات السياسية المتميزة مع العراق بعد سقوط نظام صدام، وبذلك استطاعت إيران أن تقيم علاقات مع الأطراف العراقية حيث تراجعت مواقف الدول العربية وتزايد النفوذ الإيراني في المشهد العراقي.⁽³³⁾

❖ غزو وتدمير العراق من داخل الأراضي العربية:

فعندما أرادت أمريكا غزو العراق حاول العرب إيجاد مواقف لا تتصادم مع السياسات الأمريكية، حتى مثل العرب الطرف الغائب في المسألة العراقية وذلك لانفصال القرار العربي في كثير من حالاته عن الزمان والمكان، فالسعودية أعطت انطباعاً أنها رافضة للحرب على العراق فأكثر من تثني الطائرات والصواريخ الأمريكية انطلقت من الأراضي السعودية فكانت أراضيها مركز تنسيق وتموين⁽³⁴⁾ وتجهيز عسكري ومنصات للصواريخ، فقد مثلت قاعدة الأمير سلطان الجوية منصة انطلاق، أما دولة الإمارات فلم يكن لها موقف سوى أنها طلبت من صدام حسين التنحي واختيار المنفى، أما قطر والبحرين فقدمت قاعدتي العديد والسيلية مركزي إشراف للقيادة على الحرب أما الكويت فهي صاحبت النصيب الأكبر في الغزو، فحضر العراق من الأراضي العربية بعد ان قدم العرب المطارات للطائرات المقاتلة، والممرات المائية للبوارج الغازية وتأمين حدود إسرائيل في محاولة للقضاء على أي كيان عربي موحد يجمع الدول العربية، ويقوي شوكتها حتى لا تصبح في غنى عن القوى العظمى وحتى لا يميل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالحها⁽³⁵⁾.

فبعد الغزو الأمريكي للعراق أخذت التهديدات الإيرانية تواجه دول الخليج العربية متمثلة في الطموحات الإقليمية لإيران ونفوذها بعد غياب العراق عن مسرح القوة الإقليمية، وتدمير بنيته العسكرية والأمنية وذلك بتسريح الجيش العراقي مما يعني أن العراق سيحتاج إلى وقت أطول لبناء جيش يمكنه من الوقوف موقف الندي لإيران،⁽³⁶⁾ وكانت السعودية ترى العراق في عهد صدام حسين تهديداً محتملاً لأمن الخليج لذا تحالفت مع الولايات المتحدة لإزاحة الخطر العراقي، لكن هناك نتائج سلبية للإطاحة بالنظام العراقي ترتبت على دول الخليج حيث وضعتها أمام أصعب التحديات التي تمثلت في الخطر الإيراني الذي أصبح يجول دون كبح، لأن نظام صدام حسين كان بمثابة الجدار الفولاذي العربي الذي يقف أمام المارد الإيراني، وبسقوطه

أصبح العراق منطقة نفوذ إيرانية وهيمنت على القرار السياسي فيه، الأمر الذي أغرى إيران لتوسع نفوذها داخل مجلس التعاون الخليجي، خاصة البحرين والكويت والمنطقة الشرقية للسعودية في محاولة لفرض منطقة نفوذ شيعية على الضفة الغربية للخليج،⁽³⁷⁾ فالنفوذ الإيراني لدى شيعة العراق يعني التأثير في الشأن العراقي أكثر من التأثير به فدأبت على تعزيز حضورها السياسي لدوافع أمنية وسياسية.⁽³⁸⁾

❖ دول الخليج تساهم في إزالة الحكم السني لصالح النفوذ الشيعي

فالعراق كان يمثل حجر الزاوية في النظام الإقليمي الشرق أوسطي وقد أدى انهياره لانفلات النفوذ الإيراني، بالسيطرة على العراق في محاول لملء الفراغ الناجم عن انسحاب أميركا منه عام 2011م، فأحداث 11 سبتمبر جاءت في مصلحة إيران فبسقوط النظام العراقي البعثي سقط أكبر عدو لإيران الذي كان يمثل التهديد الأكبر والعقبة التي تحول دون توسيع نفوذها الإقليمي، غرباً وبسقوطه أنهى حكم السنة في بغداد فالعرب السنة يمثلون %15 من جملة سكان العراق، مما فتح الباب واسعاً أمام الطموحات والهيمنة الإقليمية الإيرانية وصعدت قوتها، حيث علمت السعودية بالنفوذ الإيراني في العراق وسوريا سيطوقها بهلال يمتد من شبه الجزيرة العربية في كل من العراق وسوريا إضافة إلى اليمن مما يسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية حيث توجد أقليات شيعية⁽³⁹⁾.

2. تراجع المواقف العربية عن القضية الفلسطينية

النظام العراقي كان من أكبر الداعمين للمقاومة الفلسطينية وبسقوطه فقد الفلسطينيون السند الحقيقي، وصرفت الدول العربية النظر عن القضية الفلسطينية وتراجع الاهتمام العربي بها، ليتبنى العرب المساعي الأمريكية والإسرائيلية الخاصة بالسلام وإرغام العرب على التطبيع مع الكيان الصهيوني، على الرغم من تنصل إسرائيل من التزاماتها في المحافل الدولية، وبالتالي يتسنى لها الاندماج في المنطقة العربية عن طريق المخططات الاستراتيجية وعلى رأسها الشرق الأوسط الكبير، وممارسة الضغط على الدول العربية لإيقاف الدعم المقدم للمقاومة الفلسطينية بوصفها حركات إرهابية.⁽⁴⁰⁾

تلك الخطوة من العوامل التي أدت بإيران من أن توسع نفوذها في المنطقة فالتخلي العربي عن دعم القضية الفلسطينية، ولم تعد هي القضية المركزية للعرب والمسلمين وتراجعت في سلم الأولويات العربية، هذا التراخي أوجد فراغاً جذب قوة إقليمية ملته وهي إيران التي حملت الراية الفلسطينية واستطاعت ان تحقق نفوذاً مشهوداً في هذه الساحة المحورية، فالتخلي العربي تمثل أيضاً في غياب المشروع السياسي تجاه القضية الفلسطينية، حيث أقامت

علاقات متميزة مع الفلسطينيين وبذلك تكون قد قوت نفوذها خارج حدودها داخل المنطقة العربية، التي تشكل عمقاً استراتيجياً لأمنها القومي⁽⁴¹⁾ والدليل على التخاذل العربي القبول بالمبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتذويب القضية الفلسطينية في عام 2018م، فيما يسمى بصفقة القرن ونقل السفارة الأمريكية للقدس باعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل، وهذه المبادرة لم تكن تطلق لولا المشاركة العربية والتواطؤ من قبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وولي عهد السعودية محمد بن سلمان وولي عهد الإمارات محمد بن زايد،⁽⁴²⁾ وتنص على إنهاء القضية الفلسطينية وفرض الحلول بالإكراه لكي يحصل التطبيع الكامل مع إسرائيل، التي ستتزعم قيادة المنطقة العربية وتدخل في حلف مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر لمواجهة القوى الإقليمية الأخرى خاصة إيران وتركيا.

ثالثاً : ساحات الصراع السعودي الإيراني

أ.اليمن: أصبحت اليمن بعد سقوط حكم الرئيس علي عبد الله صالح عام 2011م ساحة للصراع بين السعودية وإيران، حيث شكلت الأزمة اليمنية تهديداً أمنياً مباشراً للسعودية، حيث تعاضم التنافس بين الدولتين بعد التحالف المكون من عشر دول والمسمى بعاصفة الحزم التي انطلقت في 26/3/2015م، ضد جماعة أنصار الله الحوثية الشيعية المدعومة من إيران والتي اعتدت على الحكومة الشرعية في صنعاء فبذلك شكلت هذه الحرب مواجهة عسكرية غير مباشرة بين الدولتين،⁽⁴³⁾ معلنة حرباً إقليمية بين السعودية وإيران ميدانها اليمن فظهور الحوثيين كجماعة سياسية مسلحة زاد من الحضور الإيراني وجعلت لها مناطق نفوذ في اليمن مثير للقلق، فاليمن تمثل فرصة سهلة لإيران للضغط على خصومها السعوديين، فإيران تدعم عبر وكلائها مثال حزب الله اللبناني ليقوم بعمليات التدريب والدعم المالي والسياسي للحوثيين كما انه يمثل حلقة الوصل بين صعدة وطهران، ولم تكثف إيران باستقطاب الحوثيين فقط بل استقطبت تيارات وشخصيات يسارية في الجنوب اليمني من الذين تجاهلهم المبادرة الخليجية،⁽⁴⁴⁾ هذا الوجود الإيراني في اليمن دعا بعض المسؤولين الإيرانيين بأن يقولوا بأن صنعاء هي العاصمة العربية الرابعة التي تقع تحت النفوذ الإيراني بعد بغداد ودمشق وبيروت، فالدعم العسكري الإيراني أدى إلى توجيه الحوثيين ضربات صاروخية بالسنتية داخل المدن السعودية منها استهداف مطار الملك خالد مما أدى لزيادة التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية.⁽⁴⁵⁾

وفي شهر سبتمبر 2019م تعرضت شركة أرامكو السعودية العاملة في مجال

النفط لهجوم من طائرات مسيرة، أطلقها الحوثيون من اليمن وتبنوا تلك العملية إلا التحليلات العربية والغربية تشير صراحة لتورط إيران على الرغم من النفي الإيراني، وهذه الرسالة مفادها أنه في حال أجبرت أمريكا إيران على تقليل صادراتها النفطية فبوسع إيران وقف الصادرات النفطية السعودية، هذا الهجوم أدى إلى وقف إنتاج النفط السعودي اليومي لمستوى النصف أي بنسبة 5% من الإمداد العالمي.⁽⁴⁶⁾

ب. سوريا: عند قيام الثورة السورية في عام 2011م ضد نظام بشار الأسد الذي استخدم القوة المسلحة لقمع الثوار، عندها دعت السعودية المجتمع الدول لاستخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام السوري، إما بواسطة القوة المعارضة⁽⁴⁷⁾ أو عن طريق التدخل العسكري الإقليمي أو الدولي، فقامت إيران بدعم نظام بشار الأسد للقضاء على الانتفاضة الشعبية، عند ذلك تشكل معسكر مقاومة النفوذ الإيراني في سوريا تقوده السعودية، التي ترى انها تمثل التحدي الأكبر الذي يقف أمام النفوذ الإيراني لكن لم يسقط نظام بشار الأسد، مما يعني ان احتفاظ إيران بسوريا كحليف يشكل المفتاح الحقيقي لنجاح المشروع الإيراني في المنطقة⁽⁴⁸⁾.

ج. لبنان: إن العلاقة بين الشيعة في لبنان وإيران قديمة تعود إلى القرن السادس عشر في عهد الدولة الصفوية، فعلماء الشيعة اللبنانيين هم من نشروا عقيدة التشيع في إيران والذي أصبح مذهب الدولة في العهد الصفوي، لذا تمثل لبنان ساحة من ساحات المواجهة غير المباشرة بين السعودية وإيران من أجل التسابق على مناطق النفوذ، فالاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م كان بداية التحول في العلاقات اللبنانية الإيرانية، وبالتحديد طائفة الشيعة المتمثلة في حزب الله والذي يشكل القاعدة الأساسية للنفوذ الإيراني، فحزب الله أسسه الحرس الثوري الإيراني بعد عام 1982م كبنية عسكرية أمنية، فإيران تدعمه سياسياً وعسكرياً وبالتالي زادت من نفوذها في لبنان، وفي الطرف الآخر تيار المستقبل الذي يتزعمه سعد الحريري يرى أن النفوذ الإيراني سيطر على لبنان عبر حزب الله، فتيار المستقبل تربطه علاقات وثيقة مع السعودية منذ رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، وتعود هذه العلاقة إلى الخمسينيات عندما خاضت السعودية صراعاً ضد النفوذ الناصري، وصولاً إلى نهاية الحرب الأهلية اللبنانية عبر اتفاق الطائف الذي رعته السعودية عبر أراضيها في مدينة الطائف عام 1989م، وعندما اغتيل رفيق الحريري في فبراير 2005م بادرت السعودية باتهام سوريا وحزب الله بالوقوف وراء عملية الاغتيال.⁽⁴⁹⁾

رابعاً : مقارنة بين عناصر القوة القومية للدولتين

كان الميزان الاستراتيجي في منطقة الخليج يتألف من ثلاث قوى رئيسية متنافسة من أجل الهيمنة على ميزان القوى الإقليمي والاحتفاظ بالتفوق الاستراتيجي، وفي أعقاب الغزو الأمريكي للعراق في إبريل عام 2003م خرج العراق من المعادلة الإقليمية بعد تدمير كامل قوته العسكرية، تبقت قوتان هما الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية،⁽⁵⁰⁾ فمن السهل وصف دولة بأنها أقوى من الدولة الأخرى لكن من الصعب تحديد ما الذي جعل تلك الدولة أقوى، فهناك مجموعة من العناصر المكونة للقوة القومية للدولة، ولإجراء المقارنة بين الدولتين لتحديد ماهي الدولة الأقوى أو أن هناك توازن في القوى بينهما نستعرض ذلك في الجداول الآتية:

جدول رقم (1) من حيث حجم القوة البشرية بالمليون نسمة⁽⁵¹⁾:

السعودية	إيران	البيان
33091113	83024745	عدد السكان
17703745	47324105	عدد القوة العاملة
16198927	39842164	القوة المؤهلة للخدمة العسكرية

جدول رقم (2) من حيث الإنتاج اليومي النفط (بالمليون برميل) والاحتياطي النفطي (بالمليار برميل) والإنتاج السنوي للغاز (بالمليار متر مكعب) والاحتياطي من الغاز بالتريليون متر مكعب :

السعودية	إيران	البيان
10.130 ⁽⁵²⁾	4.469	الإنتاج اليومي للنفط
264.250	158.4	الاحتياطي النفطي
112.1 ⁽⁵³⁾	239.5	الإنتاج السنوي للغاز
9.428 ⁽⁵⁴⁾	29.6 ⁽⁵⁵⁾	احتياطي الغاز الطبيعي

جدول رقم (3) من حيث القوات العسكرية- عدد الجنود :

السعودية	إيران	البيان
249000	523000	عدد الجنود في الخدمة العسكرية
75000	120000	الحرس الثوري / الحرس الوطني
20000	350000	قوات الاحتياط
15500	40000	قوات شبه عسكرية
359500	1033000	إجمالي القوات

جدول رقم (4) من حيث المعدات والتجهيزات العسكرية⁽⁵⁶⁾:

السعودية	إيران	البيان
710	1750	عدد الدبابات العاملة
705	570	المدافع ذاتية الدفع
1818	2020	المدفعية المقطورة
400	5000	صواريخ المورتر
122	1900	منصات إطلاق الصواريخ SSM
1000	-	منصات إطلاق صواريخ SSM الخفيفة

جدول رقم (5) من حيث سلاح الجو⁽⁵⁷⁾ :

السعودية	إيران	البيان
848	509	مجموع الطائرات العسكرية
325	165	مجموع المقاتلات الاعراضية
49	89	مجموع طائرات النقل العسكري
254	126	مجموع المروحيات العسكرية
214	319	مجموع المطارات

جدول رقم (6) من حيث سلاح البحرية :

السعودية	إيران	البيان
55	398	مجموع القطع البحرية
-	34	الغواصات
7	6	فرقاطات
4	3	طرادات سفن
7	7	كاسحات ألغام ⁽⁵⁸⁾
-	10	سفن برمائية
7	25	سفن الدعم السريع ⁽⁵⁹⁾

جدول رقم (7) من حيث الموازنة العسكرية والدين الخارجي بالمليار دولار⁽⁶⁰⁾:

السعودية	إيران	البيان
70.000.000.000	63.000.000.000	الموازنة العسكرية
205.000.000.000	8.000.000.000	الدين الخارجي

فالمتتبع لهذه المقارنة بين الدولتين من حيث عناصر القوة يرى أن ميزان القوى يعاني من اختلال كبير، ويميل لصالح إيران مما يعطيها الثقل الاستراتيجي في أي ترتيبات أمنية إقليمية، وفي ذات الوقت يعمق المخاوف الخليجية تجاه أهداف ونوايا إيران وهذا الاختلال يعطي مؤشرا يوحى بعدم الاستقرار الإقليمي، هذه الإحصاءات تظهر التفوق الإيراني الأمر الذي دفع دول الخليج الى الاعتماد على الأطراف الخارجية في حماية نفسها، وذلك بعقد اتفاقات أمنية وعسكرية ثنائية وبناء قواعد عسكرية أجنبية⁽⁶¹⁾، فأيران تأتي في المرتبة رقم (14) بينما تأتي السعودية في المرتبة رقم (25) من بين (137) أقوى دول في العالم حسب تقرير موقع (غلوبال فاير بور) (Global Fire powers).⁽⁶²⁾

الخاتمة :

ظلت العلاقات السعودية الإيرانية طابعا التوتر منذ مجيء الثورة الإسلامية عام 1979م، وإن من أسباب الصراع بينهما الاختلاف المذهبي حيث تعتنق السعودية المذهب السني، بينما تعتنق الجمهورية الإيرانية المذهب الشيعي الإمامية الإثنا عشرية، والمشروع الثوري للجمهورية الإسلامية الذي ترى فيه السعودية مهدداً للأنظمة الوراثة بمنطقة الخليج، وكذلك الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين والتي وقفت فيها السعودية

إلى الجانب العراقي ضد إيران وأيضاً التنافس بينهما حول قيادة العالم الإسلامي والتراخي العربي عن دعم القضية الفلسطينية، إضافة إلى وجود القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، الأمر الذي ترفضه إيران وترى أن المسؤولية الأمنية للخليج يجب أن تتوقف على دول المنطقة فقط، وكذلك التخوف السعودي من البرنامج النووي الإيراني، وفي مقابل ذلك هناك عوامل أدت إلى تمدد النفوذ الإيراني الشيعي في المنطقة العربية، ليشكل تهديداً لها وهو ما تسببت فيه السعودية وحلفاؤها الخليجيين حينما أيدت وساهمت مع الولايات المتحدة الأمريكية، في الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق.

فالعراق كان يشكل حجر الزاوية أمام النفوذ الإيراني ويمثل قطب توازن القوى الإقليمي باعتباره أكبر قوة عسكرية عربية، فإزاحة العراق من المعادلة العسكرية يعني إفساح المجال للتوسع الإيراني، فتم تدمير العراق من القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين، فالسعودية تعلم أن العرب السنة في العراق يمثلون نسبة 15% من جملة السكان بينما يمثل الشيعة ما نسبته 65%، فزوال النظام السني في العراق سيكون البديل له نظام شيعي يمثل امتداداً لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فمساهمة دول الخليج في الإطاحة بنظام صدام حسين يعد خطأ استراتيجياً فتح ثغرة التمدد الشيعي والنتيجة تطويق السعودية من ثلاث جهات، وفي معرض الصراع السعودي الإيراني لم تستطع السعودية رغم كل الإمكانيات المالية والعسكرية والسند الغربي، أن تحقق نوعاً من التوازن الإقليمي في مقابل إيران فميزان القوى يعاني من اختلال كبير ويميل لصالح إيران مما يعطيها الثقل الاستراتيجي في أي ترتيبات أمنية إقليمية مقبلة.

النتائج :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في الآتي :

1. إن أسباب الصراع السعودي الإيراني مذهبية وسياسية :
 - أ. مذهبية : بسبب الاختلاف بين مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية الذي تعتنقه إيران والمذهب السني الذي تدين به السعودية .
 - ب. سياسية : وهي التنافس بين الدولتين على قيادة العالم الإسلامي والمشروع الثوري الإيراني والوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والبرنامج النووي الإيراني والتدخل الاسرائيلي.
2. ومن العوامل التي أدت لتمدد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية هي الإطاحة بنظام صدام حسين وتراجع المواقف العربية عن القضية الفلسطينية .

3. رغم الامكانات المادية والبشرية للمملكة العربية السعودية إلا انها فشلت في تحقيق التوازن الاستراتيجي في مواجهة إيران .

التوصيات: توصي الدراسة بالآتي :

1. ألا يكون الاختلاف المذهبي هو سبب الصراع بين السنة والشيعة وهو ما يؤدي لإضعاف المسلمين عبر الانقسامات الطائفية والمذهبية .
2. أن تنتهج المملكة العربية السعودية سياسة خارجية حصيفة تحقق لها علاقات ودية مع إيران .
3. ان تتخلى المملكة عن الدور الوظيفي الذي تؤديه نيابة عن الولايات المتحدة تجاه دول المنطقة العربية وإيران.
4. أن تقوم بالدور المنوط بها وهو توحيد المسلمين وجمع صفهم بدلاً من تفريقهم عبر السلوك العدواني الذي تمارسه تجاه بعض الدول الإسلامية.

المصادر المرجع :

- (1) فاخر جاسم، تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة، بحث منشور مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، 2008م، ص 9 .
- (2) المعرفة، أهل السنة والجماعة ، <https://www.marefa.org/>.
- (3) معجم المعاني الجامع-معجم عربي عربي <https://www.almaany.com/ar/dict/> -ar/. اليأس ميسوم، العلاقات السعودية الإيرانية بين التقارب والتباعد (1925- 2015م)، جامعة وهران2 محمد بن احمد، الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الاول، ص484-485.
- (4) فاطمة الصمادي، السعودية وإيران هل تفلح دعوات الحوار في وقف التوتر، مركز الجزيرة للدراسات 3 أكتوبر 2019م، ص 3.
- (5) علي محمد الصلابي، الدولة الفاطمية، مصر ، القاهرة، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2006م، ص 25 - 35 .
- (6) علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 23-35 .
- (7) فاخر جاسم ، تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية في عصر الغيبة، لحت منشور مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، 2008م ص 12-21-29 .
- (8) ناصر بن عبد الله بن علي الغفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، الطبعة الأولى ، 1993م، 310-656-1089-714.
- (9) فاخر جاسم، مرجع سابق، ص 33 .
- (10) محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، لبنان، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1991م، ص 97، 95-101 .
- (11) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، «المجلد الأول» -لبنان -بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1996م، ص 72.
- (12) اليأس ميسوم، مرجع سابق، ص 486 .

- (13) محمد بن صالح العثيمين، عقيدة أهل السنة والجماعة، السعودية الرياض، المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بسلطنة، ط1422، 4هـ، ص31-36 .
- (14) محمد السعيد إدريس، تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، قطر، الدوحة، 2013م، ص2 .
- (15) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية، مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2015م، ص236 .
- (16) اليأس ميسوم، مرجع سابق، ص486-489 ..
- (17) قاسم عبد علي عذيب، وماجد صدام سالم، التنافس السعودي الإيراني في لبنان، جامعة ميسان، كلية التربية الأساسية، ص2.
- (18) مضوي الترابي، (قرن التعزيز الإمبراطوري الأمريكي، ثلاثية الثروة- القوة - الدين)، أمريكا ماذا تريد من السودان سلسلة قضايا سودانية لنقاش، السودان الخرطوم، ابشلس ميديا، 2007م، ص49 .
- (19) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص2.
- (20) محمد محفوظ، (المسألة الإيرانية في العقل العربي)، العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، قطر، الدوحة، منتدى العلاقات العربية، الطبعة الأولى، 2015م، ص37 .
- (21) ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص235-236 .
- (22) يحيى أحمد، السعودية وإيران صراع غير محسوم، دليلك لفهم الصراع التاريخي على النفوذ 21 ديسمبر، 2017م، <https://www.sasapost.com/> hegemonic-rivalry -translation/iranian-saudi
- (23) أبركان نجات، الملف النووي الإيراني بيم دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، مجلة الفكر العدد الثاني عشر، ص291 .
- (24) فاطمة الصمادي، مرجع سابق، ص5-6 .
- (25) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص13-14 .
- (26) ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص237-238 .
- (27) مرقت زكريا، تهديدات مستمرة... قراءة في ملف الصراع السعودي الإيراني، <https://www.almarjie-paris.com/12459>، 01:05-2019/11/08
- (28) سعيد حارب، (مؤثرات في العلاقات الخليجية الإيرانية) العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج، قطر، الدوحة، منتدى العلاقات العربية، الطبعة الأولى، 2015م، ص32 .

- (29) محمد محفوظ، مرجع سابق، ص45-47 .
- (30) مخلص مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006م، السعودية دراسة حالة، جامعة مؤتة، المنارة، المجلد 14، العدد 2، 2008م، ص369 .
- (31) النقيب رشيد حوراني، ارتدادات التدخل العسكري الإيراني في سوريا، طوران، 2017م، ص4 .
- (32) محمد محفوظ، مرجع سابق، ص45 .
- (33) عبد الله بشير سليمان، السياسات الأمريكية تجاه الخليج والمنطقة العربية من عام 1990-2008م، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أمدرمان الإسلامية، 2009م، ص81-82-84 .
- (34) عبد الله بشير سليمان، مرجع سابق، ص82-84 .
- (35) احمد شكاره، مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص3-8 .
- (36) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص3-8 .
- (37) الوليد أبو حنيفة، محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي بعد عام 2003م، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 1، 2018م، ص293 .
- (38) مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق، دراسة في إدارة توزيع القوى وتحليلاتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م، ص2-18-21 .
- (39) عبد الله بشير سليمان، مرجع سابق، ص84 .
- (40) محمد محفوظ، مرجع سابق، ص45-46 .
- (41) إبراهيم حمامي، صفقة القرن، الحلم القديم الجديد، بريطانيا، لندن، أغسطس 2018م، ص12، 17، 18 .
- (42) فاطمة الصمادي، مرجع سابق، ص3 .
- (43) ماجد المذحجي وآخرون، ادوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، ورقة سياسية رقم 1، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية يونيو 2015م، ص2-3 .
- (44) عاتق جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن، والفرص الموهوبة، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص22، 7 .
- (45) محمد أبوسعدة، الوضع في الخليج بعد استهداف أرامكو، المعهد المصري للدراسات، 25 أكتوبر 2019م، ص1-2 .
- (46) عاتق جار الله، مرجع سابق، ص21-22 .
- (47) مروان قبلان، مرجع سابق، ص21، 29، 28 .

- (48) قاسم عبد علي عذيب، وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص15،16،18،19.
- (49) حمد بن محمد آل رشيد، السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، بحث منشور مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والإعلام، السنة الجامعية 2011، 2012م، ص 104 .
- (50) أمين حبلا، أيهما أقوى عسكرياً؟ تعرف على ميزان القوى بين السعودية وإيران، [./https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/18](https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/18).
- (51) عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن يحيى، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية، بحث منشور مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، السودان، 2009م، ص 65، 55.
- (52) إكرامي عبدالله من الرياض، السعودية تتقدم 6 مراكز بين كبار منتجي الغاز بحلول 2030، الاقتصادية، الأحد، 27 سبتمبر 2020 https://www.aleqt.com/2020/02/25/article_1768626.htm
- (53) ويكيبيديا، احتياطات الغاز الطبيعي في إيران، <https://ar.wikipedia.org/wiki/1/1/20211>.
- (54) الشبكة العربية، السعودية، ارتفاع احتياطي الغاز، <https://www.alarabi-ya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2020/07/18>
- (55) حمد بن محمد آل رشيد، مرجع سابق، ص 105 .
- (56) أمين حبلا، أيهما أقوى عسكرياً؟ تعرف على ميزان القوى بين السعودية وإيران، [./https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/18](https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/18).
- (57) أمين حبلا، أيهما أقوى عسكرياً؟ تعرف على ميزان القوى بين السعودية وإيران، [./https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/18](https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/18).
- (58) حمد بن محمد آل رشيد، مرجع سابق، ص 106 0 .
- (59) أمين حبلا، أيهما أقوى عسكرياً؟ تعرف على ميزان القوى بين السعودية وإيران، [./https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/18](https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/18).
- (60) حمد بن محمد آل رشيد، مرجع سابق، ص 106-107 .
- (61) أمين حبلا، أيهما أقوى عسكرياً؟ تعرف على ميزان القوى بين السعودية وإيران، [./https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/18](https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/18).

دور العدالة الانتقالية في دعم مسار التحول الديمقراطي

«بالتطبيق على الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسودان 2019م»

باحث

د.عَمْرِي عَلِي سِيد أَحْمَد

المستخلص

تناولت الورقة دور العدالة الانتقالية في دعم مسار التحول الديمقراطي في السودان للعام 2019م. تمثلت المشكلة في أن الحكومات المدنية والعسكرية التي تعاقبت على حكم السودان منذ الاستقلال لم تمارس الديمقراطية، وأن غياب تطبيق الديمقراطية هو السبب الرئيسي لإخفاق وزوال جميع الحكومات السابقة وهو الذي أدى إلى تدهور الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وقيام الثورات، من خلال المشكلة تم صياغة عدد من الأسئلة منها: إلى أي مدى تساهم العدالة الانتقالية في دعم مسار التحول الديمقراطي؟ كيف تعمل الديمقراطية على تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ وتم افتراض عدد من الفرضيات منها: أن العدالة الانتقالية تساهم في دعم مسار التحول الديمقراطي من خلال مبدأ المشاركة بحرية وشفافية، تعمل الديمقراطية على تحسين الأوضاع من خلال تطبيق مبدأ المساواة والإنصاف. نبعت الأهمية في إبراز الدور الرئيسي والفعال الذي تلعبه العدالة الانتقالية في دعم مسار التحول الديمقراطي. هدفت إلى إبراز الوسائل والطرق التي تحقق العدالة الانتقالية وتدعم مسار التحول الديمقراطي وتحليل الوضع السوداني وإبراز العقبات والسيناريوهات المحتملة ورصد الفرص والبدايل لوضع الحلول واستخلاص الرؤى والخطط المستقبلية. اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. توصلت إلى عدة نتائج منها أن نجاح الحكومة واستقرار الحكم وتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحقق لرضا الشعوب مرهون بتحقيق العدالة الانتقالية وتطبيق مبادئ الديمقراطية. قدمت عدة توصيات منها ضرورة تحقيق العدالة وتطبيق مبادئ الديمقراطية خلال الفترة الانتقالية.

Abstract

The paper examined the role of transitional justice in supporting Sudan's democratic transition process for 2019. The problem was that the civilian and military governments that had governed Sudan since independence had not practiced democracy and the absence of democracy is the main reason that led to the failure and demise of all previous governments, which led to the deterioration of political, social and economic life and the revolutions. Through the problem a number of questions have been formulated, to what extent transitional justice contributes to the process of democratization, how dose democracy improve political, social and economic conditions? A number of hypotheses were assumed transitional justice contributes to the process of democratization through the principle of free and transparent participation democracy improves the situation by applying the principle of equality and equity. The importance of the paper emerged

in highlighting the key and effective role played by transitional justice in supporting the process of democratic transformation. The paper aimed to highlight the ways and means that achieve transitional justice, support the path of democratic transformation and analysis of the Sudanese situation, and highlight obstacles and possible scenarios and to monitor opportunities and alternatives to develop solutions and draw visions and plans. The paper followed the descriptive analytical and historical method . The paper reached several conclusions, including that the success of the government and the stability of governance and the improvement of political, social and economic conditions that achieve the satisfaction of peoples is subject to the achievement of transitional justice and the application of the principles of democracy. The paper made several recommendations, including the need to achieve justice and apply the principles of democracy during the transitional period.

المقدمة:

يرتبط موضوع العدالة بالعديد من المفاهيم كالعدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية فهي التي تمكن الحكومات من تحقيق مبادئ الحرية والمساواة والإنصاف، وتدعم مسار التحول الديمقراطي، ويرتبط هذا النوع من العدالة بالمجتمعات التي عانت من ظلم الأنظمة السلطوية، والدكتاتورية، وتسعى العدالة الانتقالية على إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعمل على منع تكرار أخطاء الماضي.

تعتبر العدالة الانتقالية الممر والمسلك الذي تعبر من خلاله الشعوب والأمم نحو الديمقراطية، فهي النقيض للنظام السلطوي لما تحققه من الحرية والعدالة والمساواة، وتكون ضرورية لمرحلة ما بعد الثورات، فبعد أن اجتاحت أغلب دول العالم عدد من الثورات الهادفة إلى تحقيق العدالة وتفعيل مبادئ الديمقراطية وإيجاد طريق آمن للخروج من تسلط الأنظمة الدكتاتورية، وفي ظل غياب تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية برز التهميش والإقصاء والظلم والفساد، فانتشر الفقر والجوع وازدادت الصراعات والحروب، ونتيجة لذلك وجدت الشعوب نفسها مضطرة لإسقاط الحكومات، وإحداث تغيير تحقق من خلاله مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والسلام.

فقامت العديد من الثورات الشعبية للبحث عن نظام ديمقراطي يحقق

نقلة نوعية في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبعيداً عن المحاصصة الحزبية، لتعمل على إيجاد مخرج قانوني يتم التعامل من خلاله مع مخلفات الأنظمة السلطوية السابقة، ولم تكن السودان بعيدة عن هذه الثورات فبعد ثلاثين عاماً من الظلم والاستبداد والحكم السلطوي انتفض الشعب واسقط نظام الحكم العسكري، ليمر السودان بفترة انتقالية مرهونة بتطبيق مبادئ العدالة في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي سبيل الوصول إلى رؤية لمستقبل العدالة الانتقالية المحققة للتحول الديمقراطي تم الاستعانة بعدد من نماذج العدالة الانتقالية للدول التي تتشابه مع السودان من حيث تكوينها السياسي ذو التعددية الحزبية المتضمن لليسار وتتشابه ازمتها الاقتصادية لتلك الموجودة في السودان وبعيدا عن تجارب الدول التي عانت من الحروب والنزاعات القبلية.

أولاً/ العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي مدخل مفاهيمي مفهوم العدالة الانتقالية:

1. مجموعة من الآليات القضائية وغير القضائية والتي تعمل على تقليص معاناة الجماهير وخاصة في الفترات الانتقالية كما يفترض لها أن تسهم في تقليص الاحتقان المجتمعي من خلال كشف الحقيقة وإجلائها.⁽¹⁾
2. واحدة من الوصفات العلاجية لكيفية تعامل مسؤولي الأنظمة السابقة في أنظمة التحول الديمقراطي الحاصلة في العديد من بلدان العالم وهي إحدى ركائز بناء صرح حقوق الإنسان في تلك المجتمعات.⁽²⁾
3. مجموعة من الآليات المستخدمة لتحقيق الإنصاف فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والعنف.⁽³⁾

المفاهيم المرتبطة بالعدالة:

1. العدالة الاجتماعية: إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع وتوفير الاحتياجات الأساسية بشكل متساو، كما أنها تعني المساواة في الفرص.⁽⁴⁾
2. العدالة السياسية: القيام بالسلوك المنصف والخاضع للقوانين التي لها دور تنظيم الحياة العمومية.⁽⁵⁾
3. العدالة الاقتصادية: قدرة النظام الاقتصادي على إشراك جميع الأفراد في الحياة الاقتصادية وفي توزيع الثروة عليهم بنسب تتناسب مع عملهم وإسهاماتهم في الإنتاج العام.⁽⁶⁾
4. العدالة القانونية: ما يتفق عليه الناس قانوناً، وما يجري عليه الاتفاق أو العرف.⁽⁷⁾

للعدالة الانتقالية عدد من المناهج منها⁽⁸⁾:

- المشاركة وتعني مشاركة جميع الأطراف في تمكين الفاعلين المحليين والمجتمع المدني.
- المساءلة أمام المجتمع المدني وضمان وضع تدابير نظامية وإدارية لتحقيق الأهداف الموضوعة.
- عدم التمييز ويقصد بها العدل في معاملة جميع الأطراف بغض النظر عن الجانب الذي ينتمون إليه.

تتميز العدالة الانتقالية بالعديد من الخصائص منها⁽⁹⁾:

- التركيز على الشمولية في التعامل مع إرث الانتهاكات فأهداف وأدوات العدالة الانتقالية تتجاوز المحاسبة المعروفة على انتهاكات ، حقوق الإنسان من خلال المحاكمات.
- الأولوية التي يحظى بها التوازن والإدماج فالعدالة الانتقالية لا تسعى إلى عدالة بأثر رجعي ولا تسعى إلى السلام على حساب حق الضحايا في العدالة بل تركز على توازن الأهداف.
- الإعتماد على منهج يرتكز على الضحايا للتعامل مع ماضٍ عنيف سواء من حيث مساره أو نتائجه.

يتطلب تحقيق العدالة الانتقالية وجود عدد من المقومات الرئيسية ويأتي في مقدمتها⁽¹⁰⁾:

- وجود الإرادة السياسية لأنها تعتبر العنصر الدافع لتحقيق العدالة.
 - سيادة القانون والذي يتطلب معه استقلال السلطة القضائية.
 - زيادة الوعي المجتمعي وتطبيق مبدأ الإحترام.
- ## تحقق العدالة الانتقالية العديد من الأهداف منها⁽¹¹⁾:
- معرفة الحقيقة: وتقع هذه المهمة على عاتق لجنة تقصي الحقائق.
 - المحاسبة والقصاص، من خلال محاكمات جنائية للمسؤولين عن انتهاكات، حقوق الإنسان.
 - لتعويض وجبر الضرر والتأهيل: أي تعويض ضحايا القمع والمناضلين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان. التطهير: إقصاء المسؤولين ممن أفسدوا في الحياة السياسية.
 - الإصلاح المؤسسي، إصلاح مؤسسات الدولة بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
 - المصالحة الوطنية، من خلال إزالة أسباب النزاع والعنف والصراع ومحو الأحقاد المتنامية.

تواجه العدالة الانتقالية عدة تحديات في معالجة الصراعات الهيكلية والتي

تعود جذورها إلى:

1. الفقر والجوع والفساد ونهب الموارد الطبيعية وغير ذلك.
2. ميل مجال العدالة الانتقالية إلى التركيز على المظالم الاجتماعية والاقتصادية.
3. إن تقارير لجان الحقيقة غالباً ما تدعم رواية معينة عن الماضي وتهمش أو تهمل أو تتناسى روايات أخرى.
4. أن تكون مؤسسات الدولة السياسية والقضائية متورطة في الجرائم والمظالم التي تدعي السعي في معالجتها. وهنا يبرز دور الدولة العميقة في إعاقة مسار تحقيق العدالة الانتقالية⁽¹²⁾.

كما تمتلك العدالة الانتقالية عدة أنظمة وهي على النحو التالي:

أ/ أنظمة العدالة الدينية: يستخدم القانون الديني لوصف نظام القوانين الدينية التي تطبق على الناس في حياتهم الخاصة والعامة وليست القوانين التي تحكم الممارسات الدينية للمؤمنين ومن هذه القوانين والتشريعات الشريعة اليهودية ويطبق في إسرائيل والمغرب والقانون الكنسي المسيحي ويطبق في دولة الفاتيكان والقانون الهندوسي ويطبق في ماليزيا والقانون البوذي ويطبق في بورما والقانون الكونفوشيوسي ويطبق في الصين والشريعة الإسلامية وتطبق في أكثر من خمسين دولة وتعد واحدة من أقدم النظم القانونية ومن أبرز التحديات التي تواجه الشريعة الإسلامية أنها وجدت قبل نشوء الدولة فالدولة تفترض أنها هي نقطة الانطلاق للسلطة القانونية.

ب/ أنظمة العدالة العرفية: يشير المصطلح إلى القواعد والمؤسسات التي ترتبط بالأعراف والتقاليد التي تعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات القانونية التابعة للدولة والتي تضطلع بتسوية النزاعات وتنظيم السلوك الاجتماعي من خلال التحكيم، وتعرف بالعدالة التقليدية أو المجتمعية أو غير الرسمية ومن أمثلتها شيخ القرية والعمدة وتهتم بتسوية النزاعات القائمة على الأراضي والممتلكات وقضايا الأسرة وأحياناً المسائل الجنائية وقد اعترفت بعض الدول بالأنظمة العرفية كحاكم الغاكاكا في رواندا، وهناك دول أدانت القوانين العرفية مثل باكستان.

ج/ أنظمة العدالة القانونية الرسمية: يعتبر الدستور هو أعلى أشكال القانون ويهدف إلى الحفاظ على المبادئ والقيم الأساسية للمجتمع، ويشمل التسلسل الهرمي للقوانين السوابق القضائية للمحكمة

الدستورية والابتدائية والقانون الدولي والمدونات والتشريع العادي واللوائح التنفيذية، ويعتبر أكبر فرعين للقانون الرسمي هما القانون العام والقانون المدني وتعمل أغلب الدول على الخلط فيما بين القانونين فيما يعرف بالقانون الهجين.⁽¹³⁾

للعدالة الانتقالية عدة مبادئ:

1 / مبدأ المحاسبة والعقاب⁽¹⁴⁾: يرى البعض أن الفترة الانتقالية التي يطبق فيها مبدأ المحاسبة والعقاب تعتبر أساس التغيير وتحقيق العدالة القانونية، ويرى الاتجاه المعاكس لهذا المبدأ أن تطبيق مبدأ المحاسبة والعقاب يعطل مسار التنمية الاقتصادية ولا يحقق مبدأ العدالة الانتقالية ويستند التيار المؤيد لهذا المبدأ على:

- أن المساءلة القانونية تفرض الكشف عن الحقيقة والإنصاف، فمن واجب النظام الحالي أخلاقياً أن يقوم بإدانة ومعاقبة المتهمين بالجرائم البشعة التي ارتكبت في حق الإنسانية.
 - ترتكز الديمقراطية وتقوم على احترام القانون لذلك من البديهي أن تتم البرهنة على ألا يعلو أحد على القانون وخاصة الشخصيات السامية والعسكرية ورجال الشرطة.
 - أن المساءلة والمتابعة القضائية تمثل واجباً أخلاقياً تجاه الضحايا وأسرهـم.
 - أن المساءلة والمتابعة ضرورية لأنها تمنع رجال الشرطة والجيش من انتهاك حقوق الإنسان كما أنها تعتبر ضرورية لتأكيد سلطة وسمو القيم الديمقراطية وتشجع المواطنين على الاقتناع والإيمان بها.
 - أن المساءلة والمتابعة ضرورية إذا كنا نرغب فعلاً في بناء ديمقراطي قادر على البقاء والإستمرارية.
 - لا بد من كشف حقيقة عمق وخطورة الجرائم وحجمها وتحديد المسؤولين عنها بهدف وضع لائحة شاملة لا يمكن الطعن في صدق محتواها لمختلف الجرائم وتعميمها ونشرها.
- 2 / مبدأ المحاسبة والمصالحة⁽¹⁵⁾:

يرى البعض أن الفترة الانتقالية التي يطبق فيها مبدأ المحاسبة والمصالحة الوطنية من أنجح الفترات ذلك لما تحدثه هذه الفترة من تحقيق الرضا لدى الشعوب وإشاعة نوع من التسامح والصفاء، ويرى الاتجاه المعاكس لهذا المبدأ أن هذا العمل يساعد على الإفلات من العقاب والمحاکمة ويستندون في موقفهم على الآتي:

- لا تكون الديمقراطية بدون مصالحة لذلك ينبغي على جميع الأطراف أن تتجاوز خلافاتها وتنسى الماضي.
 - لكي تكون هناك ديمقراطية ينبغي أن يتم قبول جميع الاطراف ضمناً أو علانية بعدم معاقبة جرائم الماضي.
 - انتهاك حقوق الإنسان قد مورس من قبل جميع الأطراف الحكومية وأطراف المعارضة لذلك يمكن العفو العام عن الجميع وتجاوز مرحلة متابعة أحد أو كلا الطرفين قضائياً.
 - الجرائم التي ارتكبتها المسؤولون في الحكومات الاستبدادية قد تمت في تلك المرحلة اضطراراً لاستئصال الإرهاب وهزم المتمردين وإعادة النظام والقانون وأن هذه الإجراءات قد نالت قبول المواطنين حينها.
 - إن جميع الأطراف تتوزع بينهم مسؤولية الجرائم التي ارتكبتها الأنظمة الاستبدادية لذلك لأنها مسؤولة عن نشأة وشرعية هذه الأنظمة المستبدة.
 - يصبح العفو ضرورياً إذا رغبتنا في تقوية الديمقراطية لأن ترسيخ الديمقراطية أهم من معاقبة الأفراد.
- يعتمد نجاح تحقيق العدالة الانتقالية على عدد من الآليات⁽¹⁶⁾:

1. الآليات غير القضائية وتتمثل في لجان الحقيقة والتي تهتم بكشف الحقائق، وقيام المشاورات الوطنية، والإصلاح المؤسسي، وإشراك المجتمع المدني، والتعويضات وجبر الضرر.
2. الآليات القضائية وتتمثل في وضع قانون خاص بالعدالة الانتقالية يضمن إجراء المحاكمات القضائية.

مفهوم الديمقراطية:

تعريف لوويل: هي النظام الذي يأخذ برأي الأغلبية ولا يتجاهل رأي الأقلية ويكون معبراً عن الرأي العام.⁽¹⁷⁾

مفهوم التحول الديمقراطي:

من حيث الدلالة اللفظية هي المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، فيكون التحول عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها⁽¹⁸⁾، وتعني التغيير في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي باتجاه الديمقراطية⁽¹⁹⁾، ويمكن القول بأن التحول الديمقراطي هو تغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي من الحال الذي لا يرضيه أغلبية الشعب إلى حال جديد يتوافق عليه أغلب الشعب من خلال العدالة والإنصاف والمساواة.

للنظام الديمقراطي ثلاثة مبادئ رئيسية⁽²⁰⁾:

- الحرية: احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين كحرية التنقل والتملك وحرية الرأي والتعبير.
- المساواة: السياسية وتعني أن الكل سواسية أمام القانون، والاجتماعية وتعني توفير الظروف الملائمة للجميع.
- المشاركة: حق الجميع في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر على البلاد.

الأسس التي تركز عليها الديمقراطية⁽²¹⁾:

للمديمقراطية عدد من الأسس والمرتكزات منها أن تكون قرارات الدولة هي محصلة للنقاشات والحوارات الرشيدة التي تنشأ بين أشخاص لديهم قدرة على وزن المسائل بعقلانية، وأن الإنسان كائن أخلاقي لذا فإن احترام آراء الآخرين ووجهة نظرهم وموازنة المصالح العامة والخاصة، وضرورة احترام الأديان والحقوق الفردية.

الشروط التي يجب توفرها لتحقيق مسار التحول الديمقراطي⁽²²⁾:

- ترشيد بناء السلطه السياسية وتمايز البنيات والوظائف السياسية.
- تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي، سيادة روح المساواة في الحقوق والواجبات للجميع.

العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي⁽²³⁾:

أ/ العوامل الداخلية تلعب دوراً كبيراً في زيادة تحريك الجماهير وتتأثر بضعف سيطرة النظم السلطوية ولجؤها للعنف السياسي الذي يؤدي الى ضعف النظام، كما تتأثر بالثقافة السياسية المتأصلة في القيم والرؤى والمشرية بقيم التسامح، وتتأثر أيضاً بالعامل الإقتصادي الذي يؤدي تأزمه إلى التشكيك في كفاءة السياسات العامة للنظام التسلطي ودور مؤسسات المجتمع المدني الذي يتمثل في تشكيل وتطوير أوضاع الدولة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والنظام الحزبي الذي يعتبر من أهم أدوات نشر الثقافة الديمقراطية.

ب/ العوامل الخارجية وتلعب دوراً بارزاً في إحداث التحول الديمقراطي وذلك من خلال عدة محاور واتجاهات منها تأثير النظام الدولي الجديد وتفرد القطب الواحد بمركز القيادة وسعيه لاستعمال القوة لربط دول العالم كما تتأثر بالعولمة والتي تعني ممارسة الديمقراطية بدون حدود في الوقت أو الفضاء أو الظروف المادية الأخرى، وتتأثر أيضاً بضغط المؤسسات المالية الدولية تفرض أنماط من السياسات وتعمل على دمج المجتمعات وتبعيتها، وضغوط القوى والتكتلات الدولية

الكبرى التي تستخدم المساعدات الاقتصادية الدولية كأداة للضغط، وضغوط المؤسسات الدولية الرسمية كالأُمم المتحدة والمؤسسات الدولية غير الرسمية، كما تتأثر بالحرب أو الغزو الخارجي فمعظم الدول التي تعرضت لتدخل عسكري لم تنجح فيها الديمقراطية.

التحديات التي تعترض مسار تحقيق التحول الديمقراطي:

تبرز العديد من التحديات التي يمكن أن تعترض مسار تحقيق الديمقراطية وتعرضه للخطر منها⁽²⁴⁾:

1 / السياسية والأمنية: تحتاج الديمقراطية إلى التزام سياسي يستند إلى احترام حقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون، فالمؤسسات التي يتواصل إضعافها يمكن أن تنهار وتؤدي إلى تفكك نظام الدولة وتقود إلى نشوء سلطة تنفيذية استبدادية وبرلمان تفتقر إلى الكفاءة وتؤدي إلى التلاعب بالنظام الدستوري ونتائج الانتخابات وخلق جيش يتبع المصالح السياسية بدلاً من أن يساعد في تحقيق الأمن القومي والتفكك بسبب آثار الفساد، ويشكل العنف تحدياً هائلاً للتحول الديمقراطي وتحديداً عندما يحاول أفراد الدولة السابقون استعادة السلطة.

2 / الاجتماعية والاقتصادية: يشكل تفشي الفقر والحرمان تهديداً للديمقراطية ويمثل الفساد بكل أشكاله عقبة رئيسية أمام التقدم الديمقراطي، كما يؤدي حرمان المواطنين من حرية التعبير وممارسة حقهم في التشاور واتخاذ القرارات على نحو سيادي إلى عدم أمان الديمقراطية.

مؤشرات التحول الديمقراطي:

للتحول الديمقراطي مجموعة من المؤشرات التي تؤدي إلى سلك المسار الأمثل للتحول نحو الديمقراطية ومنها⁽²⁵⁾:

- ترشيد السلطة مجموعة من المعايير والضوابط تُخضع من خلالها النظام الحاكم لمجموعة من القوانين.
- التمايز البنوي تحقيق المساواة ببعديها السياسي والاجتماعي من خلال قواعد ونظم قانونية تتسم بالعموم.
- إقرار التعددية السياسية من الآراء والأفكار التي تؤدي لتنوع القيم والثقافات وتقوم على المشاركة السياسية.
- الدعوة إلى العمل بمبدأ المشاركة السياسية والثقافية ودعوة جميع الأحزاب والأفراد للمشاركة السياسية.
- بناء ثقافة سيادة القانون وتوعية المجتمع في العمل السياسي بطريقة تولد احترام الرأي والرأي المعارض.
- تفعيل دور المجتمع المدني من خلال المؤسسات المهنية والنوادي الثقافية والاجتماعية لترشيد المجتمع.

- تعزيز الإعلام الحر والمسؤول وتسخيره لخدمة المصلحة العامة دون تحيز أو انتماء لجهة معينة.
أسباب وعوامل ظهور التحول الديمقراطي:

بعد أن كانت قضية الاستقلال الوطني هي قضية الخمسينات والتمنية في الستينات والسبعينات أصبحت قضية الديمقراطية في مقدمة قضايا دول العالم الثالث في الثمانينات من القرن العشرين وذلك لعدة عوامل منها⁽²⁶⁾:

أ. أن عدداً من دول العالم الثالث أصبح يعيش في مستويات أدنى من المعيشة التي كان يعيشها عشية الاستقلال الوطني خاصة في إفريقيا.

ب. أن الدول التي نجحت في إنجاز درجات مختلفة من التنمية وجدت نفسها في إطار من التبعية الدولية التي جعلت من استقلالها الوطني رهناً بالمؤسسات المالية الدولية وأسواق الدول المستعمرة سابقاً.

ج. التفاوت الاجتماعي: فالتفاوت الاجتماعي الشديد أدى إلى استقطاب هذه المجتمعات ونجحت عنه مظاهر عدة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وأسفرت عن مظاهر الانقلابات العسكرية والعنف المدني متمثلاً في حركات الإرهاب الثوري وإرهاب الثورة المضادة وامتد أحياناً ليحدث حرباً أهلية.

هـ. في أغلب الحالات فإن التنمية والتخلف قد ارتبطا بدرجات مختلفة في الشدة والعنف بمظاهر الاستبداد السياسي وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية متمثلاً في القهر الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي.

ثانياً/ نماذج دولية من العدالة الانتقالية الداعمة لمسار التحول الديمقراطي أ/ النموذج الأسباني للتحول الديمقراطي:

بعد الحرب الأهلية التي اجتاحت أسبانيا عام (1936-1939) حيث تمردت القوات التقليدية والكاثوليكية وشبه الفاشية أعلن فرانكو نفسه رئيساً على البلاد واستمر حكمه التسلطي الدكتاتوري إلى عام 1975م⁽²⁷⁾، وشهدت إسبانيا في أواخر عهده انفتاحاً سياسياً واقتصادياً اتسعت معه الطبقة الوسطى وظهرت معه التوجهات الليبرالية ونشأت الاتحادات العمالية واستؤنف عمل منظمات المجتمع المدني كمنظمة ايتا في إقليم الباسك وتم تبني المعارضة الطلابية الداعية إلى التغيير وتم توجيه الإضرابات العمالية ضد النظام القائم للضغط عليه وإسقاطه، جميع هذه الظروف والممارسات والأعمال شكلت نقطة البداية لمسار الانتقال والتحول الديمقراطي في إسبانيا.

بعد انتهاء حكم فرانكو تم تنصيب خوان كارلوس ملكاً على إسبانيا وتعهد بالإصلاح وتبني نظام ديمقراطي فكان أول قراراته أن قام بتعيين

رئيس جديد للوزراء من الإصلاحيين وهو أدولف سواريز في 3/7/1976م وانتهج الاثنان منهجاً مدروساً وسريعاً للانتقال الديمقراطي.

في ظل هذا الحكم الملكي والذي تبني هذه الإصلاحات وهذا الانتقال الديمقراطي انتهجت النخب السياسية الحاكمة والمعارضة مبادئ رئيسية كان من أهمها التفاوض على أساس الاعتدال والتوافق عبر التنازل المشترك والمتبادل للقوى السياسية المختلفة ومبدأ تكريس الشرعية الدستورية ومبدأ القطيعة مع الإرث القديم ونسيان الماضي والاستعداد للتجديد القادم، ومن خلال هذا النهج نجحت النخبة الحاكمة ممثلة بسواريز بإعلان قانون الإصلاح السياسي وبعد مصادقة البرلمان الأسباني عليه اعتبر خارطة الانتقال الديمقراطي والذي تم من خلاله وضع دستور جديد أُجيز باستفتاء شعبي ونفذ في 29/11/1978م، كما تم استصدار قانون عفو عام للإفراج عن المعتقلين السياسيين للتصالح مع قوى المعارضة وتشكيل حكومة توافقية تجمع النظام بالمعارضة كذلك تبني نظام لامركزي شبه فيدرالي وانفتاح على السوق الأوروبية المشتركة، وعلى الصعيد العسكري تم استبدال تدريجي للقادة المتشددين داخل الجيش ووضع القوات المسلحة تحت السيطرة الكاملة للمؤسسات المدنية، وساهمت جميع هذه القوانين في دفع الإدارة والقضاء والجيش إلى تبني قيم التغيير.⁽²⁸⁾ بعدها أُجريت انتخابات فاز بها حزب اتحاد الوسط الديمقراطي بقيادة سواريز وحكم من 1979 إلى أن قدم استقالته عام 1981 بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، بعدها أُجريت انتخابات فاز بها حزب العمال الاشتراكي برئاسة فيليبي غونزاليس وانتهت بهذه الانتخابات المرحلة الانتقالية وبدأت مرحلة التحول الديمقراطي.⁽²⁹⁾

حكم فيليبي من 1982 إلى 1996 وخلال فترة حكمه حقق إنجازات كثيرة على مختلف الصعد أدت إلى تحقيق طفرة كبيرة قادت لتحقيق تنمية وتطوير الاقتصاد فاتبع سياسة ليبرالية ممزوجة بالعديد من الإصلاحات الاجتماعية وأدت إلى تحديث القطاع الصناعي ونظم التعليم والصحة العامة والضمان الاجتماعي، وشهد المجتمع الإسباني توسعاً في الحريات⁽³⁰⁾، وبفضلها أصبحت إسبانيا من الدول المتقدمة في شتى المجالات.

ب/ النموذج البولندي للتحول الديمقراطي:

بعد الحرب العالمية الثانية 1945م وقعت بولندا تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي في إطار ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي⁽³¹⁾، وخلال هذه الفترة تم كبت حرية التعبير وظهرت بوادر النزاع بين الحكومة والكنيسة وتفجرت الإحتجاجات والاضرابات العمالية وحدث نقص في الأغذية أعلنت بموجبه الحكومة

رفع الأسعار فازداد الوضع سوءاً وتسبب في زيادة الانتفاضات والاحتجاجات فنتج عنها مقتل 42 شخصاً وإصابة حوالي ألف واعتقال قرابة الثلاثة آلاف واستمر الوضع إلى أن تم الجلوس في مفاوضات الطاولة المستديرة التي قسمت الوفود إلى ثلاث مجموعات وقادت لإجراء أول انتخابات حرة في 1989م حقق فيها حزب التضامن فوزاً كاسحاً بنسبة 99% من مجلس الشيوخ واكتسح كل مقاعد النواب، وفاز الجنرال ياروزيلسكي بالرئاسة بأصوات مجلس النواب وفتح الطريق للقيادي في التضامن تاديوش مازوفيتسكي لتشكيل أول حكومة غير شيوعية في بولندا.⁽³²⁾

بعد انتهاء الشيوعية عاشت بولندا استقراراً سياسياً وسيادياً وتم تطبيق الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتعتبر بولندا جمهورية متعددة الأحزاب فيها ما لا يقل عن خمسة أحزاب، وتعكس مزجاً ما بين النظامين البرلماني والرئاسي فالنظام الحكومي يقوم على أساس التوازن والفصل بين السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ويعتبر الدستور البولندي من أهم القوانين في البلاد والذي ينص على التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وأن النظام الاقتصادي قائم على اقتصاد السوق الحر.

ويتميز النظام السياسي في بولندا بوجود عدة أركان الركن الأول البرلمان الذي يتكون من الغرفة السفلى وتضم مجلس النواب وتتكون من 460 نائباً يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات الغرفة العليا مجلس الشيوخ وتضم 100 عضواً ويتم انتخابهم كل أربع سنوات وحدد الدستور البولندي حدود إنعقاد المجلسين معاً في جلسة مشتركة في ثلاث حالات فقط وهي إصدار الدستور وعندما يحلف الرئيس المنتخب حديثاً اليمين وعند توجيه أي اتهام للرئيس الحالي، كما حدد الدستور صلاحيات مجلس الشيوخ في تشريع القوانين والاعتراض عليها وإنتقاضها وحق الموافقة والاعتراض على مجلس النواب واقترح تعديلات لهذه القوانين، ويحق للرئيس المبادرة التشريعية بإصدار القوانين ومجلس الوزراء وأي مجموعة عادية من المواطنين لا يقل عددهم عن مائة ألف مواطن، الركن الثاني رئيس الجمهورية هو رأس الدولة ويستحوذ على العديد من السلطات وينتخب عن طريق انتخابات عامة لمدة خمس سنوات تجدد لفترة واحدة فقط، ويمثل الدولة في الشؤون الخارجية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويعين رئيس الوزراء ولديه القدرة على حل البرلمان في حال فشل البرلمان في تشكيل الحكومة أو الموافقة على مشروع الموازنة العامة للدولة، الركن الثالث السلطة القضائية وتتمثل في المحكمة العليا ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين

قضاتها بناء على توصية من المجلس الوطني للقضاء والمحكمة الدستورية التي يختار مجلس النواب قضاتها لمدة تسع سنوات، رابعاً الهيئة العليا للرقابة والتفتيش وهي جمعية مستقلة لا تتبع للسلطات الثلاث ولديها الحق في مراجعة جميع مؤسسات الدولة بما فيها البنك الأهلي البولندي والمنظمات غير الحكومية.⁽³³⁾

ج/ النموذج الأندونيسي للتحول الديمقراطي:

أعلن زعيم الحركة الاستقلالية أحمد سوكارنو استقلال أندونيسيا عام 1945م عارض الهولنديون هذا الإعلان وعرقلوه إلى أن نالت أندونيسيا استقلالها الحقيقي في العام 1949م بعد كفاح مسلح ضد الهولنديين، حكم سوكارنو إلى أن أتى الجنرال سوهارتو للسلطة بعد إجهاضه للإنقلاب العسكري الذي دعمه الشيوعيون عام 1965م وأسس نظام سلطوي استمر 33 عاماً وعقب تنحيه دخلت البلاد في مرحلة التحول الديمقراطي.⁽³⁴⁾

في عام 1998م قامت حركة الطلاب بتصحيح انحراف النظام الجديد وتقديم رؤى الإصلاح الست والتي تمثلت في إنفاذ سيادة القانون مع المطالبة بمحاكمة الرئيس السابق سوهارتو وأتباعه، ومكافحة الفساد من خلال حكومة نظيفة والمطالبة بعودة ملكية الدولة الفاسدة، إجراء تعديلات على دستور 1945م مع التركيز على إنشاء نظام دولة ديمقراطية، إزالة الوظيفة المزدوجة للقوات المسلحة الأندونيسية وإلغاء دور القوات المسلحة في مجلس النواب وفصل أي وجود عسكري في البيروقراطية الحكومية والفصل بين القوات المسلحة والشرطة الوطنية، الحكم الذاتي والإقليمي إلى الحد الذي يضمن التوزيع العادل للتنمية والرفاهية للشعب، إنفاذ ثقافة الديمقراطية الرشيدة والمساواة بعيداً عن الثقافة العاطفية والتعصب القبلي.⁽³⁵⁾

في عام 1999م سلكت أندونيسيا المسار الديمقراطي، وكان أمامها تحديان يتمثل الأول في تعدد الأحزاب السياسية التي يمكن أن يؤدي إلى خلق حكومة مجزئة وغير مستقرة والثاني اعتماد بعض الأحزاب على مناطق محددة وهذا قد يؤدي إلى الانفصال عن الدولة، فتم التنبؤ بخطر ظهور النزاعات الانفصالية على وحدة أقاليم أندونيسيا وكان الخوف من أن تقوم الأحزاب الإقليمية بتوفير الظروف والدوافع للانفصال، فتم العمل على بناء أحزاب وطنية ومقاومة الأحزاب الانفصالية، فتم وضع مجموعة كبيرة من الحوافز والقيود على تطور النظام الحزبي فطلب من جميع الأحزاب السياسية أن تظهر وجود قاعدة وطنية كشرط للدخول في الانتخابات ولتحقيق ذلك يطلب من جميع الأحزاب التي ترغب في المشاركة في الانتخابات أن تثبت أن لديها بناءً

تنظيمياً للحزب يشمل فروعاً في أكثر من نصف المقاطعات الأندونيسية التي كان يبلغ عددها 27 مقاطعة وأن يكون لديها فروع في داخل كل منطقة في أكثر من نصف البلديات والمناطق وتم إشراك 48 حزباً في إنتخابات عام 1999م، واستخدم أسلوب الضغط المنظم من أجل الدمج بين الأحزاب، فالأحزاب التي تفشل في الحصول على نسبة 2% من المقاعد في المجلس العادي من البرلمان أو نسبة 3% من كل من المجلسين معاً يجب أن تدمج مع أحزاب أخرى، وقد أدت هذه القوانين إلى تقليص حجم الأحزاب السياسية المتنافسة بصورة دراماتيكية وأثبتت أن الأحزاب التي قامت بذلك كانت لديها مطالب وقيادة وطنية ويبدو أن هذه الإجراءات قد نجحت في تحقيق تلك الأهداف فقد هبط عدد الأحزاب السياسية المتنافسة في انتخابات عام 2004م بنسبة 50% كان معظمها يملك تمثيلاً واسعاً واتجاهات وطنية وقد ساعد هذا الاتجاه في تحقيق الديمقراطية في أندونيسيا وتطورها.⁽³⁶⁾

ثالثاً/ تحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل الحكومة الانتقالية للسودان

حتى يسهل علينا تحليل الوضع السوداني لا بد من إعطاء نبذة عن واقع الوضع الحالي:

ففي ظل الحكومات العسكرية والمدنية التي تعاقبت على حكم السودان عانت البلاد من غياب الديمقراطية وقضى السودان آخر ثلاثين عاماً في ظل حكم سلطوي قائم على الدكتاتورية الحزبية التي أفرزت سمومها في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل السودان ولوثت أجواء العلاقات الخارجية للسودان، فتجرع الشعب خلالها أشد أنواع العذاب من القتل العمد والإبادة والتهميم المتمثل في إبعاد السكان عن مناطقهم الأصلية والسجن والحرمان والتعذيب والاعتصاب والاضطهاد والاختفاء القسري والعنصرية والقبلية والجهوية والعديد من الأفعال اللا إنسانية بالإضافة إلى الظلم والفساد والقهر المتمثل في سرقة الأموال ونهب الثروات ومصادرة الأراضي بالإضافة إلى الفصل التعسفي من الخدمة بهدف تنفيذ سياسة التمكين والتعدي على الشركات الحكومية من خلال سياسات الخصخصة وإنشاء الشركات الوهمية لغسل وتهريب الأموال وتهريب الذهب، فتدهور الإقتصاد واختلت جميع المواعين المالية وتراكمت الديون ودفعت البلاد مقابل جميع هذه التجاوزات ثمناً غالياً في شتى جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أدت جميع هذه الأعمال والممارسات إلى قيام ثورة شعبية في 18 ديسمبر 2018م استمرت قرابة الأربعة أشهر وأدت في نهاية المطاف إلى انتقال سلطة الحكم من رئيس دولة السودان بتاريخ 9/4/2019م، إلى وزير الدفاع الموالي

والمنتمي لنفس حزب النظام المرفوض شعبياً، فطغت الركاكة والضعف على البيان الذي تلاه وزير الدفاع بعد استلامه لمقالييد الحكم وخلا مضمون خطابه من مطالب الثورة، فاستمر الضغط الشعبي إلى أن تنحى وزير الدفاع بعد 24 ساعة من استلام الحكم وسلم القيادة إلى قائد آخر ذي شخصية غير مألوفة ولا معروفة لدى الشارع ومجهولة التوجهات والانتماءات فتعامل مع الثورة بحكمة ولين إلى حدٍ ما وظل الشد والجذب مستمراً إلى أن تم الاتفاق والتوقيع على مسودة دستور لفترة انتقالية مدتها تسعة وثلاثون شهراً تشكل بموجبها مجلس سيادي مكون من خمسة أعضاء عسكريين وخمسة أعضاء مدنيين وعضو مستقل، وأدى بموجبها رئيس الوزراء اليمين في 2019/8/21م مبتدئاً ولايته لهذا المنصب⁽³⁷⁾، فعين عدداً من الوزراء شغلوا عدداً من مقاعد مجلس الوزراء وتبقى للحكومة تشكيل المجلس التشريعي لتنتقل الدولة نحو مسار الانتقال الديمقراطي.

في ظل التحول الديمقراطي تجمد مسار تكوين الحكومة وتوقف عند محور السلام ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه رئيس مجلس الوزراء لكي يرسم إطار عام للبلاد بمعية مجلس السيادة ليحددا من خلاله البرامج التنموية والإصلاحية للفترة الانتقالية ويتم وضعها في إطار زمني واضح ومنضبط ومن ثم يقوم السادة الوزراء بوضع الإطار الضمني لخطط الوزارات الرامية للإصلاح والتنمية، غابت جميع الخطط الإصلاحية والتنموية وظهر السلام ليشكل عقبة حقيقية لهذا المسار فبعد اجتماع جوبا تم كبح جماح حكومة الفترة الانتقالية وتعطيلها من خلال الاتفاق على إرجاء تشكيل حكومة الولايات والمجلس التشريعي إلى حين اكتمال عملية السلام.⁽³⁸⁾

تحليل الوضع السوداني: الأوضاع السياسية:

تعتبر الأوضاع السياسية السبب الرئيسي في تدهور جميع الأوضاع في السودان فقد أدى سوء اختيار القادة السياسيين الذي اعتمد على عنصر الولاء الحزبي وأهمل عنصر الكفاءة والتخصص إلى تدهور الأوضاع الداخلية والخارجية فداخلياً وفي النواحي الاجتماعية أدى اختيار القادة على أساس قبلي وعنصري إلى خلق تفرقة مجتمعية وتمييز قبلي ومن الناحية الاقتصادية أدى سوء اختيار الاقتصاديين والإداريين إلى تدهور التنمية وازدياد نسب التضخم وتدهور سعر الصرف، وأما على الصعيد الخارجي فقد أدى اختيار بعض الشخصيات القيادية والسياسية إلى خلق عداء مع بعض الدول ووضع السودان في عزلة دولية.

الأوضاع الاجتماعية:

أسوأ ما يميز الأوضاع الاجتماعية في السودان هو عدم معرفة الدولة بحقيقة عدد السكان فأخر تعداد سكاني رسمي كان في العام 2008م أي قبل انفصال الجنوب وقد بلغ تعداد السكان حينها 39.154.000 نسمة⁽³⁹⁾، منهم 20.074.000 ذكور و 19.080.000 إناث⁽⁴⁰⁾، وأشار منشور عام 2013 إلى أن تعداد السكان عام 2010م أي قبل انفصال الجنوب بلغ 32.900.000 نسمة وأثناء الانفصال عام 2011م بلغ 33.900.000 نسمة وبعد الانفصال عام 2012م بلغ 35.100.000 نسمة⁽⁴¹⁾، ما يعني أن عدد السكان قد زاد بعد الانفصال وبعد خروج سكان جنوب السودان، وعموماً فإن سوء التقدير وعدم دقة هذه الأرقام يعطي دلالة واضحة على عدم كفاءة العاملين في الجهة التي أصدرت هذا التقرير.

الأوضاع الاقتصادية:

خلق الاقتصاد السوداني معادلات فريدة من نوعها فبحسب الأرقام الاقتصادية التي أوردها بنك السودان المركزي فإن منصرفات الحكومة قد ارتفعت في عام 2012م من مبلغ 29.821.500 مليون جنيه لتصل في عام 2013م مبلغ 40.768.000 مليون جنيه علماً بأن هذه الزيادة قد سجلت بعد توقف الحرب وانفصال الجنوب، وفي محور تنمية بعض القطاعات لوحظ أنه في الوقت الذي تنخفض فيه مصروفات تنمية هذه القطاعات تزيد مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي والعكس ففي العام 2009م انخفضت مصروفات تنمية القطاع الزراعي من 1,173,7 مليون جنيه إلى 850,2 مليون جنيه فزادت مساهمة هذا القطاع من 8,44 مليون جنيه إلى 8,61 مليون جنيه، وفي العام 2014م زادت مصروفات تنمية القطاع الزراعي من 202 مليون جنيه إلى 537 مليون جنيه فانخفضت مساهمة هذا القطاع من 8,588,6 مليون جنيه إلى 8,275,1 مليون جنيه، وفي محور القطاع الصناعي في العام 2008م انخفضت مصروفات تنمية القطاع الصناعي من 112 مليون جنيه إلى 78,5 مليون جنيه فزادت مساهمة هذا القطاع من 1,60 مليون جنيه إلى 1,74 مليون جنيه، وفي عام 2016م زادت مصروفات تنمية القطاع الصناعي من 380 مليون جنيه إلى 381.27 مليون جنيه فإنخفضت مساهمة هذا القطاع من 5,3 مليون جنيه إلى 4.6 مليون جنيه.⁽⁴²⁾

العقبات التي ستواجه حكومة الفترة الانتقالية:

من خلال ما تم تناوله في التحليل السابق سيتم فصل وتقسيم العقبات إلى عقبات داخلية وعقبات خارجية فالعقبات الداخلية هي تلك العقبات التي خلفها النظام السابق نتيجة لسوء السياسات والأعمال التي كانت تمارس في

ظل حكومة الإنقاذ الوطني وما تخللها من ظلم وفساد وإقصاء وما أفرزته من تهمة شديداً أدى لانتشار المجاعات والحروب أدت في نهاية المطاف إلى التهجير والتشريد وتنقسم العقبان الداخلية إلى عقبات سياسية واجتماعية واقتصادية وتتمثل العقبان السياسية في الإقصاء والتهمة شديداً وعدم المشاركة الحزبية والسياسية الفاعلة واستئثار فئة معينة بمقاليد السلطة والحكم تعتبر من أشد العقبان التي ستضطر حكومة الفترة الانتقالية إلى الانحناء أمامها رغبةً في لم الشمل السياسي وتفعيل إيجابيات دور المعارضة والحركات المسلحة وتعطيل سلبياتها.

وتتمثل العقبان الاجتماعية في النزوح الداخلي والهجرات الخارجية الناتجة عن الظلم وعدم العدالة في تحقيق التنمية الشاملة وتنمية مناطق معينة وتهمة شديداً باقي المناطق أدى إلى إحداث خلل في التوزيع السكاني وتكدس السكان في العاصمة المثلثة والمدن الرئيسية وهجر القرى والأرياف، وهجرة العقول والكفاءات إلى خارج السودان، كما أن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه الحكومة السابقة والمتمثل في توطين اللاجئين وتجنيسهم أدى إلى إحداث خلل في التركيبة الاجتماعية وتسبب في إحداث زيادة دخيله إلى عدد السكان. وأما العقبان الاقتصادية فتتصر في الفساد الذي كان السبب الرئيسي في استيلاء أصحاب النفوذ على الشركات والمؤسسات الحكومية تحت مسمى التخصيص، وساعد الفساد على الاقتراض من البنوك وزيادة الديون تحت مسمى التمويل، وأدى إلى نهب موارد الدولة الطبيعية تحت مسمى تنمية الصادرات فصدرت الدولة المعادن عبر شركات وأفراد بعيداً عن رقابة الدولة، لذلك كان لزاماً على حكومة الفترة الانتقالية الوقوف على نقاط الخلل والضعف بالدرجة الأولى لمعرفة الطرق الصحيحة لاستغلال نقاط القوة بالدرجة الثانية.

وأما العقبان الخارجية فتتمثل في علاقات السودان مع دول العالم والتي من المفترض أن تقوم على الاحترام وتبادل المصالح المشتركة وتخللها مجموعة من الاتفاقيات والعقود الاقتصادية التي تخلق مجموعة من الصداقات والتحالفات القوية والعلاقات المتينة، والتي تدعم المواثيق التي تحافظ هبة الدولة وتحفظ كرامة المواطن وتحقق الأمن والاستقرار الداعم للعلاقات الدولية، وتنقسم العقبان الخارجية إلى العقبان مع دول الجوار الإفريقي والتي نشأت نتيجة لعدم إدراك الحكومة السابقة لأهمية موقع السودان الجغرافي واهمال هذه الميزة وعدم استغلالها لقيادة تحالف إفريقي قوي ومتين وقائم على المصالح المشتركة الحقيقية فاهتمت بخلق عداءات غير مبررة ولا منطقية ودعمت الحركات المسلحة المعادية لدول الجوار واحتضنت قياداتها، وأما العقبان مع

الدول العربية فتمثل في التخطبات السياسية التي كانت تنتهجها حكومة الإنقاذ الوطني والتي أدت إلى تدهور العلاقات مع الدول العربية ويكفي أنها كانت مع النظام السوري العلوي الموالي لإيران وضد المحور الحوثي الموالي لإيران في اليمن، كما أنها كانت تتحالف مع المحور السعودي الإماراتي المصري وتتحالف مع المحور التركي القطري في نفس الوقت علماً بأن كل محور منفصل عن الآخر ويصعب التحالف معهما في آن واحد، وأما العقبات مع الدول الغربية فتمثل في أزمة الديون ومشكلة التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية وتحقيق السلام بداخل السودان وتعتبر من أبرز العقبات التي ستواجه حكومة الفترة الانتقالية وإذا ماقررت هذه الحكومة تجاهلها فستدور علاقاتها في حلقة مفرغة مع الدول الغربية ولن تتمكن من خلق علاقات جيدة ومنتينة.

في ظل هذه العقبات تبرز العديد من السيناريوهات التي يتوقع حدوثها خلال الفترة الانتقالية منها:

سيناريوهات الشق العسكري من حكومة الفترة الانتقالية:

عدم الإيفاء بوعده تسليم السلطة للمدنيين في المدة المحددة بثمانية عشر شهراً والتي تم الاتفاق على أن تبدأ بعد تكوين المجلس التشريعي، والذي حدد لتكوينه تسعون يوماً، لتصبح إجمالي الفترة واحد وعشرين شهراً. خرق اتفاقيات إيقاف العدائيات المبرمة والموقعة مع قوى الحرية والتغيير ذلك إذا ماهددت قوى الحرية والتغيير أمن واستقرار البلاد وتمادت في شحن الشارع وإخراجه في مظاهرات ضد المجلس العسكري.

سيناريوهات الشق المدني من حكومة الفترة الانتقالية:

إخفاقها في تحقيق مطالب الثورة السياسية لتحقيق السلام وتحقيق العدالة بالقصاص من القتلة والمجرمين، والاجتماعية كتوفير الخدمات الصحية والدوائية، والاقتصادية كتحسين الأوضاع المعيشية وتوفير السلع الضرورية كالخبز والوقود، وبالتالي ستتدخل في مواجهات مع الشارع الذي سيطالب بسقوطها ورحيلها.

وعدم القدرة على تنفيذ مطالب الحركات المسلحة وسينتج عنها إدخال البلاد في نفق ضيق ومظلم ستضطر معه الحكومة المدنية للانسحاب من المشهد السياسي وسترتفع معه أصوات الحركات المطالبة بحق تقرير المصير. وعدم قبول تعاون بعض الأحزاب المعارضة للثورة وتحديداً حزب المؤتمر الوطني خوفاً من غضب الشارع.

سيناريوهات حزب المؤتمر الوطني:

محاولة التعاون مع حكومة الفترة الانتقالية ومساندتها والدخول فيها بشكل إيجابي يحسن من سمعتها ومكانها. معادات حكومة الفترة الانتقالية وعدم التعاون معها وحشد أعضائها وأنصارها لمحاولة إفشال الفترة الانتقالية.

السيناريوهات الشعبية:

- عدم الصبر على حكومة الفترة الانتقالية وزيادة الضغط عليها والمطالبة بسرعة تحقيق المطالب الثورية.
- الانقسام مابين مؤيد لمدينة الحكومة ومعارض لسياساتها مما سيعطي فرصة لتغلغل الثورة المضاده.
- الاستجابة والانجراف لاستفزاز الجهات المعادية للثورة لمحاولة جر الثورة إلى مواجهات مدنية دامية.

سيناريوهات الحركات المسلحة:

الضغط على حكومة الفترة الانتقالية للحصول على مقاعد في جميع مؤسسات الدولة ومن ثم فرض شروطها. والمطالبة بالحكم الذاتي واللامركزي للمناطق الواقعة تحت سيطرتها، والمطالبة بحق تقرير المصير.

السيناريوهات الدولية:

- مجموعة دول أمريكا وأوروبا: ستعمل على إغراء الحكومة الانتقالية بالمساعدات نظير شروط وإملاءات مجموعة دول شرق آسيا وروسيا: ستعمل على خلق شراكات اقتصادية بعيداً عن أي دعمات مالية مباشرة.
- حلف السعودية والإمارات ومصر: سيعمل على تقديم المساعدات والدعم لضمان التعاون والتبعية والولاء كما سيعمل على خلق استثمارات ومشاريع تنموية لخلق تحالف اقتصادي قوي وداعم للتحالف العسكري.
- محور تركيا وقطر وإيران: سيعمل على عدم الظهور ومراقبة المشهد بصمت وحذر خلال الفترة الانتقالية. وسيعمل على دعم حلفائهم من اعضاء الحركة الإسلامية وإعادةتهم إلى المشهد السياسي والسيادي من جديد.
- — دول إفريقيا: ستعمل على لم الشمل ورأب الصدع وإحلال السلام حفاظا على أمن المنطقة وسلامة القارة
- — دول الجوار الإفريقي: ستعمل على إنجاح الفترة الانتقالية لضمان تحقيق الاستقرار للحد من النزوح واللجوء.

رابعاً/ مسار العدالة الانتقالية الداعم للتحول الديمقراطي في السودان خلال الفترة الانتقالية

استناداً على قانون جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م والذي أشار إلى أن السيادة للشعب⁽⁴³⁾، واستعانةً بالتجارب الدولية الداعمة لمسار التحول الديمقراطي يمكن للشعب أن يستعين بالتجربة الأندونيسية ويأخذ منها رؤى الإصلاح الستة بعد إضافة بعض التعديلات عليها وذلك حتى تتناسب مع

الأوضاع السودانية وتصبح:
أولاً: إجراء تعديلات عاجله على دستور الفترة الانتقالية لإزالة المعوقات التي تعيق مسار التحول الديمقراطي.
ثانياً: إنفاذ سيادة القانون مع ضرورة التشديد على إجراء محاكمات عادلة ضد الفسدة والمجرمين.
ثالثاً: مكافحة الفساد من خلال إنشاء محاكم متخصصة وتكوين لجان مستقلة تعمل بحرية وإستقلالية تامة.
رابعاً: إبعاد القوات المسلحة من المشهد السياسي وحصر عملها في الشق العسكري والأمني فقط.
خامساً: الحكم الذاتي والاقليمي إلى الحد الذي يضمن التوزيع العادل للتنمية والرفاهية للشعب.
سادساً: إنفاذ ثقافة الديمقراطية الرشيدة والمساواة بعيداً عن الثقافة العاطفية والتعصب القبلي.
سابعاً: ومن خلال التجربة الأندونيسية يمكن إضافة رؤية أخرى وهي تقليص عدد الأحزاب بدمج الأحزاب الضعيفة.
كما يمكننا أخذ طرق البناء والتكوين والتقسيم من التجربة البولندية وإضافة بعض التعديلات عليها لينقسم الركن الأول البرلمان إلى الغرفة العليا مجلس الشيوخ (المجلس السيادي) ويتكون من 18 عضواً ويتم ترشيحهم وانتخابهم ولائياً، والغرفة السفلى مجلس النواب (المجلس التشريعي) وتتكون من 350 نائباً وتتوزع مقاعدها بنسبة 20% مابين التمثيل (الديني، الأكاديمي، المهني، الولائي، الحزبي) ويتم ترشيحهم وانتخابهم من الجهات التي يمثلونها، الركن الثاني رئيس الفترة الانتقالية هو رأس الدولة ينتخب بواسطة البرلمان عن طريق التصويت وله حق تعيين رئيس الوزراء بشرط ألا يكونا منتميين لنفس الحزب أو القطاع، الركن الثالث السلطة القضائية وتتمثل في رئيس القضاء الذي يختاره رئيس الفترة الانتقالية من مرشحي المفوضية القومية للقضاء، الركن الرابع الهيئة العليا للرقابة والتفتيش هي جمعية مستقلة لديها الحق في مراجعة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بشرط أن يكون لديها ارتباط وتعامل وعقود مع الدولة وتكون بواسطة السلطة القضائية وتجاز من البرلمان وتعتمد من رئيس الفترة الانتقالية، كما يمكننا فك جمود الدساتير من خلال إعطاء صلاحيات لمجلس الشيوخ في تشريع القوانين والاعتراض عليها واقتراح تعديل القوانين، كما يحق للرئيس ومجلس الوزراء وأي مجموعة عادية من المواطنين لا يقل عددهم عن مائة ألف مواطن

بأن يقوموا بتعديل الدستور وإصدار القوانين. وخلال فترة إصلاح الدولة وتكوينها يمكننا الاستعانة بالتجربة الأسبانية التي انتهجت خلالها الدولة مبادئ رئيسية منها التفاوض على أساس الاعتدال والتوافق عبر التنازل المشترك والمتبادل للقوى السياسية المختلفة ومبدأ تكريس الشرعية الدستورية ومبدأ القطيعة مع الإرث القديم ونسيان الماضي والاستعداد للتجديد، واستصدار قانون عفو عام للإفراج عن المعتقلين السياسيين للتصالح مع قوى المعارضة وتشكيل حكومة توافقية تجمع النظام بالمعارضة وتبني نظاماً لامركزياً شبه فيدرالي والانفتاح على الأسواق العالمية، وعسكرياً يتم استبدال القادة المتشددين داخل الجيش ووضع القوات المسلحة تحت السيطرة الكاملة للمؤسسات المدنية.

كما يمكن استغلال الفرص المتاحة خلال الفترة الإنتقالية ذلك لأن المرحلة الانتقالية تعتبر مرحلة إصلاح وتجهيز وتهيئة للمرحلة الانتخابية التي تقود إلى العهد الجديد عهد الدولة الديمقراطية الخالية من جميع مظاهر الفساد والظلم والاستبداد العهد الذي ستنقل بموجبه البلاد إلى مرحلة السلام والأمن والاستقرار والتنمية والنهضة، ولتحقيق ذلك لا بد من الاستغلال الجيد للعديد من الفرص والتي تتمثل في:

الفرص الداخلية: وهي فرص التغيير الذي ستعمل من خلالها حكومة الفترة الانتقالية على تحسين السياسات والأعمال بتطبيق مبادئ العدالة وإنفاذ مبادئ سيادة القانون بشكل يحقق الحرية والسلام ويقود إلى المشاركة المجتمعية الفاعلة وينهي النزاعات والحروب ويساعد على عودة المهجرين وتوطينهم واستقرارهم.

الفرص السياسية: حصر عدد الأحزاب وتقليصها من خلال دمج الأحزاب ومن ثم فتح الباب أمام المشاركة الحزبية والسياسية الفاعلة وعدم استئثار فئة معينة بمقاليد السلطة والحكم للتمكن من لم الشمل السياسي وتفعيل إيجابيات دور المعارضة والحركات المسلحة وتعطيل سلبياتها.

الفرص الاجتماعية: الحد من النزوح الداخلي وإيقاف الهجرات الخارجية من خلال تحقيق العدالة والتنمية وتأهيل المناطق وتوفير الخدمات لتشجيع المواطنين على العودة الطوعية إلى مناطقهم وقراهم التي هجروها والحد من الهجرات الداخلية التي أدت إلى تكدس السكان في العاصمة المثالثة، وتوفير الفرص الوظيفية وتحسين الأوضاع المعيشية وتخفيف العبء على المواطن للحد من هجرة العقول والكفاءات.

الفرص الإقتصادية: حصر مؤسسات الدولة الوهمية وإلغاء التخصيص وإعادة المؤسسات والشركات إلى ملكية الدولة، إلغاء التراخيص الممنوحة للعاملين في قطاع المعادن والتي تشجع على استنزاف ونهب موارد الدولة الطبيعية، خلق علاقات جيدة مع دول العالم تؤدي إلى تخفيض أو إعفاء الديون، التحقيق في الإعفاءات والمنح التي مكنت من التهرب الضريبي.

الفرص الخارجية: خلق علاقات مع الدول تقوم على الاحترام وتبادل المصالح المشتركة بحيث تتخللها مجموعة من الاتفاقيات والعقود الاقتصادية لتخلق مجموعة من الصداقات والتحالفات التي تفرض هيبة الدولة وتحقق الأمن والاستقرار والنمو والرخاء والتقدم وتؤدي إلى دعم وتوثيق العلاقات مع جميع دول العالم.

الفرص مع دول الجوار الإفريقي: إدراك حكومة الفترة الانتقالية لأهمية موقع السودان الجغرافي واستغلال هذه الميزة لقيادة تحالف إفريقي قوي ومتين وقائم على المصالح المشتركة الحقيقية، والابتعاد عن دعم وإيواء الحركات المسلحة الأجنبية والمعادية لدول الجوار وعدم احتضان قياداتها.

الفرص مع الدول العربية: ضبط السياسات الخارجية ووضعها في إطار ممنهج ومتزن يجنب البلاد الوقوع في تخبطات تضر بمصالح البلاد وتؤدي إلى إحداث تضارب في المواقف كموقفنا الموالي للعلويين في سوريا والمعادي للحوثيين في اليمن، هذا التضارب الذي سيعيق مسار علاقة البلاد بدولة إيران المحور المضاد للمحور السعودي الإماراتي المصري والمتعارض مع المحور القطري التركي.

الفرص مع الدول الغربية: العمل على حل أزمة الديون بالتركيز على خلق شراكات اقتصادية وعلاقات إيجابية والتعامل مع مسألة المحكمة الجنائية الدولية من خلال المحكمة الجنائية السودانية والتي تقوم على اقرار القضايا والتهم الدولية وقبولها وإقامة هذه القضايا وعقد جلساتها بداخل الأراضي السودانية.

من خلال هذه الفرص يمكن تجنب العديد من السيناريوهات التي يتوقع حدوثها خلال الفترة الانتقالية منها: المعالجات الواجب اتباعها فيما يخص الشق العسكري من حكومة الفترة الانتقالية:

يجب تعديل البند الذي يحدد بداية فترة حكم المجلس العسكري للفترة الانتقالية المحدد بثمانية عشرة شهراً لتبدأ هذه الفترة بعد

التشكيل الكامل لجميع أجهزة الدولة ومؤسساتها (سيادي، وزراء، تشريعي).

عدم استفزاز العسكر وتجنب تهديد أمن واستقرار البلاد وإيقاف العدائيات وتجنب الصدام مع تيارات الثورة المضادة حتى لا يضطر العسكر للتدخل بقوة لخرق الاتفاقيات المبرمة والموقعة مع قوى الحرية والتغيير.

المعالجات الواجب اتباعها فيما يخص الشق المدني من حكومة الفترة الانتقالية:

- العمل بسرعة وتركيز على تحقيق مطالب الثورة من المطالب السياسية كتطبيق السلام والعدالة، والمطالب الاجتماعية كتوفير الخدمات الصحية والدوائية، والمطالب الاقتصادية كتحسين الأوضاع المعيشية وتوفير السلع الضرورية كالخبز والوقود، لتجنب الدخول في مواجهات مع الشارع.
- العمل בזكاء على إنفاذ مطالب الحركات المسلحة وتحقيق مطالبها من خلال إسنادها إلى المشورة الشعبية ورفض أي مبادرة دولية للتوسط لقطع الطريق أمام الأصوات التي ستطالب بحق الحكم الذاتي وحق تقرير المصير.
- قبول أعضاء الأحزاب المعارضة بشروط تضمن تعاونها مع الحكومة الانتقالية وتحقيق مطالب الشارع.

المعالجات الواجب اتباعها فيما يخص أعضاء حزب المؤتمر الوطني:

1. مساندتهم للتغيير ودخولهم بشكل إيجابي يفعل ويمكن من تحسين صورتهم وعودتهم للمشهد السياسي.
2. عدم الغلو في العدا والبعء عن العمل بانتقام وتشفي وضبط تصريحات مسؤولي حكومة الفترة الانتقالية.
3. المعالجات الواجب إتباعها لقادة العمل السياسي:
4. سرعة تحقيق المطالب الثورية تفاديا لنفاذ صبر الشعب.
5. العمل على التقرب إلى الثوار لتوحيد الصف وضمان عدم الانقسام وعدم معارضة تنفيذ إجراءات التغيير.
6. إشراك الثوار في جميع الأعمال والخطوات وتوعيتهم باستمرار وعدم تركهم لأعداء الثورة.
7. المعالجات الواجب إتباعها لمواجهة الحركات المسلحة:
8. عدم الرضوخ والانحناء لمطالب الحركات المسلحة وربط الموافقة على مطالبهم بالمشورة الشعبية.

9. السماح بمشاركة أعضاء الحركات المسلحة في حكومة الفترة الانتقالية وفق أسس وضوابط أهمها التأهيل.
10. المعالجات الواجب اتباعها لمواجهة دول العالم:
11. دول أمريكا والاتحاد الأوروبي: عدم الانجراف خلف وعود المساعدات لتجنب الشروط والإملاءات.
12. دول شرق آسيا وروسيا: خلق شراكات اقتصادية في المجال الصناعي والتجاري الداعم لمسار التنمية.
13. دول السعودية والامارات ومصر: عمل اتفاقية سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية تضمن مشاركة السودان في التحالف بشكل إيجابي وفاعل وبعيداً عن تحقيق المصالح الأحادية وغير المتكافئة وغير المتوازنة.
14. دول تركيا وقطر وإيران: عمل اتفاقيات سياسية بالشكل الذي يضمن عدم دعم وإعادة حلفائها من أعضاء وأحزاب الحركة الإسلامية بشقيها الوطني والشعبي إلى المشهد السياسي والسيادي، لضمان استقرار المرحلة
15. دول إفريقيا: العمل على إبرام اتفاقيات تعاون مشترك في شتى المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية بالشكل الذي يعمل على خلق تحالف قوي يضمن تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

خامسا - الرؤية المستقبلية لمسار التحول الديمقراطي في السودان خلال الفترة الانتقالية:

مع أن حكومة الفترة الانتقالية قد ورثت دولة متهاككة وأحزاب وحركات متصارعة ومدن مهمشة واقتصاد مدمر ومثقل بالديون، إلا أنها حظيت بشعب واع ومثقف ومدرك لأهمية التغيير والإصلاح هذه الميزة التي حصرت مهام العدالة الانتقالية في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تقوم على مبادئ المساواة والإنصاف الداعمة لفرص الإصلاح للانطلاق بثبات نحو تطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية والتي تقوم على مشاركة الجميع في شتى المجالات وبدون إقصاء والتي من خلالها ستتمكن الحكومة من تطبيق مفاهيم ومبادئ الحكم الراشد لإقامة دولة حضارية عادلة وأمنة يتساوى فيها الجميع من خلال ضمان المشاركة الفاعلة في صنع القرارات التي ترسم مستقبل البلاد وتمكن الدولة من تحقيق السلام والأمن والطمأنينة والاستقرار والتسامح والتصالح وقبول الآخر.

وستتمكن من خلالها إقرار مبدا المواطنة والتي بموجبها سيتم نبذ الجهوية والقبلية والعنصرية والإقرار بأن السودان لجميع السودانيين ولن

يكون هناك طبقية ولا فئوية وسيعيش الجميع سواسية وسيتمتع المواطن بجميع الحقوق وسيلتزم الشعب بجميع الواجبات التي من شأنها أن تحافظ على التماسك الاجتماعي ووحدة الوطن.

كما ستحقق من خلالها إعلان مبادئ حقوق الإنسان التي تحفظ كرامة الإنسان وتمنحه الهيبة والاحترام وتضمن له الحق في التعليم والصحة والحق في التعبير وحرية وسائل الإعلام والحق في التملك والحق في العمل والتنقل.

وستعمل على إنفاذ مبدأ سيادة القانون الذي يقوم على استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة أنفسهم واستقلالية النيابة العامة واستقلالية نقابة المحامين، والذي يقوم أيضاً على مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز، وتطبيق مبدأ لاجرمية ولاعقوبة إلا بنص ولا إدانة إلا بدليل، وتحقيق الشرعية القائمة على أساس احترام القانون والامتنثال له، وستؤسس لبناء مقومات الأمن الوطني الذي يضمن بسط الأمن وفرض هيبة الدولة من خلال تعزيز القدرات العسكرية والأمنية التي تمكن من الدفاع عن أرض الوطن وحماية ممتلكاته وموارده وتساعد على خلق كيانات سياسية وتحالفات إقليمية تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار، وستقود هذه المقومات إلى تسخير الدبلوماسية لتحسين العلاقات الخارجية وخلق نوع من التفاهات الداخلية ما بين الشعوب والحكومات لبناء الثقة وتحقيق الإستقرار والتوافق على دستور ديمقراطي يصاغ من خلال المشاركة المستمدة من إرادة الشعب واحترام عاداته وتقاليده لترسي أسس الشرعية من خلال إزالة التعارض ما بين النصوص الدينية كالنصوص المستمدة من الشريعة الإسلامية والمسيحية المحافظة ونظم التيارات الليبرالية المتحررة والتيارات اليسارية وقواعد العلمانية الداعية إلى فصل الدين عن الدولة.

كما سيعمل على إصلاح مؤسسات الدولة بدءاً من تطبيق مبادئ الإدارة التي تقوم على التخصص وتقسيم العمل ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وبالطرق التي تضمن التوزيع العادل للوظائف بعيداً عن التحيزات القبلية أو الانتماءات السياسية أو الولاءات الطائفية، والتي تعمل أيضاً على عزل وإقالة الأشخاص الممكّنين سلفاً من عهد النظام البائد وفق الأسس والطرق القانونية التي تتحاشى الظلم والإساءة للموظفين الأبرياء، كما ستعمل على عدالة توزيع التنمية الاقتصادية من خلال التنمية الشاملة والمستدامة لجميع الأقاليم والولايات والتي تركز على توفير الخدمات الصحية والتعليمية بالمجان وتعتمد على البعد الإنساني الذي يقوم على تخفيف العبء على المواطن وإلغاء الضرائب والجبايات التي أثقلت ميزانية المواطنين وشقت على أنفسهم، ومن

خلال السياسات الاقتصادية التي تبتعد عن سياسات رفع الدعم عن السلع والخدمات.

توجد متطلبات فكرية وسياسية ومؤسسية وتنظيمية وهيكلية وإدارية تمثل دعائم لنجاح تحقيق الرؤية المستقبلية، فالمطلبات الفكرية والسياسية تتلخص في مسألة الحوار الوطني فالحوار بين الأحزاب السياسية والحركات المسلحة ومابين السياسيين والباحثين والمفكرين والمهنيين ومابين التيارات الدينية المحافظة والتيارات الليبرالية اليسارية والعلمانية المتحررة وبين المواطن العادي البسيط صاحب القيم والعادات والتقاليد يعتبر من أهم متطلبات الفترة الانتقالية المحققة للديمقراطية، فمن خلال الحوار يتم تحديد المفهوم الذي ستوافق عليه جميع القوى السياسية والدينية الساعية للتغيير ومقاربة إشكاليات الديمقراطية التي من الممكن أن تتعارض مع العقيدة الإسلامية كقوانين الحريات الدينية وسيتم وضع الأسس والقواعد التي ستقود إلى تنفيذ الديمقراطية التشاورية وذلك لتبني مفهوم متوافق عليه في جميع المستويات الرسمية والشعبية وبين جميع القوى السياسية ويعمل على تجسيد مفهوم الديمقراطية وترجمتها إلى نصوص دستورية وقانونية تكون معبرة وملزمة لأصحاب المصلحة في الديمقراطية كما يعمل على تلخيص الرؤى والأفكار والمطالب من خلال صياغتها في نصوص وبنود واضحة وملزمة تقود إلى خلق مشاريع قوانين أساسية ذات تأثير إيجابي على أرض الواقع كقانون الانتخابات وقانون الأحزاب والنقابات والقوانين القضائية كقانون الإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات المدنية وقوانين الحريات كحرية الرأي والتعبير والنشر والتوزيع وتداول المعلومات، بطريقة تحقق من خلالها الانتقال السلس والأمن نحو الديمقراطية.

وأما المتطلبات المؤسسية والتنظيمية فتتمثل في نشر الوعي والتثقيف والذي يتم من خلال عقد المؤتمرات والندوات ويساعد على التعريف بأهمية الديمقراطية وكيفية الدخول فيها والتعامل معها، وتستفيد حكومة الفترة الانتقالية من تطوير فكر أفراد المجتمع لاستغلال طاقاتهم وتوظيفها لخدمة أهداف المرحلة الانتقالية، والتي من أهمها خلق جيل يدين بالولاء لجمهورية السودان ويدافع عن الوطن ويحافظ على موارده ومكتسباته ويحرص على المشاركة بسلمية وفاعلية، ويعمل على إحترام القانون، ويتعاون مع الأجهزة الأمنية، ويركز على المشاركة بفاعلية في العمل السياسي لتنمية البلاد، ويحافظ على الأموال والممتلكات العامة ويلتزم بالوفاء وصدق الإلتزامات القانونية والمالية نحو الدولة، ويتجنب الفساد والتخريب ويعمل على الحيلولة دون حدوثها،

ويحافظ على البيئة الطبيعية، وينبذ العنف ويعمل على تحقيق التوافق والإخاء والتسامح بين الجميع.

والمتطلبات الهيكلية والإدارية هي تلك التي تعمل من خلالها حكومة الفترة الانتقالية على وضع هيكل إداري وهرمي تحدد من خلاله مواقع المستويات الإدارية المختلفة ومراكز سلطات اتخاذ القرار والجهات المعنية بتنفيذ القرار، كما تعمل على خفض الإدارات من خلال تحويل المجلس السيادي إلى هيئة استشارية ودمج بعض الوزارات كدمج وزارة الري والموارد المائية مع وزارة الزراعة والري والموارد الطبيعية وإلغاء وزارة الحكم الإتحادي ووزارة شؤون مجلس الوزراء لأنها جهات تنسيقية وحجمها لا يرتقي لحجم الوزارة ولا يتجاوز مسمى مفوضية أو سكرتارية، وخفض عدد الوزراء من خلال إلغاء منصب الوزير الإتحادي ووزير الولاية ووزير الدولة والاكتفاء بمنصب وزراء الوزارات الإتحادية فقط خلال المرحلة الانتقالية خفضا للمنصرفات، كما تعمل على ترشيد أداء الحكم وضبط التصرفات الإدارية ورصد السلوكيات المنحرفة مع فتح السبل وإيجاد الآليات التي تمكن المواطن من الاشتراك في تسيير الأمور العمومية لإقامة علاقات جيدة ما بين إدارات ومؤسسات الدولة والمواطن. ويتم تحقيق الرؤية المستقبلية للإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال خطة استراتيجية متوسطة المدى تتناسب مع زمن الفترة الانتقالية المحدد بثلاث سنوات وتعمل على وضع المرحلة السياسية ضمن إطار ممرحل وممنهج ومقيد بأهداف محددة و واضحة لتعزز من فرص نجاح المرحلة الانتقالية وتضعب من إعاقه مسارها وتبدأ هذه الخطط بإصلاح مؤسسات الدولة لتحقيق العدالة وضمان المحاسبة العادلة ويخصص لهذه الخطة فترة الستة شهور الأولى، ثم تأتي بعدها مرحلة العقاب أو المصالحة للتمهيد لمرحلة تحقيق السلام وإشاعة الأمن وبث روح الطمانينة لدى الشعب وتنفذ هذه الخطة خلال الستة شهور الثانية، ثم تأتي بعدها خطط التوجيه والتوعيته والتثقيف نحو الديمقراطية وتعزيز مبادئ الوطنية ومن ثم تطبيق إجراءات فحص الهوية الوطنية والجنسية وإعادة النازحين إلى مناطقهم تمهيداً لإجراء التعداد السكاني وتتم هذه الخطة في السنة الثانية من عمر الحكومة، ثم تأتي بعدها خطط التجهيز والإعداد والتحضير للانتخابات مع التركيز خلالها على تقليص عدد الأحزاب ومن ثم حصر أسماء المرشحين للانتخابات ويتم خلالها أيضا شرح وعرض برامج المرشحين وأخيرا إجراء الانتخابات والتعيينات وتتم جميع هذه الإجراءات خلال السنة الثالثة والأخيرة من عمر حكومة الفترة الانتقالية، ويلاحظ على هذه الرؤية أنها ادخلت الانتخابات داخل إطار

الفترة الانتقالية وذلك حتى لا نضطر للخروج من فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات إلى مرحلة انتقالية مجهولة المدة.

وتمكن الخطط الاستراتيجية لمحور الاقتصاد من سرعة وسهولة سيطرة البلاد على أزمته الاقتصادية ومحاولة معالجتها بدقه عالية وتبدأ هذه الخطط الاستراتيجية بحصر أنواع الأزمات لمعرفة حجمها وأسبابها وطرق علاجها من خلال البحث عن سبل إنعاش وتمويل الاقتصاد بالإعتماد على سياسة خفض المنصرفات الحكومية وتأصيل العمل الطوعي وبعيداً عن طرق رفع الدعم عن السلع والخدمات أو زيادة العبء الضريبي على المواطن وتخصص لهذه المرحلة فترة ثلاثة شهور تأتي بعدها مرحلة تنفيذ الخطط المناسبة والتي يأتي في مقدمتها إنشاء وزارة البرق والبريد والهاتف وإلغاء التراخيص الممنوحة للقطاع الخاص من الشركات السودانية والاجنبية العاملة في مجال الاتصالات وإلغاء خصخصة الشركة القومية للكهرباء وإعادتها إلى إدارة الدولة مع التركيز طوال هذه الفترة على العمل في المجالات التي تحقق الاكتفاء الذاتي وتدعم الصادرات (الزراعة، الصناعات الغذائية) وتخصص لهذه الخطة فترة سنتين وتسعة أشهر تلازمها عملية الرقابة والتوجيه وتختتم خطط الاقتصاد أعمالها في آخر ثلاثة أشهر أي في نهاية الفترة الانتقالية بالتقييم وتسليم تقرير للحكومة المن تخبه.

وأما الخطط الاستراتيجية الرئيسية للمحور الاجتماعي فلن نتلمس نتائجها إلا بعد السنة الأولى من عمر الفترة الانتقالية وتحديداً بعد تحقق السلام وإشاعة الأمن وبعث روح الطمانينة والامان في روح النازحين والمهجريين، وإلى حين تحقيق السلام سيتم تنفيذ خطط التأهيل والتنمية البشرية من خلال التركيز على التأهيل والتدريب المهني وصقل مهارات الشباب وتوظيفها لخدمة استراتيجية الدولة وبعدها يتم إصدار قرار بمنع الأعمال الهامشية وإلزام العاطلين بالعمل في المجالات التي تخدم استراتيجيات الدولة وتحقق أهدافها كالزراعة ثم يتم العمل على تشجيع السكان للعودة إلى الأرياف وجذبهم من خلال إعلان دعم السلع والخدمات الاستهلاكية في مناطقهم وقراهم وإجبارهم على مغادرة المدن والرجوع إلى الأرياف وإغرائهم بتمليك الأراضي الزراعية وتمويلهم بالمال ودعمهم بالمعدات الزراعية التي تحقق أهداف الخطط الاستراتيجية.

الخاتمة:

تناولت الورقة مفاهيم العدالة الانتقالية ومفاهيم التحول الديمقراطي، وتناولت عددا من النماذج الدولية للعدالة الانتقالية الداعمة لمسار التحول الديمقراطي كالتالي تم تطبيقها في أسبانيا وبولندا واندونسيا، كما تناولت باختصار بعض من السلبيات التي انتابت فترة حكم حزب المؤتمر الوطني وأدت إلى قيام الثورة الشعبية التي كانت السبب الرئيسي في تغيير النظام وفتح الباب أمام حكومة الفترة الانتقالية لتحقيق الديمقراطية.

قدمت الورقة تحليلاً مختصراً للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأسباب التي أدت إلى تدهور أوضاع البلاد، وقدمت تنويراً عن العقبات التي تنتظر حكومة الفترة الانتقالية، واستشرفت الورقة عدداً من السيناريوهات للتنبؤ بالأحداث المتوقع حدوثها في المستقبل وتحديداً خلال الفترة الانتقالية، لفهم تطورات الأحداث وكشف الغموض ومعرفة مالات الحال للاستعداد والتخطيط الجيد لمواجهة تلك السيناريوهات.

خلصت الورقة إلى انتقاء عدد من الحلول المستفادة من التجارب الدولية، ورصد الفرص المتاحة لتجنب السيناريوهات المحتملة، وانتهت بوضع رؤية مستقبلية تحقق من خلالها الانتقال السليم والسلس نحو الديمقراطية وذلك من خلال وضع المحاور السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن خطة استراتيجية واضحة.

توصلت الورقة إلى النتائج التالية:

1. أن تحقيق العدالة في شتى المجالات يقود إلى المشاركة الفاعلة والحقيقية ويضمن التحول نحو الديمقراطية.
2. أن العدالة الانتقالية الداعمة لمسار التحول الديمقراطي تحتاج لحكومة واعية تتمتع بسياسة عقلية حكيمة.
3. أن تعيين الأفراد بعيداً عن الأطر القانونية وإغفال الشروط والضوابط يضر بمسار العدالة والديمقراطية.
4. أن العمل على إقصاء الأحزاب تحت مسمى حكومات (تكنوقراط/ بيروقراط) لن يحقق العدالة والديمقراطية.
5. أن عدم وجود هيكلية صحيحة وخطط استراتيجية واضحة لحكومة الفترة الانتقالية سيضر بتحقيق الديمقراطية.
6. أن التعددية الحزبية ذات العددية الكبيرة للأحزاب ستشكل حجر عثرة أمام تحقيق مسار الديمقراطية.
7. أن تكريس مبدأ الشرعية الدستورية ومقاطعة الإرث القديم ونسيان الماضي يدعم الديمقراطية التصالحية.

8. أن استبدال القيادات والرموز في المشهد السياسي وإحلالهم بقيادات ووجوه جديده يحقق الديمقراطية المتجددة.
9. أن صياغة الدستور بواسطة فئة معينة بعيداً عن المشاركة الجماعية يساعد على خلق حكم سلطوي جديد.

وخلصت إلى عدد من التوصيات وهي:

1. تحقيق العدالة السياسية الاجتماعية والاقتصادية من خلال المساواة والانصاف لدعم التحول الديمقراطي.
2. يجب حكم الفترة الانتقالية من خلال أنظمة الحكم الراشد الذي يتعد عن سياسات العنف والاقصاء والانتقام.
3. تعيين موظفي الدولة وفق شروط وضوابط تعمل على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب دون تحيز.
4. ترشيح وانتخاب أفراد الحكومة من العاملين في القطاعات الحكومية ومؤسسات الدولة بحرية ودون إقصاء.
5. وجود هيكلية صحيحة وخطط استراتيجية واضحة لحكومة الفترة الانتقالية ستعبر بالبلاد نحو الديمقراطية.
6. تقليص عدد الأحزاب وحصرها في إطار سياسي من خلال شروط وضوابط تضمن قوميتها وشموليتها.
7. تكريس مبدأ الشرعية الدستورية ومبدأ القطيعة مع الإرث القديم ونسيان الماضي والاستعداد للتجديد القادم.
8. استبدال جميع القيادات والرموز المرفوضة في المشهد السياسي وإحلالهم بقيادات ووجوه جديده وغير مألوفه.
9. صياغة الدستور من خلال المشاركة الشعبية لتحقيق أعلى درجات العدالة وتحقيق الرضا والالتزام الشعبي.

المصادر والمراجع:

- (1) علاء شلبي، العدالة الإنتقالية: في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014م، ص25
- (2) غانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق مقدمات لمشروع العدالة الإنتقالية، المكتبة العصرية، بغداد، 2005م، ص11
- (3) استريد جامار وكركستين بل، العدالة الانتقالية ومفاوضات السلام من منظور النوع الاجتماعي، هيئة الامم المتحدة للمرأة، نيويورك، اكتوبر 2018م، ص1
- (4) باسم راشد، مقارنة حذرة: العدالة الاجتماعية بين واقع المفهوم وفهم الواقع، 2019/7/25 م www.academia.edu
- (5) علي تيتيات ومحمد بلغزوقي، العدالة بين الاجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز، مجلة جامعة النجاح للابحاث، المجلد 25 (5)، الجزائر، 2014م، ص1235
- (6) باسم راشد، المصدر السابق
- (7) عزمي بشارة، مداخل بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، اغسطس 2013م، ص8
- (8) ياسمين سوكا، النظر إلى الماضي والعدالة الانتقالية بناء السلام من خلال كشف المسؤوليات، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 88، العدد 862، يونيو/حزيران 2006، ص28
- (9) عبد الاله القباني، المساءلة الجنائية في العدالة الإنتقالية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018م، ص 10
- (10) إبراهيم ملكي، آليات تنفيذ العدالة الانتقالية خلال مرحلة الانتقال السياسي في سوريا، أكاديمية قاسيون، 2019/2/25م، ص 12
- (11) نور نهاد محمد، السياقات الاجتماعية - السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الإنتقالية، رسالة ماجستير غير منشورة، في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016م، ص34
- (12) نهى أبو الذهب، سياسات العدالة الانتقالية في السياقات السلطوية: الحالة المصرية، معهد بركنجز، الدوحة، 2017م، ص 2
- (13) ليان مكاي، نحو ثقافة سيادة القانون، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2015م، ص 97
- (41). نهى ابوالذهب، المصدر السابق، ص17

- (15) صاموئيل هنتنغتون وآخرون، الإفلات من العقاب وإشكالية الانتقال الديمقراطي، منشورات الأفق الديمقراطي، 2004م، ص16
- (16) نجاة جواني، العدالة الانتقالية في ظل الحراك العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2015م، ص18
- (17) احمد بدر، الراي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، دار قبا للطباعة والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص287
- (18) يونس مسعود، التحول الديمقراطي، ورقة غير منشورة، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، جامعة ابوبكر بلقائد، تلمسان، مارس2014م، ص149
- (19) ايمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، ط2، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017م، ص45
- (20) مالك عبد الرزاق اللوزي، دور مجلس الامة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الاردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2012م، ص80
- (21) لطيفة ابراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم المكتبات، القاهرة، 2006م، ص21
- (22) الوناس حمداني، الانتقال الديمقراطي وازمة التحول السياسي في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع8، ديسمبر2018م، ص11
- (23) زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مدار الادب، العدد 14، الجامعة المستنصرية، العراق، 2018م، ص585
- (24) التقرير السنوي لمفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الانسان، مجلس حقوق الانسان، الدورة 22، الجمعية العامة: الامم المتحدة، 2012/12/17م، ص10
- (25) محمد ورتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة بكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2013م، ص12
- (26) ايمن احمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد

- المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة، 2016م، ص4
(27) الانتقال الاسباني إلى الديمقراطية، 2019/9/13م، 10:06ص
www.tavaana.org/sites/default/files/Spanish_transition_to_democracy
- (28) منتصر مجيد حميد واسامة علي، دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي، 2019/9/13م، 10:22ص
www.researchgate.net
- (29) انتقال الاسبانية إلى الديمقراطية، 2019/9/13م، ص 10:27
www.wikipedia.org/wiki/spanish_transition_to_democracy
- (30) فيليب غونزاليس، التجربة السياسية في اسبانيا، منشور بتاريخ 2015/5/12م، 2019/9/13م، 10:55ص
www.aljazeera.net
- (31) يوليوش غاردافيسكي وكاتاجينا باخنيك، الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل التجربة البولندية، مطابع جامعة وارسو، بولندا، 2012م، ص15
- (32) محمد العلي، بولندا تجربة التغيير، الجزيرة نت، قطر، 2011م، ص9،
2019/9/16م، ص 11:05
www.aljazeera.net
- (33) فيصل فهد المشوح، عملية التحول الديمقراطي في بولندا،
2019/09/15م، ص 9:45
www.ahmedwahban.com
- (34) التحول الديمقراطي في اندونيسيا، 2019/9/22م، 9:53ص
www.aljazeera.net
- (35) محمد هداية نور وحيد، اندونيسيا اليوم، 2018/4/14م،
2019/9/22م، 10:11ص
www.indonesiaalyoum.com
- (36) فرانزشكا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، 2005م، ص20
- (37) وليد الطيب، حكومة حمدوك والانتقال الديمقراطي في السودان، منشور
2019/8/27م، 2019/9/22م، 9:05ص
www.trtarabi.com
- (38) مجلس السيادة بالسودان: ارجاء تشكيل المجلس التشريعي لحين اتمام عملية السلام، 2019/9/12م الساعة 1:27م
www.youm7.com
- (39) عمري علي سيد احمد، إثر الإستراتيجية ربع القرنية في التنمية

- الاقتصادية بالسودان، رسالة ماجستير غير منشورة في الدراسات
السودانية (دراسات إستراتيجية)، مركز الدراسات سودانية والدولية،
جامعة الزعيم الازهري، الخرطوم، 2018م، ص88
- (40) السودان في ارقام 2005 - 2009م، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة
رئاسة مجلس الوزراء، الخرطوم، ديسمبر 2010م، ص1
- (41) السودان في ارقام 2008 - 2012م، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة
رئاسة مجلس الوزراء، الخرطوم، ديسمبر 2013م، ص1
- (42) الهام النور سلمان وعمري علي السيد، قياس أثر الإستراتيجية ربع
القرنية في تحقيق التنمية الاقتصادية للسودان، ورقة بجامعة الزعيم
الازهري، الخرطوم، 2018م، ص28
- (43) دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م، ص1

حقوق الإنسان والديمقراطية في إفريقيا المعاصرة (1960-2000م)

باحث - كلية التربية للبنات - جامعة البصرة
جمهورية العراق

سيف معتز عمر المناصر

المستخلص

يتناول هذا البحث منظور حقوق الإنسان والديمقراطية في إفريقيا، وبالأخص فيما يتعلق بالحقوق المذكورة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وقد عملت أنظمة العدالة التقليدية هذه تاريخياً كبدائل أو مكملاً لنظام المحاكم الرسمي للدولة، وتستند عادة إلى الممارسات والتقاليد والقواعد العرفية للمجتمعات التي اعتبرت بمرور الوقت بمثابة قانون عرفي، قد يكون هناك عدد كبير من أنظمة العدالة التقليدية في بلد معين حيث إن المجتمعات المختلفة لديها في كثير من الأحيان قانونها العرفي الخاص بها، قد يكون القانون العرفي شفهيًا أو مكتوبًا، وقد تسجل أو لا تسجل القرارات على أساس الفقه القانوني.

Summary

This research addresses the human rights and Democracy perspective in Africa, particularly with regard to the rights mentioned in international human rights treaties. These traditional justice systems have historically served as an alternative or complementary to the state court system. They are usually based on the customary practices, traditions and rules of societies that have been recognized over time as customary law. There may be a large number of traditional justice systems in a particular country where different communities often have their own customary law. Customary law may be oral or written, and decisions may or may not be recorded on the basis of jurisprudence.

مقدمة

يمثل النقاش حول حقوق الإنسان في إفريقيا انعكاساً للتاريخ السياسي والقانوني للقارة، لذلك يجب أن تركز أي مناقشة لحقوق الإنسان في إفريقيا على التاريخ السياسي والأيدولوجي للقارة بحيث تغطي أربعة محاور واسعة: ما قبل الاستعمار، والاستعمار، وما بعد الاستعمار (النضال من أجل الاستقلال) وتاريخ القومية، وقد شهد تاريخ إفريقيا قبل الاستعمار (حتى أوائل القرن التاسع عشر) انتشار الجماعات العرقية التقليدية التي تعيش في ظل ترتيبات اجتماعية وسياسية مختلفة (تسمى النظم السياسية الإفريقية التقليدية)، هذه الترتيبات التي تتراوح من البسيط إلى المعقد، تتجسد في عناصر الأشكال التقليدية للديمقراطية وحقوق الإنسان المتضمنة في دين هذه المجتمعات وثقافتها، وكانت هذه العلاقات في البداية (علاقات تجارية) في الغالب فيما يتعلق بالمواد الخام وتجارة الرقيق، وعندما نمت مطالب الإمبريالية والرأسمالية الأوروبية، تطورت إلى استعمار القارة، على الرغم من إبرام عدد من المعاهدات والاتفاقيات بين

الملوك والزمعاء الأفارقة والأوروبيين، إلا أن معظم هذه الممالك حُرمت من أي وضع قانوني عندما أُعلن عن القارة بأنها أرضاً جاهزة للاستعمار في مؤتمر فيينا عام 1815، في إشارة إلى البداية الرسمية للاستعمار.

تعد القارة الإفريقية منطقة صراع عالمي حيث وقعت العديد من الصراعات بالقارة في الجزء الثاني من القرن الماضي، وكما تشير إحدى الدراسات الألمانية أن معظم المنطقة أصبحت مستقلة في ستينيات القرن العشرين، لم يكن هناك أي نقطة في القارة الإفريقية لا تدور فيها حرباً داخل الدولة الواحدة، وبالرغم من ذلك لم تنهار أي دولة في القارة بالكامل، وبذلك لم يفلت بلد واحد من فترات الصراع المسلح، نتجت العديد من الصراعات الإفريقية نتائج مدمرة على حقوق الإنسان حيث قُتل ثلاثة ملايين من "إيغابوس" خلال الحرب الأهلية النيجيرية (حرب بيافرا) من عام 1967 إلى عام 1970، ومنذ ذلك الحين توفي ما يقدر بنحو تسعة ملايين إفريقي إضافي من النزاعات العرقية والدينية العديدة التي هزت القارة إلى جذورها، كل هذا شمل العديد من انتهاكات لحيات الإنسان التي تم إنكارها، حيث وجد أن ملايين الأشخاص هربوا من بلادهم أو قدموا لاجئين، بالإضافة إلى مئات الملايين من الدولارات من الممتلكات التي تم الحصول عليها بشق الأنفس، والتي دمرت في منطقة تضم أكبر عدد من البلدان ذات الدخل الفردي الأدنى في العالم كل هذا يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان. إن تفجر الصراعات من معضلات في إفريقيا حيث تتغذى على بعضها البعض، ويمكن أن تؤدي هذه الفظائع في مجال حقوق الإنسان إلى النزاع وفي المقابل، فإن بعض الصراعات الماضية والحالية في القارة تنذر بتداعيات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، كان السبب المباشر لحرب (Biafran) المذبحة في (شمال نيجيريا) لأكثر من مائة ألف من الأبرياء كل هذا الصراع أدى بدوره إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في الإيبو، وهناك العديد من العوامل بخلاف الحروب التي تؤدي إلى نشوب صراعات في إفريقيا منها الانقلابات العسكرية وغيرها من أعمال عدم الاستقرار السياسي والحكومات الدكتاتورية. وخلال فترة التسعينيات من القرن الماضي شهدت 24 دولة من أصل ثلاثة وخمسين دولة في إفريقيا نزاعاً مديناً مستمراً، وفي عام 2000 أرسلت الأمم المتحدة 42 بعثة لحفظ السلام في العالم منها ثلاثة عشر أو أقل بقليل من ثلث العدد الإجمالي أرسل إلى إفريقيا.

أولاً- مفهوم حقوق الانسان

حقوق الإنسان هي الحريات أو الضمانات التي تضمن للإنسان أن يعيش حياة كريمة، مثل الحياة والحرية والأمن والمعيشة التي يتمتع بها البشر⁽¹⁾، فهم يُفهمون عموماً على أنهم مطالبون من الدولة (الحكومة) أو المجتمع الذي يعقده جميع الأشخاص على قدم المساواة لمجرد أنهم بشر⁽²⁾، على الرغم من أن الحرية هي فكرة مشتركة بين جميع الحضارات، فإن حقوق الإنسان في الشكل كما هو معروف اليوم هي فكرة قديمة حديثة تعود فقط إلى عام 1945 مع إنشاء مؤسسة نظام الأمم المتحدة⁽³⁾، عادة ما يتم أخذ حقوق الإنسان كإشارة خاصة إلى الطرق التي تعامل بها الدول مواطنيها⁽⁴⁾، لكن قد يتم حرمان مجموعة من الأفراد من الحياة والحرية والأمن والممتلكات وغيرها من الحريات التي يتمتع بها الناس بحقوق الإنسان⁽⁵⁾.

إن المنظمات تُحمل الحكومات "المسؤولية الأولى" عن تأمين هذه الحقوق⁽⁶⁾، بما في ذلك تهيئة الظروف اللازمة للتمتع الفعلي بجميع الحقوق المكفولة لمواطنيها⁽⁷⁾ بحيث لا يحدث أي تطور حقيقي في الدولة على حساب حقوق الإنسان⁽⁸⁾، واليوم يقاس "المعيار الحقيقي" للمجتمع من خلال مدى احترام قاداته لحقوق الإنسان، ويتم قياس مستوى تنمية البلد "من خلال مدى تمتع مواطنيها بحقوق الإنسان في جميع تداعياتها"، وقد تم تقديم حجج بليغة لإعادة بناء عقيدة مسؤولية السيادة على نحو ينال من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية وقد ذهب بعض العلماء إلى أبعد من ذلك بتفسير المبدأ المعاد بناؤه ليعني ليس فقط أن "الحكومات مسؤولة دولياً داخل حدودها من أجل تمتع مواطنيها بأنظمة حقوق الإنسان المحددة دولياً"⁽⁹⁾.

ولكن أيضاً أن الدول الكبرى والمنظمات الدولية يمكن أن تصبح من الشركاء والنشطاء للحكومات في جعل حقوق الإنسان الأساسية جزءاً من أسس العمل في الدول المعاصرة.

هناك ثلاث فئات متميزة من حقوق الإنسان التي تم تحديدها في الأدبيات هي الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحقوق التضامن أو (المجموعة)⁽¹⁰⁾، فالحقوق السياسية والمدنية هي حقوق يجب على الحكومات عدم التدخل فيها وتشمل هذه الحقوق الحق في الحياة والحرية الشخصية والخصوصية والحياة الأسرية والحق في حرية الفكر والوجدان والدين، وحرية التعبير والصحافة والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وتعد هذه الحقوق من "الحريات المدنية"⁽¹¹⁾. أما عن الحقوق

الاجتماعية والاقتصادية هي حقوق مبنية على أساس مادي تتطلب إعداد الحكومة للتمتع بهذه الحقوق، وبدون هذا الإعداد يصبح تحقيق هذه الحقوق أمراً صعباً أو مستحيلاً، وتشمل هذه الحقوق الحق في التعليم، والحق في العمل، بما في ذلك الحماية ضد البطالة، الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها، والحق في الضمان الاجتماعي.⁽¹²⁾

ومن بين الحقوق الأخرى التضامن أو حقوق المجموعة وهي حقوق قد يتمتع بها الفرد كعضو في مجتمع معين، وتشمل هذه الحقوق الجماعية مساواة الشعوب، والحق في الوجود وتقرير المصير، والحق في التخلص الحر من الثروات والموارد الطبيعية، والحق في التنمية، والحق في السلم والأمن الدوليين، والحق في بيئة نظيفة، وبذلك يتم تصنيف الفئات الثلاث للحقوق، على التوالي، الجيل الأول، الجيل الثاني، وحقوق الجيل الثالث. كل من الأجيال يكمل ويستكمل الآخرين، ولا يعني ترتيبها بحسب الجيل أن أي فئة من فئات الحقوق تفوق أو تتجاوز الأسبقية على الفئات الأخرى.⁽¹³⁾

وأخيراً، تشمل حقوق الإنسان الحقوق الفردية والحقوق الجماعية والحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية هي حقوق فردية يمكن أن تتمتع بها الجماعات؛ وحقوق التضامن، مثل الحق في السلام، والتنمية، والبيئة النظيفة، والحق في تقرير المصير، هي حقوق جماعية يمكن أن يتمتع بها الأفراد أيضاً، وبناءً على ذلك تعترف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR) بحقوق الأفراد والجماعات.⁽¹⁴⁾

ثانياً- حقوق الإنسان في إفريقيا حتى نهاية الحرب الباردة

لدى قارة إفريقيا تاريخ طويل من الفظائع في مجال حقوق الإنسان وبعض من هذه الفظائع وقعت خلال حقبة ما بعد الاستقلال، وكانت أغلب هذه الفظائع جلبت على القارة من قبل الاستعمار، حيث اقتلعت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي عشرات الملايين من الرجال والنساء الأفارقة القادرين على العمل، الذين نقلوا ضد اختيارهم كعبيد للعالم الجديد، تبرز بعض التجارب الإنسانية الفريدة على أنها انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان الفردية والجماعية كما فعلت تجارة الرقيق⁽¹⁵⁾، إن أحد الإرث الطويل من التجارة المخزية في البشر هو انتشار السود في كل مكان اليوم في أجزاء من العالم خارج إفريقيا، وكثير منها أماكن ضحية للتمييز أو العزل أو سوء المعاملة بسبب لون بشرتهم أو ظروف العبودية السابقة⁽¹⁶⁾.

وحدثت لحظة تاريخية من انتهاك حقوق الإنسان الإفريقية على

نطاق واسع خلال المدة الاستعمارية التي بدأت من سنة 1884 و1885⁽¹⁷⁾، وتنتهي باستقلال ناميبيا في عام 1990⁽¹⁸⁾ حيث كان الحكم الاستعماري بمثابة مثال اعتداء صارخ على حقوق الإنسان نتيجة للممارسات القمعية مثل العمل الجبري، فرض الضرائب التعسفية، واستخدام قوانين الفتنة كسلاح يهدف إلى القضاء على المعارضة للحكم الأجنبي وإعاقة تطور الصحافة الحرة التي كانت بمثابة نفي للحقوق المدنية السياسية⁽¹⁹⁾، كان الحكم الاستعماري أيضاً هجوماً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأن الحكم الأجنبي لا يتماشى مع أي مفهوم للتنمية الاقتصادية، وأخيراً يتناقض الحكم الاستعماري مع حقوق التضامن لأن الحكم الأجنبي ينتهك حقوق الإفارقة ليقرروا بأنفسهم بدلاً من أن يحددوا لهم الأجانب، وقال العديد من المطلعين إن البناء الكامل للحكم الاستعماري، مثله مثل الحكم العسكري على طول الطريق في القارة، تم بناؤه وصيانته بشكل كامل ومتكامل على قوة غاشمة مصممة لسحق أي مقاومة أصلية للسيطرة الخارجية⁽²⁰⁾.

قاتل القادة الوطنيون من أجل الحصول على الاستقلال السياسي لبلدهم وفازوا به من خلال التحدث عن حقوق الإنسان، وعملوا القادة الجدد بتقليص المشاركة السياسية للمواطنين، وكسر كل شكل من أشكال المعارضة الشرعية لحكمهم، وحولت الأنظمة متعددة الأحزاب إلى دكتاتوريات الحزب الواحد، وهكذا سادت نوع آخر من الديكتاتورية القمعية بنفس القدر⁽²¹⁾، وبحلول أواخر الستينيات من القرن الماضي، كانت هناك "خُذْ نَحْوِ خُمْسِي" الدول الإفريقية تحت الحكم العسكري والانقلابات، إن مرض تركيز السلطة في عدد قليل من الأيدي السياسية التي تميزت بها هذه المدة قد تم إدراجه في معظم القارة الأفريقية إلى أن عدداً قليلاً فقط من الدول مثل نيجيريا كان لها دساتير تنص على نظام حكم فيدرالي، وكانت إحدى السمات المشتركة التي تميز هذه القواعد الديكتاتورية هي السجلات الاقتصادية الضعيفة، وعلى خلاف نظرائهم في آسيا الذين استخدموا الاستبدال لبناء الاقتصاد، فإن الديكتاتوريين الأفارقة حققوا تقدماً اقتصادياً بطيئاً أو سلبياً⁽²²⁾.

لقد تفوقت الأولوية الاجتماعية والاقتصادية في القارة الإفريقية على الحقوق المدنية والسياسية وبالرغم من ذلك نجد أن إفريقيا واجهت أزمة اقتصادية تميزت بضعف النمو الزراعي، انخفاض في الناتج الصناعي، ضعف الإنتاج التصديري، تفكك مرافق الإنتاج والبنية التحتية، ديون أجنبية ضخمة وتدهور المؤشرات الاجتماعية والمؤسسات لا سيما في مجالات التعليم والصحة العامة والإسكان والمياه، تدمير البيئة، والاقتصاديات التي نمت دون النظر

لمعدل النمو السكان⁽²³⁾.

كان الجزء الرئيس في فشل التنمية الذي حدث خلال فترة ما بعد الاستقلال في إفريقيا يعود إلى أن القادة الإفارقة كان من المفترض أن يغيروا طبيعة الدولة في المدة الاستعمارية ولكن بدلاً من ذلك استولوا على السلطة عند الاستقلال دون إحداث أي تغيير في طبيعة الدولة، وفي أجزاء كثيرة من القارة قدمت الدولة نفسها كجهاز للعنف ضد مواطنيهم حيث اعتمدت على الامتثال للإكراه بدلاً من السلطة⁽²⁴⁾، وبدلاً من استخدام سلطة الدولة في السعي إلى التحول الاجتماعي أو التنمية فضل القادة الإفارقة أن يستخدموها لتحقيق الهيمنة السياسية وبعد عقود من الفساد وسوء الحكم وجدت دراسة نُشرت في عام 1991 تقول إن إفريقيا عانت من كارثة اقتصادية، حيث كان الإفارقة في معظم البلدان الإفريقية السوداء أسوأ بكثير مما كانوا عليه في الستينات.⁽²⁵⁾ وتأثرت أحداث مختلفة داخل إفريقيا وخارجها لتعزيز الظروف غير المرضية لحقوق الإنسان حيث شمل ذلك تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) التي تتسامح مع فظائع حقوق الإنسان تحت ستار عقائد غريبة مثل احترام السلامة الإقليمية للحدود الاصطناعية الإفريقية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير⁽²⁶⁾. وقد وقفت منظمة الوحدة الإفريقية بلا حول ولا قوة عندما أيبس حياة ثلاثة ملايين من نيجيريا ففي المدة من 1967 حتى 1970⁽²⁷⁾ كما قدمت الدول المتقدمة الراحة المعنوية والدعم المالي للحكام المستبدن في إفريقيا، الذين ارتكبوا الفظائع حقوق الإنسان وقتاً طويلاً حيث ظل هؤلاء الدكتاتوريون في معسكرهم بسبب التنافس الإيديولوجي في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.⁽²⁸⁾

انتقلت العديد من المجتمعات الإفريقية إلى حقبة جديدة من الديمقراطية وزيادة احترام حقوق الإنسان ابتداءً من عام 1989 بسبب وقوع العديد من التغييرات في النظام الدولي من بينها نهاية الحرب الباردة، زوال الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، فضلاً عن انهيار الاتحاد السوفيتي⁽²⁹⁾، ومن منظور حقوق الإنسان فإن السمات المميزة لهذا العصر الجديد لإفريقيا تشمل استقلال ناميبيا، وسيطرة الأغلبية على حكم في جنوب إفريقيا، ودخول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حيز التنفيذ⁽³⁰⁾، ومن السمات الأخرى المهمة أيضاً احتضان التعددية الحزبية من خلال إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب في أواخر عام 1994 في ثمانية وثلاثين بلداً من سبعة وأربعين بلداً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وارتفع عدد الديمقراطيات في المنطقة إلى ثمانية عشر من ثلاثة فقط.⁽³¹⁾

على الرغم من رياح التغيير الديمقراطي والابتعاد الظاهر عن الحكم الاستبدادي في إفريقيا إلا أنه لا يزال هناك القليل من التقدم الجوهرى لحقوق الإنسان، ويرجع هذا إلى الديمقراطية المشكوك فيها لعدد من الحكومات التي تولت السلطة في التسعينيات حيث أنها كانت موجودة دون احترام حقوق الانسان⁽³²⁾.

وهكذا فإن هذا القسم يلخص الصورة الحالية للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا في ملاحظتين، الأولى هو بافترض أن الاقتصادات الإفريقية تشهد إقبالا فإنه لا تزال هناك مشكلة وجود فجوة متنامية بين قلة من الأغنياء والفقراء العديدين⁽³³⁾، وهي حالة لا تبشر بالخير للتمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من حقوق الإنسان، ثانياً يجب ملاحظة أن التغييرات في السياق الاقتصادي ترتبط بالضرورة بالتغييرات في الجبهة السياسية، مما يعزز حاجتنا حول الترابط بين مختلف فئات حقوق الإنسان وتكاملها والتفصيل، ذكرت البروفيسورة الأمريكية (براوتيجام) وهي رئيسة الفريق البحثي لمبادرة بحوث الصين وإفريقيا في جامعة جونز هوبكنز أن أي انطلاق اقتصادي متوقع لإفريقيا سيعتمد على قدرة الحكومات الإفريقية على توفير البنية التحتية الأساسية في نهاية المطاف مثل الاستقرار السياسي والتعليم والصحة العامة وسيادة القانون.⁽³⁴⁾ وهو موقف يتفق كعه أيضاً البروفيسور يونغ. وكما يشير يونغ، فإن بوتسوانا وموريشيوس، الدولتين الديمقراطيتين المتواصلتين في إفريقيا، كانتا أيضاً من المحققين في تحقيق أكثر إنجازات التنمية الاقتصادية إثارة للإعجاب.⁽³⁵⁾

ثالثاً- حقوق الإنسان وحركات الاستقلال الإفريقي

إن نقطة البداية لتحليل حقوق الإنسان والديمقراطية في إفريقيا المعاصرة هي القومية الإفريقية⁽³⁶⁾، وفي وقت مبكر كانت هذه الحركات تشارك في الحرب ضد انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا ونهب الموارد من قبل السلطات الاستعمارية، وقد ناشد القوميون الأفارقة السلطات الاستعمارية والمجتمع الدولي فيما يتعلق بضرورة احترام حقوق الأشخاص المستعمرين⁽³⁷⁾، وعلى نفس القدر من الأهمية جعلوا الأفارقة يدركون حقوقهم في المؤتمر الإفريقي لعام 1945 على سبيل المثال كان جزء من الإعلان كما يلي: "نحن مصممون على أن نكون أحرار، نحن نريد التعليم، نريد الحق في كسب العيش الكريم. الحق في التعبير عن أفكارنا وعواطفنا، واعتماد وتكريس أشكال الجمال سنقاتل بكل ما في وسعنا من أجل الحرية، والديمقراطية، والتحسين الاجتماعي"⁽³⁸⁾.

لذلك كانت حقوق الإنسان هي الأساس للنضال من أجل الاستقلال،

وقد حددت ثلاث وثائق دولية ساهمت في تهيئة بيئة مواتية لحقوق الإنسان: وهي ميثاق الأمم المتحدة، التي تتحدث في ست مقالات إلى تشجيع وتعزيز احترام حقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي توصف بأنها مصدر إلهام قوي للنمو التأسيسي للدول الإفريقية، وأخيراً الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي لعبت دوراً في صياغة أحكام حقوق الإنسان في دساتير دول إفريقية مختلفة، مثل نيجيريا وسيراليون⁽³⁹⁾، ومع ذلك يمكن للأفارقة أن يستخدموا أداة مهمة كانت مفقودة من الإعلان العالمي، وهو الحق في تقرير المصير الذي يخول لجميع الشعوب أن تحدد بحرية الوضع السياسي والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁴⁰⁾. لهذا ليس من المدهش إذاً أن يبرز هذا الحق إلى الأمام من خلال كفاح الأفارقة لتحرير أنفسهم من الاستعمار الأوروبي.

ترجم القادة الأفارقة للدول المستقلة حديثاً خطابهم في مجال حقوق الإنسان إلى أحكام دستورية داخلية، تم التفاوض بشأنها مع السلطات الاستعمارية المنقسمة⁽⁴¹⁾. وكان منبر حقوق الإنسان في الحملات القومية الإفريقية، إلى جانب الوعد بتحسين الرفاهية العامة في ظل حكم السكان الأصليين خلق لدى الشعوب الإفريقية توقعاً لضمانات حقوق الإنسان الثابتة مع وصول هذه الأمة إلى الاستقلال، وهذا الأمل أعيد شبابه بالوعد المستمرة باحترام الحقوق في فجر الاستقلال، ومع ذلك وعلى الرغم من هذا الخطاب، فإن انتهاكات الحقوق سرعان ما أصبحت شائعة عندما بدأ الزعماء الأفارقة يتخلصون من حقوق الإنسان في دساتيرهم حتى من الخطب والكتابات التي أعطت بيولوجية للاشتركية الإفريقية وتمثلت الاشتركية الإفريقية اتجاهاً جديداً في الفلسفة السياسية للقادة الأفارقة في فترة ما بعد الاستقلال، وتم تكريسها لإقامة نظام اجتماعي جديد قائم على أفضل تقاليد المجتمع الإفريقي قبل الاستعمار على أنها اشتركية ديمقراطية كما تصورها الأفارقة في إفريقيا، وتتطور إلى طريقة الحياة الإفريقية، لذلك كانت الاشتركية الإفريقية عبارة عن وجود قائد توزعت عليه جميع السلطات. وقد اندمجت هذه الفكرة مع الزعم القائل بأن السياسة التقليدية لإفريقيا كانت اشتركية في الاستخراج، حيث توحد الشعب تحت قيادة الرئيس أو الملك ويتصرف حسب إرادته⁽⁴²⁾.

ويرى القادة الأفارقة في توحيد الأحزاب الجماهيرية تحت قيادته يمثل بوابة للتنمية الاقتصادية السريعة مثلاً: اختارت غانا شكل المجتمع الاشتراكي كهدف لتطورها الاجتماعي والاقتصادي، ويستند هذا الاختيار إلى الاعتقاد بأن شكل المجتمع الوحيد من المجتمع هو الذي يستطيع أن يضمن لغانا معدل

تقدم اقتصادي سريع دون تدمير تلك العدالة الاجتماعية، الحرية والمساواة، التي هي سمة أساسية لطريقة الحياة التقليدية⁽⁴³⁾.

كانت هناك حاجة لجهة موحدة لتفادي انحراف التنمية عن طريق قوى الطرد المركزي التي حددها الاشتراكيون الأفارقة على أنها تتضمن القبلية والطبقة العليا المتميزة، لذا كان الحزب الوحيد يعمل بمثابة ضمير الدولة تحت إشراف الزعيم التنفيذي⁽⁴⁴⁾.

رابعاً- حقوق الانسان والدولة القومية والعسكرية في إفريقيا

يمكن أن تعزي معظم الأزمات التي تواجه إفريقيا اليوم إلى الدولة القومية، ولكن لا يبدو من الممكن، أو المنطقي، التخلي عن هذا الشكل من النظام السياسي وإيجاد نوع جديد حيث سيكون من الرائع حقاً إذا ما تمكنا من تطوير نظام سياسي جديد من نوعه يختلف عن النظام الموجود في مكان آخر، ويقوم على فلسفة أفريقية أوتوماتيكية، وهذا في الواقع طموح جديد بالاهتمام يجب ألا يتخلى عنه المرء دون تقييم لكنني أشعر بالانزعاج من بعض المواقف السابقة للمحاولات التي أجريت حتى الآن أدى غياب النقاش حول طبيعة الدولة ما بعد الاستعمارية إلى عدم الوضوح بين الأفارقة، والذي تضاعفته النزعة العسكرية المفرطة. ليس من نيتنا هنا القيام بتحليل لقابلية الدولة القومية في إفريقيا؛ بدلاً من ذلك نقترح اتخاذ احتياطات معينة ضد تجاوزات مفرطة من قبل الدولة، شهدت إفريقيا ما قبل الاستعمار صعود وسقوط العديد من الامبراطوريات والممالك والسلطنات⁽⁴⁵⁾.

حيث لم تكن حكومات قومية ولم تكن محصورة داخل حدود ثابتة ، إن موقع الحدود المتغيرة يعتمد بشكل رئيسي على عاملين: (القوة العسكرية والتفاعل الثقافي)، عندما تم تشكيل دول الأمة الاستعمارية، لم تكن هناك أمم داخل الحدود، ولكن بدلاً من ذلك حافظت المجموعات المتنوعة معاً من خلال الإكراه والتلاعب⁽⁴⁶⁾. تم التقليل من شأن هذا التنوع العرقي من قبل قادة الاستقلال، الذين أخذوا الدولة القومية على أنها استنباط المؤسسات اللازمة لحكومة ديمقراطية⁽⁴⁷⁾.

وبطبيعة الحال فإن صوت الناخبين كان من المفترض أن يكون له تأثير على هؤلاء القادة ولكن هذا الأمر لم يحدث فقد حاولت إفريقيا بعد ذلك إلى التوجه نحو الإيديولوجية والسياسية مما أدى إلى خيبة الأمل على نطاق واسع وفقدان الثقة في الهياكل السياسية القائمة في إفريقيا، وقد تم تمهيد الطريق أمام الجيش ليحمل دوره المهيمن في السياسة الإفريقية، إن الدولة الإفريقية تتميز بأنها ضعيفة وغير فعالة وغالباً ما تفتقر إلى الشرعية، وهناك انفصال

بين الدولة والمجتمع، وقد تفاقمت الازدواجية السياسية والقانونية والعلاقات الداخلية بين العناصر المكونة لجهاز الدولة التي ظلت غامضة، ونتيجة لذلك كانت النزعة العسكرية هي الوسيلة لتحقيق بعض المصالح السياسية والاقتصادية. في نفس الوقت كانت أداة للهيمنة والقمع، كما هو الحال في رواندا وبوروندي، لذلك ينبغي النظر إلى النزعة العسكرية كعامل سلبي وأن يتم التعامل معها بحذر من أجل وضع تصور ناجح لحقوق الإنسان، إذ نرى أن هناك أشكالاً مختلفة من النزعة العسكرية التي تؤثر على حقوق الإنسان في إفريقيا، وقد أسفر إرهاب الدولة الموجه بلا تمييز ضد المعارضة السياسية أو المعارضة للنخبة الحاكمة إلى ما يمكن أن يسميه المرء محرقة إفريقية مستمرة، على سبيل المثال لقي أكثر من 800 ألف شخص مصرعهم على أيدي الرؤساء الأوائل لدولة أوغندا، بل ولعبت العسكرية القائمة على النزاعات العرقية أيضاً دوراً مؤسفاً في التنمية الإفريقية، تتبع هذه الصراعات من السياسات الاقتصادية الاستعمارية التي تفضل بعض أجزاء المستعمرات على غيرها وبالتالي، ورثت الحكومات ما بعد الاستعمار مناطق ومجتمعات متطورة بشكل غير متساو، وهي حالة غالباً ما يتم تجاهلها أو استخدامها لبقائها السياسي، إن هذه المظالم الاقتصادية قد أضافت وقوداً لعداوات تافهة قائمة على الانقسامات العرقية والاجتماعية والوطنية والعرقية والدينية وهي في النهاية مسؤولة عن معظم الحروب الأهلية التي تدور رحاها في القارة (لا سيما في السودان والصومال وإثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي). كما أن النزعة العسكرية النابعة من النزاعات العرقية والدينية والحروب بين المقاتلين القوميين من مختلف المجموعات العرقية كانت بارزة أيضاً في إفريقيا.⁽⁴⁸⁾

خامساً- منظمة الاتحاد الإفريقي وحقوق الإنسان

وجدت الاشتراكية الإفريقية منزلاً في منظمة الوحدة الإفريقية⁽⁴⁹⁾ على الرغم من أن جميع الدول الإفريقية لم تشترك في الاشتراكية الإفريقية فقد تم دمج الأفكار الأساسية بوضوح في مفاهيم منظمة العمل الدولية ومبادئها، إن فكرة تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية تم طرحها من خلال أنشطة الأمريكيين من أصل إفريقي ذوي التوجه الاشتراكي مثل (هنري سيلفستر) وآخرين، وقد ازدهرت الوحدة الإفريقية على ثلاثة مبادئ رئيسية - الوحدة الإفريقية والقومية السوداء والاشتراكية حيث دعت إلى حكومة الأفارقة من قبل الإفارقة للأفارقة.⁽⁵⁰⁾

نرى أن القومية الإفريقية تؤيد كل الأهداف الأساسية للاشتراكية الديمقراطية الاقتصادية والسياسية مع سيطرة الدولة على الوسائل الأساسية

للإنتاج والتوزيع، على الرغم من هذا تعني بحرية الموضوع في إطار القانون وتؤيد الإعلان الأساسي لحقوق الإنسان، مع التأكيد على الحريات الأربع، وتسعى الوحدة الإفريقية إلى تحقيق المهمة الاقتصادية الاجتماعية للشوعية في ظل نظام سياسي تحرري، وأخيراً بالنسبة لعموم إفريقيا، فإن تقرير المصير للأراضي التابعة هو الشرط الأساسي لاتحاد الدول ذاتية الحكم على أساس إقليمي، مما يؤدي في النهاية إلى إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية. نظرة عامة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية حيث أنه لا يعطي أهمية لحقوق الإنسان من بين مخاوفه، فعلى سبيل المثال حين أوصت المادة 20 بإنشاء خمس لجان متخصصة لم تركز أي منها لمسألة حقوق الإنسان⁽⁵¹⁾، حيث كانت المنظمة مشغولة بمسائل أكثر إلحاحاً مثل الوحدة وعدم التدخل والتحرير، فعلى سبيل المثال تقرر الفقرات الأولى والثانية والثالثة من الديباجة على التوالي الحق غير القابل للتصرف لجميع الناس في السيطرة على أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف أساسية لتحقيق التطلعات المشروعة لشعوب إفريقيا حيث يمكن أن تكون مسؤولية (الدول الأعضاء) لتسخير الموارد الطبيعية والبشرية للقارة للتقدم الكلي لشعوبنا في مجالات المسعى الإنساني⁽⁵²⁾.

وهكذا يبدو من الواضح أن الحكومات الإفريقية قد ضحت بالحقوق والحريات من أجل التنمية والاستقرار السياسي.

ويمكن تفسير هذا الوضع في تعبئة الجماهير من أجل ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتم توجيه اهتمام الجميع حصراً نحو آفاق تحسين مستويات المعيشة، وهكذا أصبح التراخي والكسل بمثابة مخالفة ممارسة بعض الحريات، حتى في غياب أي إساءة هجوم على النظام العام⁽⁵³⁾.

وهكذا نرى ان حقوق الإنسان في إفريقيا هي حقوق الشعوب في الحرية على سبيل المثال كان ينظر إليها على أنها الحرية الوطنية، وليس الحرية الفردية. وكان الصراع الطبقي بين الدول المتقدمة والنامية قد تم التغاضي عن الفجوة الأخذة في الاتساع بين النخبة السياسية الناشئة والثروات الجديدة، لذلك كان التزام منظمة الوحدة الإفريقية بحقوق الإنسان غامضاً وضعيفاً، وقد أثر هذا الوضع على أحكام حقوق الإنسان في الميثاق الإفريقي اللاحق.

سادساً- الديمقراطية وطرق حقوق الإنسان لحل النزاعات بإفريقيا

هنالك ست استراتيجيات مقدمة هنا لتعزيز حقوق الإنسان والتقليل من الصراعات في إفريقيا في القرن الجديد فيما يلي توضيحات للاستراتيجيات بالترتيب فالاستراتيجية الأولى التي يمكن استخدامها في إفريقيا لتعزيز حقوق الإنسان وتقليل الصراعات هي الديمقراطية وتعريف الديمقراطية حكومة

للشعب من قبل الشعب، أو عملية تبادل السلطة بطريقة سلمية ودورية على أساس الاختيار الشعبي متمثلاً بالانتخابات من أجل خدمة هذا الشعب أو الحكومة على أساس موافقة المحكومين⁽⁵⁴⁾، والديمقراطية نظام حكم يتم فيه تقييد السلطات القسرية للحكومة فعلياً بموجب الدستور⁽⁵⁵⁾، وهناك مجموعة من الشروط التي يجب على أي حكومة ديمقراطية الوفاء بها وتتضمن: منافسة كبيرة وشاملة بين الأفراد والمجموعات المنظمة للمكاتب الحكومية عبر انتخابات حرة ونزيهة على مستوى شامل للمشاركة السياسية في اختيار القادة والسياسات؛ ترسيخ الضمانات الأساسية مثل حرية التعبير والصحافة الحرة؛ مساءلة القائد أمام الناخبين، ووجود قنوات متعددة خارجة عن الأحزاب، والمجالس التشريعية، والانتخابات، من أجل تمثيل مصالح المواطنين⁽⁵⁶⁾.

وعلى الرغم من أهمية الانتخابات والمنافسة والشمولية وغير ذلك من السمات التعددية، فإنها ليست السمة الوحيدة المكونة للديمقراطية حيث تعد الجودة عنصر أساسي في تعريف أي ديمقراطية، والديمقراطية هي مفهوم ديناميكي يستلزم تطبيقاً تقدمياً واسع النطاق للمبادئ الديمقراطية التي تتقدم بسرعة حتى تصبح الديمقراطية روتينية ومنتجة وعميقة في الحياة الاجتماعية والمؤسسية وحتى النفسية، وكذلك في الحسابات السياسية لتحقيق النجاح⁽⁵⁷⁾.

الديمقراطية هي السياق لأي تعزيز لحقوق الإنسان، ومع ذلك ليس هناك ما يضمن أن الديمقراطية ستؤدي إلى احترام حقوق الإنسان لأن الحكومة المفترضة الديمقراطية يمكن أن توجد بدون أي احترام لحقوق الإنسان، وتمتلك الديمقراطية الفرصة الوحيدة للسيطرة على الجيش، ويرجع ذلك إلى أنه لا يمكن توطيد الديمقراطية حتى يصبح الجيش خاضعاً بشكل كامل للسيطرة المدنية ويلتزم بشكل قوي بالنظام الدستوري الديمقراطي⁽⁵⁸⁾، والديمقراطية هي الأساس لأي استراتيجية أخرى لحقوق الإنسان ولاسيما تلك المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁵⁹⁾.

وهناك استراتيجية أخرى قابلة للتطبيق يمكن أن تقترن بالديمقراطية لتحسين حقوق الإنسان وتقليل الصراعات في أفريقيا في القرن الجديد هو التعليم الذي يراعي ثقافة الاحترام والتقدير والقيم الداخلية لقيم حقوق الإنسان⁽⁶⁰⁾، إن تعليم حقوق الإنسان يجسد المنظور المزدوج للتعليم كحق من حقوق الإنسان (أو الحق في التعليم)⁽⁶¹⁾، والتعليم كما يذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو عملية موجهة للتنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية⁽⁶²⁾.

يعد تعليم حقوق الإنسان أكثر من مجرد توفير المعلومات حيث يشمل عملية حياة شاملة يتعلم من خلالها الناس احترام كرامة الآخرين والوسائل والأساليب التي تضمن هذا الاحترام في جميع المجتمعات⁽⁶³⁾.

وهنا نرى انه يجب أن يعلم التعليم في مجال حقوق الإنسان العديد من مفاهيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية والتضامن والسلام والكرامة والحقوق والمسؤوليات؛ والبعد عن القوانين القمعية والتقاليد غير اللائقة، على الرغم من عدم وجود محتوى موحد أو عالمي لهذا التعليم، إلا أن النواة المشتركة يجب أن تتضمن الإلمام بالوثائق الدولية الرئيسية حول حقوق الإنسان، والأشخاص، والحركات، والأحداث الرئيسية في الكفاح التاريخي من أجل حقوق الإنسان، مع الاهتمام بالواجبات والالتزامات؛ والاهتمام بمختلف أشكال الظلم وعدم المساواة وحوادث التمييز، بما في ذلك العنصرية والتمييز على أساس الجنس.

هناك استراتيجية ثالثة مقترنة بالديمقراطية وتعليم حقوق الإنسان، وتحتاج إلى تعزيز حقوق الإنسان والحد من الصراعات في إفريقيا بالقرن الجديد، وهي مستوى معين من الرخاء المادي أو التنمية الاقتصادية، ويمكن أن تحدث الانتهاكات كما هو الحال في نيجيريا من عام 1999 إلى عام 2003، ويمكن أن يؤدي الرخاء المادي إلى الالتزام الشعبي بالديمقراطية، التي بدونها لا يكون أي حديث عن حقوق الإنسان معقولاً، وكما توصلت إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت على نيجيريا، فإن الأفارقة يركزون على النتائج في دعمهم للديمقراطية⁽⁶⁴⁾.

اذ نرى أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها الحكومات الأفريقية في القرن الجديد جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، إن عدم إحراز تقدم في التنمية الاقتصادية يعني تقليص هذه الحقوق مع احتمال حدوث أثر سلبي غير مباشر في الحقوق السياسية والمدنية وحقوق التضامن، يجب أن ينتج عن التجربة مع الحكومة الديمقراطية فوائد مادية للناس العاديين في إفريقيا، إن للأفارقة كل الحق في أن يكونوا متحكمين بشأن مكاسب الديمقراطية غير المثبتة للقادة حيث يجب أن يكون هناك حد لقدرة الناس العاديين على المعاناة الطويلة والصبر، إن النداءات الموجهة إلى الجماهير من أجل الصبر والتضحية المستمرة لا مبرر لها وأقل احتمالاً للاعتراف بها إذ اعتقد المواطنون أن مساهماتهم في الديمقراطية لا تؤدي إلى أي تحسن في ظروفهم الاقتصادية. إن الاستراتيجية الرابعة الضرورية لتحسين حقوق الإنسان والحد من الصراعات في إفريقيا في القرن الجديد هي إعادة الهيكلة السياسية. حيث

تظهر إعادة الهيكلة العديد من الفئات في مجال حقوق الإنسان حتى في إطار ديمقراطي اسمياً عندما لا يتم إيلاء الاهتمام الواجب لإعادة الهيكلة السياسية (65)، بالنسبة لإفريقيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة وفي القرن الجديد، فإن القضية النهائية والأكثر إلحاحاً في إعادة الهيكلة السياسية هي تصحيح الحدود الاصطناعية في المنطقة الموروثة استعمارياً والتي رسمتها أوروبا بشكل تعسفي لا سيما بريطانيا وفرنسا وألمانيا في عام 1885 بمؤتمر برلين، بغض النظر عن الاعتبارات التاريخية أو العرقية والجنسية، فبدلاً من التزاوج مع مجموعات عرقية قومية سابقة، كانت الحدود الإفريقية في كثير من الأحيان إما تقسم المجموعات العرقية والشعوب بين البلدان أو جمعت بين مجموعات عرقية وشعوب مختلفة جداً داخل نفس البلد (66).

لم يحدث أي حدث آخر غير تجارة الرقيق أضر على الحياة الإفريقية أكثر من مؤتمر برلين (67). ما كان ينبغي على القادة الأفارقة فعله لتصحيح هذه المشكلة هو إعادة الهيكلة السياسية، حيث كان يمكن أن يغير الحدود ليتزامن مع الجماعات العرقية الموجودة في الدولة الواحدة، وقد دعمت منظمة الوحدة الإفريقية والمجتمع الدولي ترك الحدود المصطنعة كما هي خوفاً من أي تغييرات محتملة للحدود، وبالرغم من هذا دفعت البلدان الإفريقية منذ الاستقلال ثمناً باهظاً بسبب الانقسامات الداخلية والصراعات العرقية التي لم يستطع التغلب عليها (68)، ويقتصر الحل النهائي لتصحيح الحدود الاصطناعية الموروثة؛ يتمثل في نقل السلطة، تقاسم السلطة، ووجود حكومات أقل فساداً، ومراجعة للدساتير القومية، كل عشر سنوات، والتي يمكن أن تكون تمهيداً لتصحيح الحدود، ويتفق العلماء الذين كتبوا عن الدولة الإفريقية على أنها لا توفر إطاراً جيداً لإنجاز عمل التنمية الوطنية (69).

واقترح العديد من المفكرين أربع عشرة ولاية إفريقية تستند إلى التاريخ المشترك، والديموغرافيا، والتشابهات العرقية والتحالفات، والتجانس الثقافي، والجدوى الاقتصادية، بدلاً من الدول الخمسين الحالية، وباختصار ينبع الضعف في هذا الاقتراح هو الشعور الخاطيء بحجم الدول التي ستحل محل الدول الإفريقية الصغيرة الحالية وغير القابلة للتطبيق، وتحد الخطة من حجم مساحة اليابسة في حين كان يُنظر إلى الحجم على أنه دالة للكثلة الأرضية فضلاً عن عدد الأشخاص المقيمين داخل الإقليم (70).

من أجل تعزيز حقوق الإنسان والحد من الصراعات في إفريقيا في القرن الجديد، يجب إيلاء الاهتمام لكل من الحقوق الفردية والجماعية والاعتراف الواجب بالعلاقة بين الحقيين، وتحتاج الحقوق الجماعية إلى الاهتمام

في القارة لأنه، كما ذكر العديد من الباحثين أن سياسات الدولة المسيئة تعرض المجموعات الكبيرة للخطر في القارة⁽⁷¹⁾. لهذا يتطلب الاهتمام المناسب بحقوق الإنسان في القارة سواء كانت الجماعية أو الفردية، إن بروز العرق في السياسة الإفريقية يضمن أن تأثير هويات الجماعات في المجتمعات الإفريقية سيظل قوياً لفترة طويلة قادمة⁽⁷²⁾.

ولن تنجح أي استراتيجية لتعزيز حقوق الإنسان في القارة التي لا تولي اهتماماً قوياً لحقوق المجموعات، ويمكن أن يؤدي إنجاز هذا الهدف أيضاً إلى تقليل فرص الصراع التي قد تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان.

وأخيراً تحتاج إفريقيا إلى مساعدة مادية خارجية لتنمية حقوق الإنسان والحد من الصراعات في القرن الجديد، وتعد هذه المساعدات ضرورية للحقوق السياسية والمدنية⁽⁷³⁾، وهناك مشكلتان اقتصاديتان ملحتان للغاية لهما تبعات لكل جوانب حياة المواطنين التي تواجهها القارة المشكلة الأولى (فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز). والثانية أزمة الديون أو ما يسميه بعض الناس بشكل مناسب عبء الديون، تتحد هاتان المشكلتان لتشكلا خطراً مزدوجاً يتسبب في كارثة اقتصادية للعديد من البلدان الإفريقية، المساعدة الغربية لنمو حقوق الإنسان ليست فكرة جديدة، كما يمكن لبعض الخبراء الغربيين في إفريقيا تقديم المشورة، يمكن للدول الكبرى والمنظمات الدولية أن تصبح شركاء نشطين للحكومات في جعل حقوق الإنسان الأساسية جزءاً من أسس العمل في الدول المعاصرة⁽⁷⁴⁾.

ويعد فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز أزمة صحية وأمنية عالمية، حيث أعلنت الأمم المتحدة أن مكافحة الوباء مسؤولية عالمية⁽⁷⁵⁾، وهو وباء يصيب إفريقيا، ولا سيما إفريقيا جنوب الصحراء على نحو غير متناسب، لا تشكل المنطقة سوى نحو 12 في المائة من سكان العالم، ولكنها تعاني من خمسة أضعاف تفشي فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في العالم، وتعد القارة الإفريقية بها فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أكثر من بقية العالم مجتمعة⁽⁷⁶⁾.

وتشير التقديرات مابين عامي 2000 - 2001 وجود 40 مليون شخص يعيشون في العالم بفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" من بينهم 28.1 مليون في إفريقيا السوداء، لهذا تحتاج البلدان الإفريقية إلى المساعدة في مكافحة الإيدز. هناك العديد من البلدان لا سيما أوغندا وزيمبابوي يوجد أكثر من 10% من السكان مصابون بالإيدز ولهذا على الدول المتقدمة أن تساهم بسخاء في صندوق الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز. هذه مشكلة يمكن أن تظهر عليها

الولايات المتحدة الأمريكية قيادتها. إن مساعدة إفريقيا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز هي في مصلحة الولايات المتحدة الوطنية، ليس فقط بسبب التأثير الشديد الذي يخلفه الوباء على السود والأقليات الأخرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أيضاً في عصر العولمة والأمن القومي والدولي. وفي بعض الأحيان يتم الحفاظ عليها بشكل أفضل باستخدام الدوافع الاقتصادية بطريقة المساعدة في حالات الكوارث، وليس عبر التقنيات أو الوسائل العسكرية.⁽⁷⁷⁾

ولزيادة فرص تحقيق سلام عالمي دائم في حقبة ما بعد الحرب الباردة، يجب معالجة المشكلات التنموية للبلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى، ويجب أن تهتم القوى بتأثير النظام العالمي على الدول الضعيفة الأقل قدرة على مقاومتها، خاصة الدول الأفريقية الفقيرة والمادية.⁽⁷⁸⁾، ويجب أن تشعر الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الرئيسية الأخرى بالقلق من أن المساعدات للدول الإفريقية سوف تضيع من خلال الفساد الرسمي بدلاً من استخدامها في حل المشكلة، ويعد هذا الأمر مصدر قلق نظراً لاتساع الفساد الرسمي في هذه المجتمعات وغيرها من المجتمعات النامية⁽⁷⁹⁾.

لهذا يجب معالجة الأمور بدلاً من أن يكون السبب في هذا التوقف التام للمساعدة، يمكن للبلدان المانحة أن تضع الضوابط اللازمة، بما في ذلك فرض بعض الشروط الضرورية لضمان استخدام أي معونة مقدمة للأغراض المقصودة، وإن السؤال المهم في أعقاب الحرب الباردة وفي القرن الجديد هو ما يجب فعله لخفض مستويات الصراعات في إفريقيا لتمكين الحكومات الإفريقية من تكريس المزيد من وقتها لتكوين الثروة بدلاً من إدارة الصراعات. الجواب هو حقوق الإنسان نموذج شامل لحقوق الإنسان يعتمد على الديمقراطية كنظام سياسي ودمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والتقدم الاقتصادي، وإعادة الهيكلة السياسية، والاهتمام بالحقوق الجماعية، وضرورة المساعدة الخارجية، حيث لا يوجد أي اقتراح هنا بشأن تحسين سجل حقوق الإنسان في القارة سوف يكون الدواء الشافي لمعضلة حل النزاع، ومع ذلك فإن أخذ حقوق الإنسان على محمل الجد سيؤدي إلى انخفاض كبير في مستوى الصراع المرتفع حالياً في القارة بينما يساعد في خلق السلام وحسن النية الضروريين للتصدي والتغلب على مشكلة الهياكل الاصطناعية الناشئة عن الاستعمار الأوروبي.⁽⁸⁰⁾

الخاتمة

إن العوامل الرئيسية التي شكلت المفهوم الإفريقي الحديث لحقوق الإنسان هي العوامل الاقتصادية والسياسية وليس الثقافة، ويستند الدليل الاقتصادي إلى دمج الاقتصادات الإفريقية في نظام عالمي للاشتراطات البيئية يحاذي العالم الصناعي، ولذلك فإن إصرار الغرب على الديمقراطية وحقوق الإنسان يدل على عدم إدراكه لمحنة الدول الإفريقية. ما لم يتم إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، والذي يمنح دولاً صناعية شروطاً تجارية أقل، لا يمكن أن يكون هناك ضمان لتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية، ومن ثم فقد تم الجدل بأن الحقوق المدنية والسياسية والديمقراطية هما تطور وفرض غربي وعقبة للتنمية يجب أن تتخلى التنمية الاقتصادية عن تحقيقها. إن الفكرة الأساسية لهذه الحجة الاقتصادية هي أن التنمية تعزز إلى تحقيق ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحجة الاقتصادية للحجة السياسية لدولة قوية وموحدة، وقد اندمجت الحجتان لتخلق مفهوم الاشتراكية الإفريقية، وهو ما شكله القادة الأفارقة بعد الاستقلال كبوابة للحرية الاقتصادية والازدهار لبلدانهم.

يسعى عملنا إلى إعادة التفكير في النقاش حول حقوق الإنسان في إفريقيا، في حين أن المفهوم التشاركي لحقوق الإنسان موجود في المجتمعات الإفريقية فإن ممارسة الحقوق تعتمد في المقام الأول على الفرد، من الأفضل تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعقابية من خلال التركيز أولاً على الفرد. ويوجد ارتباط عضوي بين الحقوق الجماعية والفردية، وبناءً على هذه المواقف، فقد انتقدنا الميثاق الإفريقي لتصويره الخاطئ لحقوق الإنسان في إفريقيا.

إن المجموعة الإفريقية التقليدية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموقف الفرد، وهو النقاش حول الأفرومتوسطية الذي يكمن في أهمية وملاءمة تحدي الحجة الإفريقية في تصوير المجتمعات الإفريقية على أنها ديناميكية، فقد أدى ظهور الإسلام والمسيحية إلى تغيير الثقافات الإفريقية لتشمل التقاليد التي تتجسد في معتقدات هذه الأديان العالمية، ونتيجة لذلك فإن الهوس بالطائفية أو المجتمعية حقوق الناس في غير محلها.

ومع ذلك، فإن حقوق الشعوب المتجسدة في حق تقرير المصير لها دور مهم وإيجابي تلعبه في إفريقيا المعاصرة، إن الحرمان من الحق في تقرير

المصير إلى جانب التعريف الضيق لـ "الشعوب" من أجل وضعيات هذا الحق يشترك في بعض اللوم في الحروب الأهلية والعنف وما يترتب عليه من انتهاكات للحقوق الأخرى - التي ابتليت بها إفريقيا.

وفي النهاية نستنتج أن أفضل طريقة للحكومات الإفريقية لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي دمج النموذج التقليدي للحقوق الإفريقية التقليدية، والذي يؤكد بشكل أساسي على الحقوق الفردية في الميثاق الإفريقي ودرساتها المحلية، إن اعتماد مثل هذا الموقف سيعني أن إفريقيا يمكنها أن تولي اهتماماً أكبر بالحقوق المدنية والسياسية، وهذا يعني، في الواقع تبني تفسير تقدمي لحق تقرير المصير لأنه حق يشمل الحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المصادر والمراجع

- (1) JACK DONNELLY, INTERNATIONAL HUMAN RIGHTS 1(2d ed. 1998).p35.
- (2) Ibid.
- (3) U. OJI UMOZURIKE, THE AFRICAN CHARTER ON HUMAN AND PEOPLES' RIGHTS (1997).p11.
- (4) MARK R. AMSTUTZ, INTERNATIONAL ENNES: CONCEPTS, THEORIES, AND CASES IN GLOBAL POLITICS 71 (1999); Jack Donnelly, Unfinished Business, 30 PS: POL. Ser. & POL. 530 (1998); Louis Henkin, The Universal Declaration and the U.S. Constitution, 30 PS: POL. Ser. & POL. (1998).p512-513.
- (5) Paul Redmond, Transnational Enterprise and Human Rights: Options for Standard Setting and Compliance, 37 INT'L LAW. 69 (2003); Steven R. Ratner, Corporations and Human Rights: A Theory of Legal Responsibility, 111 YALE L.J. 443 (2001); Mary Robinson, The Business Case for Human Rights, at <http://www.unhcr.ch/hurricane/hurricane.nsf/O/e47d352dedc39697802566de0043b28e?OpenDocument>.
- (6) LARRY DIAMOND, DEVELOPING DEMOCRACY TOWARD CONSOLIDATION, (1999), p4.
- (7) Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms, G.A. Res. 53/144, U.N. GAOR, 53d Sess., U.N. Doc A/RES/53/144 (1999).
- (8) Juan J. Linz & Alfred Stepan, Toward Consolidated Democracies, in CONSOLIDATING THE THIRD WAVE DEMOCRACIES: THEMES AND PERSPECTIVES (Larry Diamond et al. eds., 1997).p14-15.
- (9) John W. Harbeson & Donald Rothchild, The African State and State System in Flux, in AFRICA IN WORLD POLITICS, supra note 15, p.11.
- (10) Aka, supra note 2, at 371-75 (containing a more detailed discussion of these three categories of rights); Aka, supra note 7,p212-215.
- (11) LARRY BERMAN & BRUCE ALLEN MURPHY, APPROACHING DEMOCRACY ,(2d ed. 1999).p.460- 499.

- (12)12.Universal Declaration of Human Rights, G.A. Res. 217 A (III), U.N. GAOR, 3d Sess., at art. 7, U.N. Doc. A/810 (1948).
- (13)13.CHRIS MAINA PETER, HUMAN RIGHTS IN AFRICA: A COMPARATIVE STUDY OF THE AFRICAN HUMAN AND PEOPLE'S RIGHTS CHARTER AND THE NEW TANZANIAN BILL OF RIGHTS (1990).p.59-60.
- (14)14.African Charter on Human and Peoples' Rights, June 27, 1981, 21 I.L.M. p58.
- (15)15.UMOZURIKE,Op.cit ,p16-17
- (16)16.generally Ali A. Mazrui, Global Africa: From Abolitionists to Reparationists, 37 AFR. STUD. REV. 1-18 (1994); generally ANDREW HACKER, Two NATIONS: BLACK AND WmTE, SEPARATE, HOSTILE, UNEQUAL (1992).
- (17)17.UMOZURIKE, Op.cit,p 20.
- (18)كانت ناميبيا تابعة لجنوب أفريقيا الذي تذوقت طعم الحرية في عام 1994 ، وبالرغم من استقلال جنوب إفريقيا عام 1910 إلا أن استمرار حكمها من قبل حكومة الأقلية البيضاء التي استبعدت وفصلت السود الجنوب أفريقيين الذين كانوا وما زالوا بالأغلبية. وعلى هذا فإن الذي ما حققته جنوب أفريقيا في عام 1994 هو حكم الأغلبية وليس الاستقلال السياسي.
- (19).Aka, , Op.cit, p. 380, 382.
- (20)Ibid. p. 381.
- (21)Aka, Op.cit , p. 405-414.
- (22)AUDE AKE, DEMOCRACY AND DEVELOPMENT IN AFRICA , (1996).p.27.
- (23)Virginia DeLancey, The Economies of Africa, in UNDERSTANDING CONTEMPORARY AFRICA 91, (April A. Gordon & Donald L. Gordon eds., 2d ed. 1996).p.103-105.
- (24)AKE, Op.cit, p. 513.
- (25)Philip C. Aka, Leadership in African Development, 14 J. THIRD WORLD STUD. (1997).p. 213, 224
- (26).Aka, Op.cit, p.395.
- (27).LEE C. BUCHHEIT, SECESSION: THE LEGITIMACY OF SELF-DETERMINATION (1978).p.103-104.
- (28)Warren Christopher, U.S.-Africa: A New Relationship, 38 AFR. REP,

- (1993).p.36.
- (29)JOHN A. WISEMAN, THE NEW STRUGGLE FOR DEMOCRACY TN AFRICA 1-14, (1996).p. 35-83.
- (30)Aka, Op.cit, p. 391-396.
- (31)WISEWAN, Op.cit, p. 20-31.
- (32)MARINA OTTAWAY, AFRICA'S NEW LEADERS: DEMOCRACY OR STATE RECONSTRUCTION? (1999); Marina Ottaway, From Political Opening to Democratization?, in DEMOCRACY IN AFRICA: THE HARD ROAD AHEAD.p.1-14.
- (33)33.generally DEVELOPMENT AND UNDERDEVELOPMENT: THE POLITICAL ECONOMY OF INEQUALITY (Mitchell A. Seligson & John T. Passe-Smith eds., 1998).p36.
- (34)34.Brautigam, Op.cit, p. 184.
- (35)35.See Crawford Young, Africa: An Interim Balance Sheet, in AFRICA: DILEMMAS OF DEVELOPMENT AND CHANGE (Peter Lewis ed., 1998).p. 341, 354.
- (36).يتم تعريف القومية الأفريقية بالثورة السياسية ضد الاستعمار. - النزعة الأفريقية مع التطلع إلى التضامن والمساواة بين دول القارة للمزيد أنظر:
- (37)M. Roberts, "A Socialist Looks at African Socialism" in W.H. Friedland & C.G. Rosberg, eds.,African Socialism (Stanford: Stanford University Press, 1964),p.80-82.
- (38).Sithole, Op.cit, outlines various strategies adopted by African nationalists in their fight against colonial rule.
- (39)W.Rodney, How Europe Underdeveloped Africa (Washington: Howard University Press, 1974); R.E. Howard, Human Rights in Commonwealth Africa (Totowa, NJ.:Rowman & Littlefield, 1986) [hereinafter Human Rights]; S. Kiwanuka, From Colonialism to Independence: A Reappraisal of Colonial Policies and African Reactions, 1870-1960 (Nairobi: East African Literature Bureau, 1973) c. I.p.4-13.
- (40).Asante, Op.cit ,p.10 - 72.
- (41)40.International Covenant on Civil and Political Rights, 19 December 1966, 999 U.N.T.S. 171, Can. T.S. 1976 No. 47 at art. 1(1) [hereinafter I.C.C.P.R.];

- International Covenant 011 Economic, Social and Cultural Rights, 19 December 1966, 993 U.N.T.S. 3, Can. T.S. 1976 No. 46 at art. 1(1) [hereinafter Covenant on Economic, Social and Cultural Rights].
- كان الهدف إلى حد كبير هو حماية المصالح العقارية لأقليات المستوطنين والشركات. (42)
الأجنبية ضد التأميم، للمزيد أنظر:
- (43)I.G. Shivji, The Concept of Human Rights in Africa (London: CODESRIA, 1989). p19.
- (44)Nyerere, Op.cit ,p. 30.
- (45)Ghana, First Seven Year Development Plan (Accra: Office of the Planning Commission, 1962),p.135.
- (46)44.C.F. Andrain, "Guinea and Senegal: Contrasting Types of African Socialism" in Friedland & Rosberg, eds., supra note 3,p. 160 - 173.
- (47)generally: R. Smith, Kingdoms of the Yoruba (London: Methuen, 1969); M. Abitbol, Tom bouctou et /es Anna (Paris: Maisonneuve et Larose, 1979); D.T. Niane, Sundiata: An Epic of Old Mali (London: Longmans, 1965); W. Rodney, A History of the Upper Guinea Coast: 1545-1800 (Oxford: Clarendon Press, 1970); D.A. Low, Buganda in Modem History (Berkeley: University of California Press, 1971).
- (48)G. Munda Carew "Development Theory and The Promise of Democracy: The Future of Postcolonial African States" (1993) 4 Africa Today,p. 31 - 33.
- (49)A.A. Mazrui & M. Tidy, Nationalism and New States in Africa (Nairobi: Heinemann, 1984).p.67.
- (50)يجادل بعض القادة الأفارقة بأن النزعة العسكرية هي جزء من التقاليد الأفريقية. ويعد هذا تحريف آخر للعلاقة القائمة بين رؤساء الحكومات الأفريقية التقليدية، الذين ظلوا مدنيين، وموظفيهم العسكريين، الذين لم يكن لدى العديد من الأنظمة السياسية جيش دائم، للمزيد أنظر:
- (51)Ayittey, O p . c i t , p.69-70.
- (52)C.O.C. Amate, Inside the DAU: Pan-Africanism in Practice (London: Mac millan, 1986); A. Sesay, O. Ojo & O. Fasehun, The DAU After Twenty Years (Boulder: Westview Press, 1984).
- (53)إن من مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية هي تفصيل الأساس لتعاون الدول الإفريقية وتغطية احترام المساواة السيادية، وعدم التدخل، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لكل دولة، والتسوية السلمية للنزاعات من خلال التفاوض أو الوساطة أو المصالحة أو التحكيم، إلخ: للمزيد أنظر:
- (54)O.A.U. Charter, p. 3.
- (55)اللجان كانت: اقتصادية واجتماعية؛ التعليمية والثقافية؛ الصحة، الصرف

الصحي والتغذية؛ دفاع؛ العلمية والتقنية والأبحاث. تمت إضافة لجنتين آخرين هي لجنة النقل والاتصالات، ولجنة الحقوقيين، في الجلسة العادية الأولى لمنظمة الوحدة الأفريقية. في عام 1964 كان من المتوقع أن تقوم لجنة الحقوقيين بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لكن هذه اللجنة أنشئت فقط كأداة للبحث القانوني، للمزيد أنظر:

- (56) M'baye & B. Ndiaye, "The Organisation of African Unity" in K. Vasak, ed., *The International Dimensions of Human Rights*, vol. 2 (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1982), p. 583 - 593.
- (57) 26 June 1981, OAU Doc. CAB/LEG/67/3, 21 I.L.M. 59 (in force 21 October 1986)
- (58). M'baye & Ndiaye, *Op.cit*, p. 33 - 599.
- (59). BERMAN & MURPHY, *Op.cit*, p. 4.
- (60) 55. JOHN MUKUM MBAKU, *INSTITUTIONS AND REFORM IN AFRICA: THE PUBLIC CHOICE PERSPECTIVE*, (1997), p. 189.
- (61). DIAMOND, *Op.cit*, p. 7-17.
- (62) Linz & Stepan, *Op.cit*, p. 16.
- (63). Diamond, Introduction: In Search of Consolidation, in *CONSOLIDATING THE THIRD WAVE*, *Op.cit*, xxviii.
- (64). DIAMOND, *Op.cit*, p. 7-17.
- (65) UMOZURIKE, *Op.cit*, p. 8.
- (66) Douglas Ray & Norma Bernstein Tarrow, Human Rights and Education: Overview, in *HUMAN RIGHTS AND EDUCATION* (Norma Bernstein Tarrow ed., 1987). p. 3.
- (67) UDHR, *Op.cit*, p. 26.
- (68) Aka, *supra* note 2, at 435 (quoting The U.N. Decade for Human Rights Education, U.N. GAOR, 49th Sess., Agenda Item 100(b), U.N. Doc. A/RES/49/184 (1995), p. 2.
- (69). Philip C. Aka, Education, Economic Development, and Return to Democratic Politics in Nigeria, 18 *J. THIRD WORLD STUD*, (2001), p. 21, 22.
- (70). Aka, *Op.cit*, p. 269-273.
- (71) Clapham, *Op.cit*, p. 424.
- (72). Makau wa Mutua, Redrawing the Map Along African Lines, *THE BOSTON GLOBE*, Sept. 22, 1994, p. 17.
- (73) JOHN J. STREMLAU, *THE INTERNATIONAL POLITICS OF THE NIGERIAN CIVIL WAR 1967-1970*, p. 273.

- (74) Clapham, Op.cit, p. 424.
- (75) Rachael L. Swarns, African Leaders Drop Old Group for One that Has Power, N.Y. TIMES, July 9, 2002, p. A3.
- (76) Rhoda E. Howard, Group Versus Individual Identity in the African Debate on Human Rights, in HUMAN RIGHTS IN AFRICA: CROSS-CULTURAL PERSPECTIVES, Op.cit, p. 159, 168.
- (77) NAOMI CHAZAN ET AL., POLITICS AND SOCIETY IN CONTEMPORARY AFRICA (3d ed. 1999), p. 108- 118.
- (78) Larry Diamond, Promoting Democracy in Africa: U.S. and International Policies in Transition, in AFRICA IN WORLD POLITICS: POST-COLD WAR CHALLENGES, p.250; (John w. Harbeson & Donald
- (79) Rothchild eds., 2d ed. 1995); John W. Harbeson, Externally Assisted Democratization: Theoretical Issues and African Realities, in AFRICA IN WORLD POLITICS, Op.cit, p. 235-62
- (80) AFRICA IN WORLD POLITICS, Op.cit, p. 11.
- (81) Salih Booker & William Minter, AIDS in Africa: Is the World Concerned Enough?, in GREAT DECISIONS 2002, p.71-77.
- (82) <http://www.africaaction.org/action/aids2002.pdf>.
- (83) Aka, Op.cit ,p. 161.
- (84) Kurt C. Campbell & Thomas G. Weiss, The Third World in the Wake of Eastern Europe, 14 WASH. Q. 96, 98, 104, 106 (1991).
- (85) CHRISTOPHER CLAPHAM, AFRICA AND THE INTERNATIONAL SYSTEM: THE POLITICS OF STATE SURVIVAL, (1996).p4.
- (86) CORRUPTION AND THE CRISIS OF INSTITUTIONAL REFORMS IN AFRICA (John Mukum Mbaku ed., 1998).
- (87) Ibid.

العدالة الانتقالية في ظل سيادة القانون

«بالتطبيق على الفترة الانتقالية لمرحلة ما بعد حكومة الإنقاذ الوطني في السودان»

Transitional justice under the rule of law

باحث

د. عمري علي سيد أحمد

المستخلص

تناولت الدراسة العدالة الانتقالية في ظل سيادة القانون. دراسة حالة الفترة الانتقالية لمرحلة ما بعد حكومة الإنقاذ الوطني في السودان. تمثلت مشكلة الدراسة في أن إغفال حكومة الفترة الانتقالية لوضع الأنظمة والقوانين التي توضح شروط وضوابط شغل وممارسة العمل السياسي سيعيق مسار تحقيق العدالة، من خلال المشكلة تمت صياغة الأسئلة التالية: على ماذا تركز العدالة الانتقالية في تحقيق الشرعية والديمقراطية، أيهما أهم، الممارسة المشروعة أم التمثيل المشروع؟ افترضت الدراسة: أن للأنظمة والقوانين دور بارز في سيادة القانون وتحقيق العدالة. إن السياسات الداخلية والخارجية تساهم في تحسين الأوضاع، غياب التطبيق الجيد للأنظمة والقوانين يؤدي إلى التدهور والانهيان. نبعت أهمية الدراسة من إبراز الدور الرئيسي والفعال لسيادة القانون في تحقيق العدالة الانتقالية، ومدى قدرتها على تحقيق الشرعية والديمقراطية وحفظ الأمن وحقوق الإنسان. هدفت الدراسة إلى وصف العلاقة بين العدالة الانتقالية وسيادة القانون، طرح الدراسة عدداً من النماذج الدولية، وصاغت رؤية لمستقبل العدالة الانتقالية في السودان. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن تحقيق العدالة الانتقالية وسيادة القانون تعتمد على نجاح الحكومة في تطبيق الأنظمة والقوانين. إن سوء السياسات الداخلية والخارجية أدى إلى تدهور أوضاع البلاد. قدمت الدراسة عدة توصيات منها أن سيادة القانون تعتمد على وضع وتطبيق الأنظمة والقوانين التي تحقق العدالة والإنصاف، ضرورة إصلاح السياسات الداخلية والخارجية لتحسين أوضاع البلاد والعباد.

Abstract

The study deals with transitional justice under the rule of law. a case Study for the transitional period for the post-national government of Sudan. The problem of the study was that the transitional government failure to lay down regulations and laws that clarify the conditions and controls for occupying and practicing political work would impede the course of achieving justice. Through the problem, the following questions were formulated: what is Transitional Justice based to achieving legitimacy and democracy, which is the most important legitimate practice or legitimate representation? The study assumes that systems and policies have a prominent role in the rule of law and the achievement of justice, the internal and external policies contribute to improving the situation, the absence of good implementation of regulations and laws leads to deterioration and collapse. The importance of the study stems from highlighting the main and effective role of

the rule of law in achieving transitional justice, and its ability to achieve legitimacy, democracy, security and human rights. The study aimed to describe the relationship between transitional justice and the rule of law, a number of international models of transitional justice have been proposed, a vision for the future of transitional justice in Sudan was formulated. The study followed the descriptive and historical curriculum. The study reached several conclusions, including that achieving transitional justice and rule of law depends on the government's success in implementing laws and regulations, the bad internal and external policies led to the deterioration of the country's conditions. The study made several recommendations, including that the rule of law depends on developing and implementing laws and regulations that achieve justice and fairness, the need to reform domestic and foreign policies to improve the country conditions.

المقدمة:

يتعلق موضوع العدالة الانتقالية بالمجتمعات التي عانت من ظلم الأنظمة الدكتاتورية، والتي عملت على تغييب وتعطيل الانظمة والقوانين التي أدت إلى احداث العديد من الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية، وتفشي الظلم، والمحسوبة، وتعتبر العدالة الانتقالية عملية سياسية تقوم على إصلاح الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتعمل على منع تكرار أخطاء الماضي، وتحقيق مصالحة وطنية جامعة تحفظ وحدة المجتمعات، والشعوب، من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون القائم على الاعتراف بكرامة الإنسان، وتحقيق الأمن، والاستقرار للشعوب.

وفي ظل غياب تطبيق مبدأ العدالة، وسيادة القانون، واجهت أغلب الدول انتفاضة شعبية في ظل سوء السياسات التي كانت تنتهجها، وتطبيقها للحكومات الدكتاتورية المستبدة، وأدت الى فشل هذه الحكومات في تحقيق العدالة، وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وأدت إلى ظهور الفساد، والمحسوبة والظلم، فوجدت الشعوب نفسها أمام خيار واحد لمعالجة هذه المشكلة وهو إسقاط هذه الحكومات، وإحداث تغيير تُحقق من خلاله الحرية والسلام والعدالة. وفي ظل هذه التغييرات تواجه الحكومات الانتقالية التالية للحكومات

الدكتاتورية المنهارة مهمة صعبة في إعادة إصلاح الدولة، وإعادة الثقة لدى المواطنين، ومن أصعب ما يواجه الحكومات الانتقالية التي تأتي بانقلاب عسكري، أو انتفاضة شعبية أنها تعتبر حكومات منقوصة أي أنها غير مكتملة الشرعية، لذلك تكون حكومات مقيدة لا يمكنها العمل بحرية مطلقة تمكنها من تحقيق العدالة الانتقالية إلا من خلال سيادة القانون، الذي يضمن مشاركة المجتمع في الحكومة الانتقالية، والذي يمنح شرعية ومصداقية للأعمال التي تقوم بها الحكومة لترسيخ مبدأ سيادة القوية للقانون، لتولد نوع من الثقة المتبادلة فيما بين الحكومة الانتقالية والشعب، وأما إذا ما تناست حكومة الفترة الانتقالية بأنها حكومة غير شرعية، وشرعت في العمل بنفس أخطاء الماضي فسيكون دورها هزيل ولن تتمكن من فرض هياكل الدولة التي تضمن من خلالها تحقيق الحرية، والعدالة، والمساواة، ولن تحقق الاستقرار. ولذلك لا يمكن لأحد أن يدعي بأن سياسات، وآليات العدالة الانتقالية وحدها سوف تجلب المصلحة الوطنية، وتحقق الإجماع الشعبي الكامل فلا بد لها من تطبيق مبدأ سيادة القانون الذي يلعب دوراً مفيداً في تطبيق خارطة الطريق، ويعمل أساساً لبناء مستقبل أفضل، هذا إذا ما اتفقنا على أن إيقاع عملية العدالة الانتقالية يختلف من دولة لأخرى، ويعتمد على الظروف الخاصة لكل مجتمع، ففي تشيلي، وجنوب إفريقيا شكلت المصارحة بالحقيقة، وتطبيق مبدأ المصالحة نقطة البداية للحكومة، وأما في اليونان، والعراق فقد تم تطبيق مبدأ المحاسبة، والعقاب، وتم البدء بأحكام الإعدام، في حين أن سيراليون عملت على المصارحة بالحقيقة مع العدالة الجنائية في نفس الوقت، وأما أوروبا الشرقية بدأت بعمليات التطهير، وفحص مرتكبي الانتهاكات، وأما في المغرب فقد تم تطبيق العدالة الانتقالية، وتطبيق مبدأ المحاسبة، والتعويض، وتطبيق قوانين حقوق الإنسان بدون أن يلجأ الشعب إلى الانتفاض وتغيير السلطة الحاكمة.

أولاً/ العدالة الانتقالية وسيادة القانون مدخل مفاهيمي مفهوم العدالة الانتقالية:

- مجموعة التدابير القضائية، وغير القضائية، التي قامت بتطبيقها دول مختلفة، من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتتضمن الملاحقات القضائية بلجان الحقيقة وبرامج جبر الضرر.⁽¹⁾
- مجموعة من الآليات القضائية، وغير القضائية التي تعمل على تقليص معاناة الجماهير، خاصة في الفترات الانتقالية، كما يفترض لها أن تسهم في تقليص الاحتقان المجتمعي من خلال كشف الحقيقة وإجلائها.⁽²⁾
- كامل نطاق العمليات، والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع

لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة، وإقامة العدالة، وتحقيق المصالحة وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على حد سواء مع تفاوت درجات المشاركة الدولية ومحاكمة الأفراد والتعويض والإصلاح⁽³⁾، وللعدالة الانتقالية عدد من المناهج منها:

1. مشاركة جميع الأطراف في تمكين الفاعلين المحليين، والمجتمع المدني.
2. المساءلة أمام المجتمع المدني لضمان وضع تدابير نظامية، وإدارية لتحقيق الأهداف الموضوعية.
3. عدم التمييز، والعدل في معاملة جميع الأطراف بغض النظر عن الجانب الذي ينتمي إليه.

تتميز العدالة الانتقالية بالعديد من الخصائص منها⁽⁵⁾:

- أ/ التركيز على الشمولية في التعامل مع إرث الانتهاكات فأهداف وأدوات العدالة الانتقالية تتجاوز المحاسبة المعروفة على انتهاكات حقوق الإنسان من خلال المحاكمات.
 - ب/ الأولوية التي يحظى بها التوازن، والإدماج فالعدالة الانتقالية لا تسعى إلى عدالة بأثر رجعي ولا تسعى إلى السلام على حساب حق الضحايا في العدالة بل تركز على توازن الأهداف.
 - ج/ التركيز على منهج يرتكز على الضحايا للتعامل مع ماضٍ عنيف سواء من حيث مساره أو نتائجه.
- يتطلب تحقيق العدالة الانتقالية وجود عدد من المقومات الرئيسية ويأتي في مقدمتها⁽⁶⁾:

1. وجود الإرادة السياسية لأنها تعتبر العنصر الدافع لتحقيق العدالة.
2. سيادة القانون والذي يتطلب معه استقلال السلطة القضائية.
3. الوعي المجتمعي وتطبيق مبدأ الاحترام.

للعدالة الانتقالية العديد من الأهداف منها⁽⁷⁾:

1. معرفة الحقيقة: وتقع هذه المهمة على عاتق لجنة تقصي الحقائق.
2. المحاسبة والقصاص: من خلال محاكمات جنائية للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.
3. التعويض وجبر الضرر والتأهيل: أي تعويض ضحايا القمع والمناضلين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان.
4. التطهير: إقصاء المسؤولين ممن أفسدوا في الحياة السياسية.
5. الإصلاح المؤسسي: إصلاح مؤسسات الدولة بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
6. المصالحة الوطنية: من خلال إزالة أسباب النزاع، والعنف، والصراع،

ومحو الأحقاد المتنامية.

تواجه العدالة الانتقالية عدة تحديات في معالجة الصراعات الهيكلية والتي تعود جذورها إلى:

1. الفقر، والجوع، والفساد، ونهب الموارد الطبيعية، وغير ذلك.
2. ميل مجال العدالة الانتقالية إلى التركيز على المظالم الاجتماعية والاقتصادية.
3. إن تقارير لجان الحقيقة غالباً ما تدعم رواية معينة عن الماضي، وتهمل، أو تتناسى روايات أخرى.
4. أن تكون مؤسسات الدولة السياسية، والقضائية متورطة في الجرائم، والمظالم التي تدعي السعي في معالجتها، وهنا يبرز دور الدولة العميقة في إعاقة مسار تحقيق العدالة الانتقالية⁽⁸⁾.

للعدالة الانتقالية عدة أنظمة وهي على النحو التالي:

أ/ **أنظمة العدالة الدينية:** يستخدم القانون الديني لوصف نظام من القوانين الدينية التي تطبق على الناس في حياتهم الخاصة، والعامّة، وليست القوانين التي تحكم الممارسات الدينية للمؤمنين ومن هذه القوانين، والتشريعات الشريعة اليهودية، ويطبق في إسرائيل، والمغرب، والقانون الكنسي المسيحي، ويطبق في دولة الفاتيكان، والقانون الهندوسي، ويطبق في بنغلاديش، وماليزيا، والقانون البوذي، ويطبق في بورما، والقانون الكونفوشيوسي ويطبق في الصين، والشريعة الإسلامية وتطبق في أكثر من خمسين دولة، وتعد واحدة من أقدم النظم القانونية، ومن أبرز التحديات التي تواجه الشريعة الإسلامية أنها وجدت قبل نشوء الدولة فالدولة تفترض أنها هي نقطة الانطلاق للسلطة القانونية، وهذا الأمر يتناقض مع الشريعة الإسلامية.

ب/ **أنظمة العدالة العرفية:** لا يوجد تعريف ثابت لمصطلح العدالة العرفية، وبشكل عام يشير المصطلح إلى القواعد، والمؤسسات التي ترتبط بالأعراف، والتقاليد التي تعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات القانونية التابعة للدولة، والتي تضطلع بتسوية النزاعات، وتنظيم السلوك الاجتماعي من خلال التحكيم، أو المساعدة الأخرى من أطراف أخرى، وتعرف بالعدالة التقليدية، أو المجتمعية، أو غير الرسمية ومن أمثلتها شيخ القرية، والعمدة وتهتم بتسوية النزاعات القائمة على الأراضي، والممتلكات، وقضايا الأسرة، وأحياناً المسائل الجنائية، وأفاد العاملون في مجال التنمية أن 80% إلى 90% من النزاعات اليومية في البلدان النامية تحل بواسطة الأنظمة والقوانين العرفية،

وقد اعترفت بعض الدول بالأنظمة العرفية، ودمجتها في النظام الرسمي كما كان الحال بالنسبة لحاكم الغاكاكا في رواندا، إلا أن هناك دولاً أدانت القوانين العرفية مثل باكستان.

ج/ أنظمة العدالة القانونية الرسمية: لجميع النظم القانونية الرسمية

تسلسل هرمي من القوانين وفي العديد من الدول يعتبر الدستور هو أعلى أشكال القانون، ويهدف إلى الحفاظ على المبادئ، والقيم الأساسية للمجتمع، وقد يشمل التسلسل الهرمي للقوانين السوابق القضائية للمحكمة الدستورية، والقانون الدولي، والمراسم، والأوامر الرئاسية، والمدونات، والتشريع العادي، والسوابق القضائية من المحاكم الابتدائية الأحكام السابقة، واللوائح التنفيذية، ويعتبر أكبر فرعين للقانون الرسمي هما القانون العام والقانون المدني، وتعمل أغلب الدول على الخلط فيما بين القانونين وهو ما يعرف بالقانون الهجين وهو ما قاد إلى الاستناد إلى السوابق القضائية.⁽⁹⁾

للعدالة الانتقالية عدة مبادئ:

أ/ مبدأ المحاسبة والعقاب: يرى البعض أن الفترة الانتقالية التي يطبق فيها

مبدأ المحاسبة والعقاب تعتبر أساس التغيير، وتحقيق العدالة القانونية، ويرى الاتجاه المعاكس لهذا المبدأ أن تطبيق مبدأ المحاسبة والعقاب يعطل مسار التنمية الاقتصادية، ولا يحقق مبدأ العدالة الانتقالية ويستند التيار المؤيد لهذا المبدأ في موقفهم على:

- 1) إن المسألة القانونية تفرض الكشف عن الحقيقة والأنصاف، فمن واجب النظام الحالي أخلاقياً أن يقوم بإدانة ومعاقبة المتهمين بالجرائم البشعة التي ارتكبت في حق الإنسانية.
- 2) تركز الديمقراطية وتقوم على احترام القانون لذلك من البديهي أن تتم البرهنة على ألا يعلو أحد على القانون وخاصة الشخصيات السامية والعسكرية ورجال الشرطة.
- 3) إن المسألة والمتابعة القضائية تمثل واجباً أخلاقياً تجاه الضحايا وأسرهم.
- 4) إن المسألة والمتابعة ضرورية لأنها تمنع رجال الشرطة، والجيش من انتهاك حقوق الإنسان كما أنها تعتبر ضرورية لتأكيد سلطة وسمو القيم الديمقراطية، وتشجع المواطنين على الاقتناع، والإيمان بها.
- 5) إن المسألة والمتابعة ضرورية إذا كنا نرغب فعلاً في بناء ديموقراطي قادر على البقاء والاستمرارية.
- 6) بالرغم من عدم متابعة العديد من الجرائم المرتكبة من طرف

الأنظمة الاستبدادية فإنه من الضروري على الأقل الكشف عن عمق، وخطورة الجرائم وحجمها، وتحديد المسؤولين عنها بهدف وضع لائحة شاملة لا يمكن الطعن في صدق محتواها لمختلف الجرائم وتعميمها ونشرها⁽¹⁰⁾.

ويمكن أن يضاف عنصر سابع إلى ما تقدم من نقاط وهو عنصر الثقة، فمن خلال تطبيق مبدأ المحاسبة، والعقاب يتولد لدى المواطنين شعور بالراحة، والاطمئنان، وتكسب من خلالها الحكومة ثقة الشعب.

ونستنتج مما سبق إن تحقيق مبدأ العقاب يعتمد على مدى مشاركة المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والتجمعات المهنية، والنقابات العمالية في حكومة الظلم، والفساد، والاستبداد، فإن اتفق الشعب على تطبيق مبدأ المحاسبة فهذا يعني محاسبة كل من عمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع النظام السابق وقام بتأييد النظام الدكتاتوري وساعده في تنفيذ مخططاتها وسعى لإكسابها الشرعية من خلال المشاركة في الانتخابات، والتصويت لهذا النظام، وناصر أعمالها الإجرامية، والقمعية التي نفذها خلال فترة حكمه للبلاد.

ب/ مبدأ المحاسبة والمصالحة: يرى البعض أن الفترة الانتقالية التي يطبق فيها مبدأ المحاسبة والمصالحة الوطنية من أنجح الفترات ذلك لما تحدثه هذه الفترة من تحقيق الرضا لدى الشعوب، وإشاعة نوع من التسامح وشفاء النفوس، ويرى الاتجاه المعاكس لهذا المبدأ أن هذا العمل يساعد على الإفلات من العقاب، والمحاكمة ويستندون في موقفهم على:

1. لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون مصالحة لذلك ينبغي على الأطراف الاجتماعية أن تتجاوز خلافاتها وتنسى الماضي.
2. لكي تكون هناك ديمقراطية ينبغي أن تقبل جميع الأطراف ضمناً أو علانية بعدم معاقبة جرائم الماضي.
3. انتهاك حقوق الإنسان قد مورس من قبل جميع الأطراف الحكومية، وأطراف المعارضة لذلك يمكن العفو العام عن الجميع وتجاوز مرحلة متابعة أحد أو كلا الطرفين قضائياً.
4. الجرائم التي ارتكبتها المسؤولون في الحكومات الاستبدادية قد تمت في تلك المرحلة اضطراراً لإستئصال الإرهاب، وهزم المتمردين، وإعادة النظام، والقانون، وأن هذه الإجراءات قد نالت قبول المواطنين حينها.
5. إن جميع الأطراف تتوزع بينهم مسؤولية الجرائم التي ارتكبتها

الأنظمة الإستبدادية لذلك فإنها مسؤولة عن نشأة، وشرعية هذه الأنظمة المستبدة.

6. يصبح العفو ضرورياً إذا كنا نرغب في بناء الديمقراطية على أُسس متينة لأن ترسيخ الديمقراطية، وتحقيقها أهم من معاقبة الأفراد⁽¹¹⁾. يعتمد نجاح تحقيق العدالة الانتقالية على الإصلاح المؤسسي والذي يقوم على⁽¹²⁾:
 1. فحص أهلية الموظف للتخلص من المستغلين، والفاستدين، ومعاقبتهم.
 2. الإصلاح الهيكلي للمؤسسات بحيث يصبح هناك ضمانات للمحاسبة، والاستقلالية، والشفافية.
 3. إصلاح الأطر القانونية أو إنشاء أطر جديدة كاعتماد تعديلات دستورية أو معاهدات دولية لحقوق الإنسان.
 4. نزع السلاح، وحل المنظمات والحركات، المسلحة، وإعادة دمج أفرادها في المجتمع، وتوفير العدالة.

مفهوم سيادة القانون:

- تعريف الأمم المتحدة: مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص، والمؤسسات، والكيانات، والقطاعات العامة بما في ذلك الدولة نفسها مسؤولين أمام قوانين صادرة علانية وتطبق على المجتمع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، ومتوافق مع المعايير، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان⁽¹³⁾.
- خضوع كل سلطة من سلطات الدولة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) لمبادئ القانون وكذلك التزام الأفراد بحدود القواعد القانونية فلا يجوز ممارسة أي عمل إلا وفقاً لحكم القانون⁽¹⁴⁾. تمثل سيادة القانون أهمية بالغة لأنها⁽¹⁵⁾:

1. تعمل على تهيئة بيئة ملائمة لتوفير سبل العيش الكريم والقضاء على الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصادية.
2. تضمن اتباع الإجراءات القانونية الواجبة ووضع وسائل إنصاف فعالة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان.
3. تكفل حماية جميع حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حماية الأراضي والممتلكات، ضمان الاستغلال الجديد للموارد الطبيعية.

يرتبط مفهوم سيادة القانون بعدد من المفاهيم:

- سيادة القانون والأمن البشري والوطني: تركيز الأمن على توفير الحماية للمواطنين أفراداً وجماعات.
- سيادة القانون وحقوق الإنسان: يعملان على تحقيق التوازن الفعال بين

- المصالح الجماعية والفردية.
- سيادة القانون والسلطة والسياسة: تحديد القواعد الحامة للعلاقة بين أصحاب السلطة والأقل سلطة.
- سيادة القانون والعدالة الانتقالية: الآليات المتنوعة التي يتم من خلالها التصدي لانتهاكات الماضي. (16)
- تتمثل القواسم المشتركة لسيادة القانون في إن الذي يحكم العلاقات في المجتمع هو القانون نفسه وليس الرأي التحكمي للأفراد وأن جميع أفراد المجتمع بما في ذلك الدولة وموظفوها خاضعون بقراراتهم وتصرفاتهم لنفس القانون، وأن الكل مسؤول عن أفعاله وتصرفاته ضمن القانون وأن الجميع متساوون في هذه المسألة. (17)

يتضمن منهج سيادة القانون على ثلاثة عناصر أولها تعزيز المساءلة وتوطيد القواعد من خلال العدالة الانتقالية، ثانيها بناء مؤسسات القضاء والأمن من أجل تعزيز الثقة، ثالثها التركيز على العدالة والمساواة.⁽¹⁸⁾

لسيادة القانون عدة مبادئ منها احتكار الدولة لاستخدام القوة، وأن يشعر الأفراد بالأمان من الناحية الشخصية وفيما يخص ممتلكاتهم، إن الدولة ملزمة بموجب القانون ولا تستطيع اخذ قرارات تعسفية حيث يجب أن يكون سلوك الدولة متلامزماً مع القواعد المراعية للإجراءات، التوافق والإجماع على هيئة القانون، أن يمتلك الأفراد وسيلة مفيدة للوصول إلى نظام قانوني فعال ونزيه، على الدولة أن تحمي حقوق الإنسان والحريات، أن يعتمد الأفراد على مضمون القانون في تسيير حياتهم اليومية وعلى وجود مؤسسات العدالة.⁽¹⁹⁾

لتطبيق مبدأ سيادة القانون العديد من الفوائد منها⁽²⁰⁾:

1. تحقيق السلام والأمن والعدالة وحماية حقوق الإنسان
 2. تعزيز القانون والنظام، وتعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة،
 3. التصدي للفقر، حماية الأمن البشري وإدارة النزاع وتعزيز السلام
 4. رفع القدرة على الصمود أمام جميع التهديدات.
- لتطبيق مبدأ سيادة القانون لا بد من توفر عدد من الشروط منها⁽²¹⁾:
1. الفصل بين السلطات واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان.
 2. حكم الشعب والمساواة بين الجميع والحرية الفكرية.
 3. الشفافية والنزاهة في الحكم والسيطرة الشعبية وحرية الرأي والصحافة.
 4. عدم عسكرة المجتمع والتنظيم الديمقراطي للإدارة وتطبيق مبدأ حياد الإدارة.

5. تطبيق مبدأ الشرعية وتدرج الأعمال القانونية ومبدأ العدالة الاجتماعية لتحقيق مبدأ سيادة القانون يجب أن تتوفر الشرعية والديمقراطية وحقوق الإنسان⁽²²⁾:

- الشرعية: الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة.⁽²³⁾
- الديمقراطية: إشراك المواطنين في عملية صنع القرار في المجتمع.
- حقوق الإنسان: حماية الأفراد من التدخلات التعسفية والمفرطة في حرياتهم وحقوقهم.⁽²⁴⁾

علاقة سيادة القانون بتحقيق العدالة خلال الفترة الانتقالية:

- أ. تعد سيادة القانون أساساً للتعبير عن الإرادة الجماعية وذلك من خلال تحديد السلوك المرفوض والمقبول
- ب. تعد سيادة القانون أساساً للثقة لأن تحقيق العدالة يتوقف على قدرة المواطنين على منح الثقة للسياسيين.
- ج. تعد سيادة القانون أساساً لاحتكار الاستخدام المشروع للقوة لأن قمة العدالة في أن تكون القوة للقانون.
- د. تعد سيادة القانون أساساً لتساوي الحقوق لأن العدالة تقتضي تساوي جميع المواطنين أمام القانون.
- هـ. تعد سيادة القانون أساساً للنظام الاجتماعي لأنه المطور للديمقراطية.⁽²⁵⁾

ثانيا/ نماذج دولية للعدالة الانتقالية النموذج المغربي للعدالة الانتقالية:

تعتبر المغرب من أوائل الدول العربية التي طبقت العدالة الانتقالية، كان ذلك في العام 2004م وتكونت بموجبها هيئة الإنصاف والمصالحة وعملت على كشف الحقائق ودفن التعويضات لأسر الضحايا، ولكن هذه العدالة الانتقالية بقيت محدودة الأثر لأنها لم تقم بتغيير النظام ولم يتم معها تغيير للسلطة الحاكمة.

ويرجع أساس المشكلة المغربية إلى العام 1973م هذا العام الذي أقتيد فيه ثمانية وخمسون عسكرياً إلى ثكنات (تازمامرت) النائبة ليوواجهوا الموت البطيء ولم يعد منهم سوى سبعة وعشرين فقط، كما اطلق سراح زوجة الجنرال محمد اوفقيير وزير الداخلية السابق والذي توفي على نحو غامض في العام 1972م وابن عمه وستة من أطفاله وثلاثة إخوة كانوا قد اختفوا في العام 1973م واحتجزوا في مواقع مختلفة بالإضافة إلى ما يزيد عن ثلاثمائة شخص يرجع اعتقال أغلبهم إلى الفترة التي ضمت فيها المغرب الصحراء

الغربية في عام 1975م وأغلب هؤلاء عادوا للظهور في العام 1991م وبالرغم من إطلاق سراحهم إلا أنهم لم ينالوا كامل حريتهم فأمروا بعدم التحدث ونسيان الماضي ووضعوا تحت المراقبة ومنعوا من السفر لخارج المغرب.⁽²⁶⁾

وفي سياق الضغط الدولي والمحلي باشرت السلطات السياسية في المغربية تبني شروط جديدة للممارسة السياسية تقوم على التصفية التدريجية للفظ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذي شكل نقطة سوداء في مسيرة النظام السياسي المغربي، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات والتدابير التي أتخذت في اتجاهات مختلفة ومتوازية بدءاً بالسماح بتأسيس جمعيات تدافع عن حقوق الإنسان وإدخال إصلاحات متفرقة ذات دلالات قوية كإلغاء كل ما من شأنه أن يعود إلى المرحلة الاستعمارية وإجراء تعديلات مست بعض القوانين كالقانون الجنائي لسنة 1991م وسنة 2003م رغبة في تمتع المرأة ببعض الحقوق وكذلك مصادقة المغرب على بعض الاتفاقيات والإشارة إليها في ديباجة دستور 1992م. ويبقى الجانب الأكثر بروزاً في هذه الإجراءات كلها وهو بناء الأجهزة والمؤسسات التي تمت وفق استراتيجية محددة فتم على التوالي تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990م وخلق وزارة مكلفة بحقوق الإنسان سنة 1993م وإحداث مؤسسة ديوان المظالم سنة 2001م وصولاً إلى إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة في نوفمبر 2003م بغرض تصفية ما مضى من الانتهاكات الجسيمة.⁽²⁷⁾

ونستنتج مما سبق ان نجاح تجربة العدالة في المغربية خلال الفترة الانتقالية قد اعتمدت على تطبيق مبدأ المحاسبة والمصالحة وتعويض الضحايا أو أسر الضحايا.

النموذج الجنوب إفريقي للعدالة الانتقالية:

تعتبر التجربة الجنوب إفريقية من أنجح تجارب العدالة الانتقالية فبعد ثلاثين عاماً من الصراع المسلح 1960-1990م الذي قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ضد نظام التمييز العنصري (الابارتايد) دخلت البلاد مرحلة انتقال ديمقراطي سنة 1990م وانتهت فترة حكم التفرقة العرقية والنظام العنصري وذلك بعد وصول زعيم الأقلية البيضاء دوكليرك إلى السلطة حيث رفع هذا الأخير الحظر عن نشاط حزب المؤتمر الوطني وأطلق سراح الزعيم نيلسون مانديلا بعد 27 سنة من السجن.

وقد أعد دوكليرك ونيلسون مانديلا مخططاً انتقالياً رفعت بموجبه العقوبات الدولية عن جنوب إفريقيا وتم تبني دستور انتقالى سنة 1993م

ثم نظمت انتخابات متعددة الأعراق سنة 1994م فاز بها المؤتمر الوطني الإفريقي وانتخب مانديلا رئيسا لجنوب إفريقيا وعلى إثر ذلك تمت عملية المصالحة الداخلية وأقربها تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة عام 1994م والتي اهتمت بكتابة التاريخ اعتمادا على قصص الضحايا وطلب من المسؤولين عن الانتهاكات الكشف عما ارتكبه من جرائم وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وصفح عنهم الضحايا، حيث تقدم نحو 20 ألف بشهاداتهم وطلب 7000 شخص العفو.

كانت قضية العفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة من أهم نقاط المفاوضات حول الانتقال الديمقراطي وقد تم التوصل إلى تسوية ترى أن العفو يمكن أن يتم بالنسبة للأعمال الإجرامية التي تمت بهدف سياسي وكان لها علاقة بنزاعات الماضي وبعد نقاش واسع من المجتمع المدني ومؤتمرين دوليين عقدا حول سياسات العدالة الانتقالية في دول أخرى للاستفادة من تجاربها صادق برلمان جنوب إفريقيا في منتصف عام 1995م على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة الذي أسس للجنة الحقيقة والمصالحة.

فجاح تجربة جنوب إفريقيا في العدالة الانتقالية بدأت قبل تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة وذلك من خلال الاتفاق على الانتقال السياسي وتحقيق بناء ديمقراطي دائم ومستمر غير أنه بفضل تلك اللجنة عرف جزء مهم من الحقيقة وترسخ الانتقال الديمقراطي وتم جبر ضرر عدد كبير من الضحايا إلى حد كبير بمجرد معرفة الحقيقة والاعتراف الجماعي والرسمي بمعاناتهم وساعدت عدة عوامل على نجاح لجنة الحقيقة والمصالحة منها التأسيس لنظام جديد قائم على العفو عن مرتكبي ومسؤولي انتهاكات وجرائم الماضي من خلال مساهمتهم في الكشف عن الحقيقة، مما ساهم بشكل كبير في نجاح التحقيقات. (28)

ونستنتج مما سبق أن نجاح تجربة العدالة في جنوب إفريقيا خلال الفترة الانتقالية قد ارتكزت على تطبيق مبدأ المحاسبة والمصالحة فلم تقم الحكومة بإعدام أي شخص بالرغم من بشاعة الجرم الذي ارتكب وقاد إلى قيام الفترة الانتقالية.

النموذج الرواندي للعدالة الانتقالية:

منذ نهاية الخمسينيات والى بداية التسعينيات من القرن الماضي وبعد الخروج من الحقبة الاستعمارية دخلت رواندا مرحلة جديدة من النزاع العرقي بين اغلبية الهوتو واقلية التوتسي، وقد دفعت رواندا ثمنها باهضا للفتنة التي خلفها الاستعمار والذي ميز فيها المستعمر قبيلة التوتسي على الهوتو ومن ثم عمل على تغذية الخلاف فيما بينهما مما ولد فيهما شعورا بالكراهية والحقد والسعي للانتقام في اقرب فرصة هذا إلى جانب تأثير بعض الدول الاقليمية والغربية والتي عملت على مساعدة ودعم عنصر على حساب الآخر مثل دولة اوغندا وفرنسا وامريكا وبلجيكا مما كان لها دور بارز وكبير في تفاقم الاوضاع داخل اقليم رواندا بدلا من تخفيف حدة الوضع ولأن تدخلها في الغالب كان بدافع المصالح الاستراتيجية في منطقة البحيرات الكبرى تحت غطاء ومظلة العمل الانساني.

ونتيجة لذلك فقد شهدت رواندا العديد من المجازر في تاريخها كانت اولها في العام 1959م والتي قام بها الهوتو ضد التوتسي وبعدها في العام 1990م عندما هاجمت الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة التوتسي اللاجئين في اوغندا الحكومة الرواندية بقيادة الهوتو واستمرت حتى العام 1993م حين وقعت اتفاقية السلام أروشا بتنزانيا والتي تضمن بروتوكولها العديد من الشروط كان أهمها إيقاف إطلاق النار إلا أنه لم يتم تفعيل أهم هذه البنود لأنه وبعد سقوط طائفة الرئيس الرواندي هبياريماننا اشتعلت الحرب من جديد في 6 ابريل 1994م، وخلفت أبشع مجزرة سجلت في تاريخ رواندا لقصر مدتها 100 يوم وفظاعة نتائجها والتي سجلت حوالي مليون قتيل، ولم تتوقف إلا عندما تم تفعيل اتفاقية أروشا وسيطرة الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة التوتسي على زمام الأمور.⁽²⁹⁾

وبعد كل هذه المجازر نجحت الحكومة الرواندية في تحقيق العدالة الانتقالية وذلك من خلال فهم وإدراك الرئيس بول كاغامبي بان مسار التفرقة العنصرية وسياسة المحاسبة والعقاب لن تؤدي إلا لإراقة المزيد من الدماء والحروب والتراجعات فاختر مسار التنمية والوحدة المرتكزة على مبدأ المحاسبة والمصالحة.

وعمل على إنشاء نموذج شمولي يقوم على أساس الهوية الوطنية الواحدة وزيادة اللامركزية والاعتماد على عقود الأداء السنوية على جميع المستويات الحكومية لخلق حوافز لمساءلة القطاع العام وتحقيق الأهداف الإنمائية ووضع رؤية عام 2020م والتي تقوم على عدد من الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية

الاقتصاد والحد من الفقر والاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي واستراتيجية الحد من سوء التغذية والاستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ.⁽³⁰⁾
ثالثاً/ العدالة الانتقالية في ظل سيادة القانون لمرحلة ما بعد التغيير السياسي في السودان:

بعد ثلاثين عاماً من الحكم الدكتاتوري القائم على الظلم والاستبداد والفساد، عانى الشعب السوداني أشد أنواع العذاب من القتل العمد والإبادة والاسترقاق والاتجار بالبشر والتهجير المتمثل في إبعاد السكان عن مناطقهم الأصلية والسجن والحرمان والتعذيب والاعتصام والاضطهاد والاختفاء القسري والعنصرية والقبلية والجهوية والعديد من الأفعال اللاإنسانية بالإضافة إلى الظلم المتمثل في سرقة الأموال ونهب ثروات البلاد ومصادرة الأراضي بالإضافة إلى الفصل التعسفي من الخدمة بهدف تنفيذ سياسة التمكين وتنفيذ سياسات الخصخصة وإنشاء الشركات الوهمية لغسيل وتهريب الأموال وتهريب الذهب، كما انتشرت المخدرات ودخلت البلاد دون حسيب أو رقيب، ودفع خلالها الشعب ثمناً غالياً في شتى جوانب الحياة.

سقطت حكومة الإنقاذ الوطني والمسمية بحكومة الوفاق الوطني بواسطة ثورة شعبية قام بها أغلب أفراد الشعب مطالبين بنقل سلطة النظام إلى القوات المسلحة (الجيش)، ونتيجة لهذه الضغوطات والمطالب الشعبية استجاب الجيش لمطالب الشعب واستلم السلطة بتاريخ 2019/4/9م، لكن قيادته الأولى لم تستمر طويلاً نظراً لعدم وجود المعرفة والخبرة ولأن المجلس العسكري لم يحسن التعامل مع المهمة الجديدة الملقاة على عاتقه، وبكثرة الضغوطات الشعبية على المجلس العسكرية تم تغيير المجلس العسكري الأول بعد أقل من 24 ساعة وانتقلت السلطة إلى المجلس العسكري الثاني والذي تفادى بعض أخطاء المجلس العسكري الأول فتعامل بحكمة ولين إلى حد ما ولكنه واجه صعوبة في تنفيذ الطلبات الأحادية التي قدمتها فئة معينة ممثلة لجزء من الشعب، والتي لم تجمع عليها باقي القوى والأحزاب السياسية فشكلت هذه الأخطاء مجتمعة سبباً كافياً لقيام ثورة ثالثة مطالبة بنقل السلطة من المجلس العسكري الثاني إلى مجلس مدني.

ويشير واقع التغيير الحالي إلى عدم إدراك أغلب الأطراف بحقيقة عمق وخطورة الأزمة السودانية ويتضح ذلك من خلال تركيز القوى الشعبية والسياسية والعسكرية على هوية الأشخاص وعدد المقاعد التي سيتشكل منها مجلس الفترة الانتقالية دون وضع شروط وضوابط لمرشحي المجلس الانتقالي ودون الاهتمام بالكيفية التي يجب أن تدار بها البلاد خلال الفترة الانتقالية فارتكزت نقاط الخلاف على نسبة التمثيل للقوى المدنية والعسكرية في المجلس

الانتقالي ما أخرج الثورة عن مسار المطامح وقادها إلى طريق المطامع. يشير واقع الأزمة السودانية إلى أن السودان قد مر بفترة انتقالية سابقة في العام 2005م وفشل خلالها في تحقيق العدالة الانتقالية ولم ينفذ دستور الفترة الانتقالية الذي تمت صياغته، هذا الفشل الذي أدى إلى انفصال جنوب السودان، واليوم يمر السودان بمرحلة انتقالية خطيرة يتطلب معها وجود الوعي والإدراك والإرادة الشعبية لتحقيق العدالة في ظل وجود الأنظمة والقوانين التي تقوم على مبدأ المحاسبة والمصالحة وترسم فيها هياكل الدولة وطرق التعيين وتحدد فيها واجبات الحكومة والشعب والآليات التي ستعمل من خلالها.

الرؤية المستقبلية للعدالة الانتقالية في السودان:

مما سبق ومن خلال ما تمت الإشارة إليه من واقع الحال السوداني ومن خلال ما تم التطرق له من النماذج الدولية يتضح أن مستقبل العدالة الانتقالية يعتمد على عدة أمور منها:

واجبات حكومة الفترة الانتقالية:

يجب على حكومة الفترة الانتقالية المحافظة على الأمن وذلك لضمان استمرار التسيير الجيد لأمر البلاد، وإحكام الرقابة على ممارسة العملية السياسية، وتحقيق الديمقراطية، لحماية الشعب وتوجيهه إلى الاتجاهات والمسارات التي تضمن تحقيق العدالة الانتقالية من خلال المشاركة الفاعلة والمتساوية والحكم الراشد لحفظ حقوق الإنسان، كما يجب عليها أن تحافظ على العهود والمواثيق الداخلية والدولية التي تصب في مصلحة البلاد وإعادة النظر فيما دون ذلك، وإجراء التحقيقات اللازمة مع كل من يثبت تورطه في انتهاكات حقوق الإنسان والتعدي على المال العام، وأن تستبعد جميع القوى السياسية غير النزيهة بجميع مسمياتها.

واجبات المواطن خلال فترة العدالة الانتقالية:

يجب على المواطن السوداني أن يدين بالولاء لجمهورية السودان وأن يعمل على نشر الوعي لتوضيح أهمية متطلبات المرحلة الانتقالية، وأن يدافع عن الوطن وأن يحافظ على المشاركة الفاعلة والسلامية والتي تحقق العدالة الانتقالية، وأن يحترم القانون، ويتعاون مع الأجهزة الأمنية، وأن يشارك بفاعلية في العمل السياسي لتنمية البلاد، وأن يحافظ على الأموال والممتلكات العامة ويفي بالالتزامات القانونية والمالية نحو الدولة، ويتجنب الفساد والتخريب ويحول دون حدوثها، وأن يحافظ على البيئة الطبيعية، وأن ينبذ العنف ويعمل على تحقيق التوافق والإخاء والتسامح بين جميع أهل السودان.

آليات تحقيق العدالة الانتقالية في ظل سيادة القانون في السودان: القانون والتشريع:

يعتبر دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م من أفضل الدساتير فقد أشار في الفصل الأول والثاني⁽³¹⁾:

1. محور السيادة: أن السيادة للشعب وتمارسها الدولة طبقاً لنصوص هذا الدستور
2. محور المبادئ الأساسية للدستور: تؤسس وحدة السودان على الإرادة الحرة لشعبه، وسيادة حكم القانون والحكم الديمقراطي اللامركزي والمساءلة والمساواة والاحترام والعدالة، الأديان والمعتقدات والتقاليد والأعراف هي مصدر قوة الشعب، أن التنوع الثقافي والاجتماعي للشعب السوداني هو أساس التماسك القومي ولا يجوز إستغلاله لإحداث الفرقة، تستمد سلطة الحكم وصلاحياته من سيادة الشعب وإرادته.
3. محور التشريع: يعتمد التشريع على الشريعة الإسلامية والإجماع والتوافق الشعبي والأعراف.
4. محور العدالة الاجتماعية: وضع استراتيجيات وسياسات تكفل العدالة الاجتماعية بين أهل السودان كافة عن طريق تأمين سبل كسب العيش وفرص العمل وتشجيع التكافل والتعاون والعمل الخيري، وألا يحرم أي شخص مؤهل من الالتحاق بأي مهنة أو عمل بسبب الإعاقة.
5. محور الاقتصاد الوطني: القضاء على الفقر وضمان التوزيع العادل للثروة وتحقيق مستوى كريم من الحياة وتحقيق الرخاء من خلال زيادة الإنتاج وتشجيع السوق الحر ومنع الاحتكار وتعزيز التكامل الاقتصادي.
6. محور القيم والطهارة العامة: حماية المجتمع من الفساد والجنوح والشُرور الاجتماعية وترقية المجتمع كله نحو القيم الاجتماعية الفاضلة، وأن تسن الدولة القوانين وتنشئ المؤسسات للحد من الفساد والحيولة دون إساءة استخدام السلطة لضمان تحقيق العدالة والمساواة في الحياة العامة.
7. محور الصحة العامة: تطور الدولة الصحة العامة وتضمن الرعاية الصحية الأولية مجاناً لكافة المواطنين.
8. محور المفروضات المالية: لا تفرض رسوم أو مستحقات مالية إلا

- بموجب قانون، والزكاة فريضة على المسلمين.
9. محور المصالحة العامة: تبدر الدولة عملية شاملة للمصالحة الوطنية وتضميد الجراح من أجل تحقيق التوافق الوطني والتعايش السلمي بين جميع السودانيين.
10. محور الحقوق: حق الإنسان في العقيدة والعبادة، والحياة والكرامة والإنسانية، والحريّة الشخصية، والحرمة من الرق والسخرية، والتعذيب، والحق في التقاضي، وحرية التعبير والإعلام، وحرية التجمع والتنظيم، وحق الاقتراع، وحرية التنقل والإقامة، وحرية التملك، أو لحق في التعليم، والرعاية الصحية، وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، وحرية المجموعات العرقية والثقافية، وحرمة الحقوق والحريات.

الشروط التي يجب توفرها في القادة السياسيين وممارسي العمل السياسي لتحقيق العدالة الانتقالية:

أن يكون القائد السياسي مدنياً وليس عسكرياً ويستثنى من ذلك وزير الدفاع ووزير الداخلية، وألا يكون من قادة المؤتمر الوطني أو قادة أحزاب القوى السياسية التي شاركت الحكومة السابقة في الحكم، ويفضل ألا يكون منتمياً ولا موالياً لأي حزب سياسي، وأن يكون مشهوداً له بالأمانة والنزاهة ورجاحة العقل في حال ثبت انتمائه لأي حزب سياسي، وأن يحمل الجنسية السودانية فقط وألا يكون حاملاً لأي جنسية أخرى لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وألا يكون قريباً من الدرجة الأولى لقيادات النظام السابق أو قادة الأحزاب والتجمعات السياسية، وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وأكاديمياً وأن يكون لديه خبرة علمية أو عملية في المنصب الذي سيشغله.

آليات أجهزة القضاء القومي في تحقيق العدالة الانتقالية:

حتى تضمن تحقيق العدالة الانتقالية في ظل سيادة القانون يجب على حكومة الفترة الانتقالية أو حكومة الإصلاح، أن تقوم بعزل القيادات التابعة للنظام السابق وأن تسرح جميع الرؤساء والمسؤولين العاملين في الجهاز القضائي عن الخدمة وأن تقوم بإعادة تشكيل رموز النظام القضائي بناء على انتخابات شرعية ونزيهة يقوم بها جميع القضاة والمحامون دون سواهم، كما يجب أن يتم إقرار واعتماد الحقوق التالية:

يجب أن يتم استبدال كلمة المتهم بكلمة المشتبه وألا يتم توجيه الاتهام إلا بعد ثبوت الإدانة، وأن يمنح المشتبه أو المتهم الحق في الامتناع عن الكلام إلى حين وصول من يرتضي أن يمثل قانوناً، وألا يتم استخدام العنف مع المشتبه بهم أو المتهمين، مع ضرورة وجود ممثل للنيابة في قسم الشرطة، وضرورة

تفعيل العلاقة فيما بين النيابة والشرطة، بالطرق التي تمكن من استخدام التكنولوجيا الحديثة في أعمال القضاء، كل ذلك في ظل احترام مبادئ سيادة القانون والذي يقوم على أساس منع الاتهام والتجريم حتى تثبت الإدانة.

آليات السلطة السيادية والأمنية في تحقيق العدالة الانتقالية:

يجب إقالة جميع القيادات السيادية والأمنية ومدراء مكاتبهم المحسوبين على النظام السابق وإلغاء جميع الأنظمة والقوانين التي أعاقت عمل هذه الأجهزة، ومكنت عناصر النظام السابق من التمكين والسيطرة على هذه الأجهزة، وعمل انتخابات حرة ونزيهة لاختيار القادة والمدراء، انتخابات يشارك فيها جميع الأفراد العاملين في هذه المؤسسات والجهات والوزارات، لينتخب الأطباء والصيدالة وزير الصحة والقيادات الصحية، وينتخب المعلمون وزير التربية والتعليم، وأن ينتخب أساتذة الجامعات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وأن يتم تطبيق هذه الانتخابات على باقي مؤسسات الدولة بنفس النسق والنمط، أما فيما يخص وزارة الدفاع والداخلية فيجب أن يتم إنشاء مجالس عليا من كبار الضباط لإدارة وضبط شؤون الأمن والدفاع وتختص بشؤون الترقيات والإقالات والإحالات وتعيين الوزراء والقادة والمدراء.

الآليات الشعبية:

لتحقيق العدالة الانتقالية يجب أن تعي الحكومة الانتقالية طبيعة التكوين السياسي والشعبي والمجتمعي وألا تنحاز إلى فئة معينة دون أخرى، كما يجب ألا تكون الآلية الشعبية محصورة على فئة معينة أو حزب معين أو جنس معين أو تجمع معين فيجب أن تضم جميع الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الشبابية والطلابية والنسائية، وعلماء الدين والثقافة والعلم، والشخصيات القبلية والاجتماعية، وأن تقوم الحكومة بحل أو تجميد عمل جميع الأحزاب والتجمعات الصغيرة لدفعها للاندماج مع بعضها البعض وذلك بهدف تقليص عدد الأحزاب والتجمعات التي يتجاوز عددها الثمانين، وأن تعمل على تأسيس لجان انتقالية مجتمعية وشعبية تمهيداً لضبط الصفوف وإعادة التنظيم.

المبادئ الأساسية التي تتشكل بموجبها اللجان الانتقالية:

يجب أن تتشكل هذه اللجان وفق الخطط الاستراتيجية التي تضعها حكومة الفترة الانتقالية، وذلك لتسهيل عملية تحدد أهدافها ومهامها ومعرفة متطلباتها ولكي تعرف ما لها وما عليها، كما يجب أن يتم اختيار أعضاء هذه اللجان بدقة ونزاهة وأمانة، وأن يتم تحديد الإطار الزمني لعمل هذه اللجان.

الخاتمة:

تناولت الورقة العدالة الانتقالية من حيث المفهوم والمناهج والخصائص والمتطلبات والمبادئ والأهداف والتحديات والأنظمة، وتناولت سيادة القانون

من حيث المفهوم والأهمية والمفاهيم المرتبطة بمفهوم سيادة القانون والمبادئ والفوائد والشروط والمتطلبات وعلاقة سيادة القانون بتحقيق العدالة.

استعانت الورقة بعدد من التجارب الدولية وتناولت تجربة دولة المغرب ودولة جنوب إفريقيا ورواندا ومن خلال هذه التجارب تم رصد عدد من المبادئ الأساسية التي استندت عليها هذه الدول في تحقيق العدالة الانتقالية وسيادة القانون، كما سعت الورقة إلى الاستفادة من هذه التجارب وتطبيق هذه المبادئ على الفترة الانتقالية لدولة السودان.

تطرقت الورقة للعدالة الانتقالية في ظل سيادة القانون لمرحلة ما بعد الإنقاذ الوطني وسردت باختصار السليبات التي انتابت فترة حكم الإنقاذ وأدت إلى قيام الثورة الشعبية التي كانت سبباً في سقوط الحكومة.

خلصت الورقة إلى وضع رؤية مستقبلية تحقق من خلالها العدالة الانتقالية في ظل سيادة القانون، وذلك من خلال توضيح واجبات كل من الحكومة والمواطن وآليات تحقيق العدالة الانتقالية و رصدت عدد من الشروط التي يجب توفرها في قادة وممارسي العمل السياسي وآليات إصلاح مؤسماً الدولة خلال الفترة الانتقالية.

النتائج:

1. أن تحقيق العدالة الانتقالية يتطلب نجاح نظام الحكومة الانتقالية في تطبيق الأنظمة والقوانين.
2. أن مشكلة السودان مشكلة عميقة ومتجذرة ويشترك فيها أغلب أفراد الشعب ولا يصلح معها سياسة العقاب.
3. أن سوء السياسات الداخلية والخارجية وغياب الخطة الاستراتيجية للسودان أدت إلى تدهور أوضاع البلاد.
4. أن تعيين الأفراد بعيداً عن الأطر القانونية وإغفال الشروط والضوابط تؤدي إلى فشل الحكومة.
5. أن العمل على خلق حكومات (تكنوقراط / بيروقراط) وفرضها على الجميع لن يحقق العدالة الانتقالية.
6. أن حكومة الفترة الانتقالية هي حكومة منقوصة الشرعية ومؤقتة، وأنها حكومة انتقالية وليست انتقالية.

التوصيات:

1. سيادة القانون تعتمد على وضع الأنظمة والقوانين التي تحقق العدالة والإنصاف، ومن ثم التطبيق الجيد لها.
2. تطبيق الأنظمة والقوانين التي تنحاز لمبدأ المصالحة والتعويض وجبر الضرر، وبعيداً عن الانتقام والتشفي.
3. وضع أنظمة وقوانين وخطط استراتيجية في محور السياسات الداخلية والخارجية لتحسن أوضاع البلاد.
4. تعيين المسؤولين وفق قوانين وشروط وضوابط صارمة أهمها أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة.
5. يجب أن يتم ترشيح وانتخاب أفراد الحكومة من العاملين في داخل القطاعات الحكومية ومؤسسات الدولة.
6. يعتمد تحقيق العدالة الانتقالية في ظل سيادة القانون على الممارسة المشروعة وليس التمثيل المشروع.

المصادر والمراجع:

- (1) ماهي العدالة الانتقالية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية WWW.ICTJ.ORG
- (2) علاء شلبي، العدالة الانتقالية: في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014م، ص 25
- (3) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، رقم S/2004/616، ص 6
- (4) ياسمين سوكا، النظر إلى الماضي والعدالة الانتقالية بناء السلام من خلال كشف المسؤوليات، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 88، العدد 862، يونيو/حزيران 2006، ص 28
- (5) عبد الاله القباني، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018م، ص 10
- (6) إبراهيم ملكي، آليات تنفيذ العدالة الانتقالية خلال مرحلة الانتقال السياسي في سوريا، أكاديمية قاسيون، 25/2/2019م، ص 12
- (7) نور نهاد محمد، السياقات الاجتماعية - السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، رسالة ماجستير غير منشورة، في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016م، ص 34
- (8) نهى أبو الذهب، سياسات العدالة الانتقالية في السياقات السلطوية: الحالة المصرية، معهد بركنجز، الدوحة، 2017م، ص 2
- (9) ليان مكاي، نحو ثقافة سيادة القانون، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2015م، ص 97
- (10) المصدر السابق، ص 17
- (11) صامويل هنتنغتون وآخرون، الإفلات من العقاب وإشكالية الانتقال الديمقراطي، منشورات الأفق الديمقراطي، 2004م، ص 16
- (12) دليل العدالة الانتقالية، ماهي؟ لماذا؟ كيف؟ نشر الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 2014/4/29 WWW./M.FACEBOOK.COM
- (13) سيادة القانون، سلسلة أدلة الدولة المدنية الديمقراطية، المركز اليمني لقياس الرأي العام، ص 6 WWW.YEMENPOLLING.ORG
- (14) سهر حسن هادي، مبدأ سيادة القانون، موقع جامعة بابل، 27/3/2017م، WWW.UOBABYLON.EDU.IQ
- (15) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها، الدورة 68، 11/7/2014، ص 14

- (16) ليان مكاي، نحو سيادة القانون، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2015م، ص 25
- (17) غازي العودات، مفهوم سيادة القانون في الورقة النقاشية الملكية، 25 / 10 / 2016م، WWW.AMMONNEWS.NET
- (18) تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع، الأمم المتحدة، (S/2011/634) مجلس الأمن، الجلسة 6705، 19/1/2012م، ص 3
- (19) حسين الخفاجي، سيادة القانون، موقع دنيا الوطن، 8/6/2015م، WWW.PULPIT.ALWATANVOICE.COM ص 9
- (20) ليان مكاي، مصدر سابق، ص 5
- (21) حسين الخفاجي المصدر السابق، ص 20
- (22) سيادة القانون دليل المستخدمين، معهد راؤول ويلينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون العام، 2012م، ص 9
- (23) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مفهوم الشرعية، موقع الشاهد للدراسات الاستراتيجية WWW.ASHAHED2000.TRIPOD.COM
- (24) قائمة معايير سيادة القانون، لجنة البندقية، اللجنة الأوروبية للديموقراطية من خلال القانون، الجلسة رقم 106، 11-12/3/2016م، ص 13
- (25) سيادة القانون، سلسلة ادلة الدولة المدنية الديمقراطية، المركز اليمني لقياس الرأي العام، ص WWW.CSFYEMEN.ORG 16
- (26) عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2013م، ص 7
- (27) نفس المصدر، ص 26
- (28) كريمة الصديقي، العدالة الانتقالية والمجتمع المدني: دراسة في تجارب الدول الأفريقية، مجلة العدالة الانتقالية في أفريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية، المركز الديموقراطي العربي، المانيا، 2018م، ص 37
- (29) مباركة رحلي، الحرب الاهلية في رواندا 1994 والمواقف الدولية منها، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015م، ص المقدمة ب
- (30) جمهورية رواندا، برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، 23 / 8 / 2013م، ص 5
- (31) دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م، ص 1

انتهاكات حقوق الإنسان في ظل المسؤولية الدولية

أستاذ مشارك - القانون الدولي العام - جامعة نيالا -
كلية القانون والشريعة

د. أحمد إسحق شنب محمد

المستخلص

تناولت الورقة انتهاكات حقوق الإنسان في ظل المسؤولية الدولية وكان هدف الورقة يتركز حول التعرف على الموضوعات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في ظل المسؤولية الدولية، وذلك باستخدام المنهج العلمي الوصفي التحليلي، وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي بغية الوصول لنتائج والتي منها: تعرض الإنسان منذ القدم للعديد من الانتهاكات، حقوق الإنسان فكرة عالمية، ميثاق الأمم أول وثيقة دولية تسجل التطور الحاصل في مجال حقوق الإنسان.

Abstract

The paper dealt with human rights violations in light of international responsibility and the goal of the paper was focused on identifying issues related to human rights violations under international responsibility, the researcher using the historical. descriptive and analytical scientific method to reach the results from which . human exposed from the ancient times to many of violations.. Human rights are a universal idea. The Charter of Nations is the first international document to record the progress in the field of human rights.

مقدمة

تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان بتزايد الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي شكلت ما يشبه مظلة أخلاقية عالمية، تحيط التصرف في شؤون الأفراد والجماعات البشرية بمنظومة من الحدود والضوابط التي تتقلص بموجبها رقعة السيادة المطلقة التي كان يمارسها الحكام. وقد تعاضم الاهتمام بحقوق الإنسان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من خلال عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية في إطار الأمم المتحدة، والتي ظهر نشاطها في مجال حقوق الإنسان من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يضم لجنة حقوق الإنسان ولجنة حركة المرأة، كما توجد محكمة العدل الدولية والأمانة العامة التي يتبعها المفوض السامي لحقوق الإنسان. وتلجأ الأمم المتحدة إلى عدد من الوسائل لتعزيز احترام حقوق الإنسان مثل نشر الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان وعمل الدراسات والاحتفالات وعقد الندوات وإنشاء الصناديق الاستثنائية، وأهم هذه الوسائل هو إعداد الصكوك من إعلانات واتفاقيات، وقد اعتمدت الجمعية العامة ما يقرب من 24 إعلاناً خاصاً بحقوق الإنسان بدءاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، مروراً بإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة والعقاب عليها عام 1975م، وصولاً إلى إعلان برنامج فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993م⁽¹⁾.

وقد أصبحت حقوق الإنسان فكرة عالمية، دل على ذلك القبول العالمي لهذه المواثيق والإعلانات من مختلف الأنظمة على اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية، كما أنها أصبحت

نظرية وواجهة جذابة لمختلف الأحزاب السياسية⁽²⁾. ويمثل ميثاق الأمم المتحدة أول وثيقة دولية تسجل التطور الحاصل في مجال حقوق الإنسان، حيث نص في المادة الأولى على هدف الأمم المتحدة في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الإنسانية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك دون تفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وهو ما عبرت عنه المادة "55" من الميثاق كذلك، ثم جاء بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948م، بعد أن أدى تناسي حقوق الإنسان وازدراءها إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني العلمي⁽³⁾، وكرد فعل لأحدث عاصفة شهدتها النصف الأول من هذا القرن، ثم جاءت الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية في عام 1966م، هذا فضلاً عن اتفاقيات جنيف لعام 1949م، والبروتوكولات الملحقه بها في عام 1977م.

لا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان في ظل غياب مبدأ المسؤولية عن انتهاك هذه الحقوق. وإذا كانت المسؤولية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية الغراء واضحة جلية لا يداخلها لبس ولا يكتنفها غموض فإنها ليست كذلك في ظل أحكام القانون الدولي ذلك أن تطبيق المسؤولية الجنائية على المستوى الدولي وكذلك صور عقاب الدولة منتهكة هذه الحقوق، والتطبيق الفعلي الواقعي لهذه المسؤولية لا يزال يثير كثيراً من الجدل ولا يزال يمثل في كثير من الأحيان مجرد أمل فيما ينبغي أن يكون. أما ما هو كائن بالفعل فمضمونه أن التنظيم الدولي لا زال في بعض الأحيان خاضعاً لأهواء ومآرب دولة ما أو مجموعة من الدول، ولو كانت هذه الأهواء أو تلك المآرب في غير صالح حقوق الإنسان وحرياته عموماً.

وباتت المسؤولية الدولية تنوء بأحمال ثقال في مواجهة ما يزرخ به المجتمع الدولي المعاصر من تعذيب وإرهاب وتطهير عرقي أو تشويه جسدي أو إقصاء وكثير من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بالإضافة إلى جرائم تلوث البيئة وانتشار ظاهرة المخدرات والفساد الاجتماعي والأخلاقي مما جعل من المحتم على المسؤولية الدولية أن تطور نفسها وبسرعة لمواجهة مثل هذه الجرائم والانتهاكات، وأن تكون هذه المواجهة عن طريق قواعد قانونية واضحة ومستقرة على المستوى الدولي، وعن طريق جهاز دولي يعمل بأسلوب موضوعي ومجرد، وأن يكون لهذا الجهاز كافة صلاحيات تطبيق قاعدة المسؤولية الدولية بوضوح وتجرد بعيداً عن الاعتبارات السياسية أو محاولة بعض الدول فرض سيطرتها على العالم بما أوتيت من أسباب القوة العسكرية والاقتصادية

لتطبيق قاعدة المسؤولية بأسلوب.

ويمكن تناول نطاق المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال المطالب التالية:

أركان المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان

يجب لكي تتوافر "المسؤولية" عن انتهاكات حقوق الإنسان صفة "الدولية" أن تترتب المسؤولية على فعل يعد جريمة دولية⁽⁴⁾. وعلى ذلك فإن تحديد طبيعة الممارسات التي تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان من حيث إنها تعد جريمة دولية أم لا أمر جوهري، فعلى أساسه تتحدد إمكانية إثارة المسؤولية عن هذه الممارسات على المستوى الدولي، أو أن تظل المسؤولية مثار فقط على المستوى الوطني. وقد ذهب "رودي" إلى أن الجريمة الدولية "هي كل فعل (عمل أو امتناع) مخالف للقانون الدولي ويضر في نفس الوقت بمصالح الجماعة المحمية بهذا القانون، والذي يرسخ في علاقات الدول الاقتناع بأن هذا العمل ينبغي معاقبته جنائياً، ولا يشترط أن يكون هذا الاقتناع مجعاً على ه من قبل كافة أعضاء الجماعة الدولية، إنما يكفي أن يكون اقتناعاً عاماً في ضوء متطلبات العدالة واستناداً إلى الضرورات الاجتماعية، ولا يهم أن تكون قاعدة التجريم مقررّة بمقتضى اتفاق دولي، إنما المطلوب أن تكون قاعدة التجريم قاعدة قانونية دولية أيا كان مصدرها⁽⁵⁾.

ومن هنا فإن أركان الجريمة الدولية هي: ركن مادي، وركن معنوي، وركن دولي، ويتمثل الركن المادي: في السلوك غير المشروع المترتب عليه ضرر ويشمل الركن المادي على الفعل (العمل أو الامتناع) والنتيجة وعلاقة السببية بينهما. ويتمثل الركن المعنوي: في توافر القصد الجنائي، أي نية الإضرار بالغير أو المجتمع الدولي. ويتمثل الركن الدولي: في أن هذا السلوك ينطوي على مساس بمصالح الجماعة الدولية وهي المصالح التي أكدها وعمل على حمايتها النظام القانوني الدولي. ويقدر تعدد هذه المصالح تتعدد الجرائم الدولية التي توصف بها الأفعال المرتكبة من قبل الدول أو الأفراد والضرارة بهذه المصالح بما يستأهل العقاب عليها. وتكتسب الجريمة صفة "الدولية" إذا وقع الفعل الضار على المصالح التي يحميها القانون الدولي، بغض النظر عن كون مرتكبها أو الضرور منها دولة من الدول أم لا.

وتتعدد تعريفات الجريمة الدولية، ومن ذلك أنها: واقعة إجرامية مخالفة لقواعد القانون الدولي تضر بمصالح الدول التي يحميها هذا القانون. أو هي: "تصرف غير مشروع معاقب على ه بالقانون الدولي نظراً لإضراره بالعلاقات الإنسانية في الجماعة الدولية⁽⁶⁾". أو هي: "إن الجريمة تعد جريمة دولية إذا كانت

عقوبتها تطبق وتنفذ باسم الجماعة الدولية". أو هي: "تصرف يحتوي على العناصر الإجرامية طبقاً للقوانين الجنائية الداخلية بالإضافة إلى عنصر آخر هو العنصر الدولي المتمثل في مخالفة هذا التصرف لقانون الأمم المتجسد في العرف الدولي أو الاتفاقيات الدولية⁽⁷⁾. وقد مثل هذا الرأي للجريمة الدولية بعدة أمثلة منها: الاستخدام المنتظم للتعذيب بواسطة الحكومات. وقد حدد البعض الآخر مفهوم الجريمة الدولية بأن وضع أسس قانونية معينة إذا توافرت إحداها في سلوك ما اعتبر هذا السلوك جريمة دولية، وتلك الأسس هي: وجود معاهدات دولية تعتبر الفعل محل المسائلة جريمة دولية، واعتبار القانون الدولي العرفي هذا الفعل مكوناً لجريمة دولية، واعتبار المبادئ العامة للقانون أن الفعل يعد أو ينبغي أن يعد انتهاكاً للقانون الدولي، ويوجد بشأنه مشروع معاهدة معروضة على الأمم المتحدة، ومنع الفعل بمعاهدة دولية رغم عدم النص صراحة على أنه يشكل جريمة دولية طالماً اعتبر كذلك وفقاً لكتابات الفقهاء⁽⁸⁾.

كما ذكر هذا الاتجاه عشر خصائص جنائية إذا توافر واحد منها أو أكثر في معاهدة دولية تحظر فعل أو سلوك ما عدا هذا الفعل أو السلوك جريمة دولية. وتتمثل هذه الخصائص الجنائية العشرة فيما يلي: الاعتراف الصريح بالسلوك المجرم باعتباره جريمة دولية. أو جريمة في ظل القانون الدولي، والاعتراف الضمني بالطبيعة الجنائية للفعل عن طريق إنشاء التزام بال حظر أو المنع أو الاتهام أو العقاب أو ما شبه ذلك، وتحريم السلوك المجرم، وواجب أو حق الدولة في الاتهام، وواجب أو حق العقاب على الفعل المجرم، وواجب أو حق تسليم المجرم، وواجب أو حق التعاون في الاتهام، والعقاب (بما في ذلك المساعدة القضائية في الإجراءات الجنائية)، وإنشاء أسس قضاء جنائي، والإشارة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية أو محكمة دولية ذات طابع جنائيس أو مزايا جنائية، واستبعاد الدفع بأوامر السلطة العليا⁽⁹⁾.

وفي هذا الإطار يمكن القول إن الفعل يعد جريمة دولية إذا كانت ممارسته تشكل جريمة ضد الإنسانية أو الضمير الإنساني أو الجماعة الدولية ويخالف التزام دولي ورد في القانون العام سواء كان مصدر هذا الالتزام عرفياً دولياً أو الاتفاقيات الدولية أو مصادر القانون الدولي الأخرى. ومثال ذلك الانتهاكات الجسيمة (الصارخة) لحقوق الإنسان. سواء ارتكبت بشكل جماعي من قبل سلطة من سلطات الدولة، أو بشكل فردي تحت ستار الوظيفة العامة لمرتكب الفعل. وقد تؤكد نفس المفهوم في مناقشات لجنة القانون الدولي إبان مناقشة مشروع الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها⁽¹⁰⁾. فقد ذكر فريق من المناقشين للمشروع أن القائمة التي يشملها الأخير ليست سوى قائمة إرشادية وأن

”الإنسانية“ تؤخذ بمعني الجنس البشري، وأن الجريمة ضد الإنسانية حسبما تصورها المقرر الخاص بوضع المشروع تقوم على معني ثلاثي الأبعاد يتمثل في القسوة الموجهة ضد الوجود الإنساني، والنيل من الكرامة الإنسانية، وتدمير الثقافة الإنسانية⁽¹¹⁾.

وتأكيداً لما سبق استعان المقرر الخاص بإعداد المشروع المذكور بإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975، في إعداده لمشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها⁽²¹⁾. وقد أكد المقرر الخاص بإعداد المشروع، على أنه ليس من الضروري حتماً أن تكون الاعتداءات ذات طابع جماعي لكي تشكل جريمة ضد الإنسانية، فالفعل اللاإنساني الذي يرتكب ضد شخص واحد يمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية إذا كان جزءاً من نظام ما، أو إذا تم تنفيذه وفقاً لخطة ما أو إذا اتسم بطابع التكرار مما لا يدع مجالاً للشك في نوايا مرتكب هذا الفعل، وترتكب هذه الأفعال في أغلب الأوقات من قبل أفراد يستخدمون جهازاً الدولة أو إمكانيات مالية لها شأنها توفرها لهم الدولة، وأن هذه الجرائم ترتكب بدافع سياسي أو عنصري أو ديني، ومثل المقرر لذلك بأعمال التعذيب⁽³¹⁾.

كما أشار إلى أن الخلاف بين القائلين ”بالجريمة الجماعية“، والقائلين ”بالجريمة الفردية“، يبدو كما لو كان مناقشة عقيمة ودلل على هذا بأن النظام الأساسي لمحكمة نورمبرج (المادة 6ج)، والنظام الأساسي لمحكمة طوكيو المادة (5ج)، والقانون رقم 10 لمجلس الرقابة التابع للحلفاء يثبت أن الجريمة ضد الإنسانية قد وقعت على الأفراد وتمثلت في التعذيب. كما أستشهد المقرر الخاص كذلك بما ذهبت إليه لجنة الأمم المتحدة المعنية بجرائم الحرب والتي قد ذهب في رأيها إلى نفس المعني⁽⁴¹⁾. وأكد أن المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية تنشأ في أي وقت ترتكب فيه هذه الجرائم، فليس لها وقت دون آخر، وضد أي شخص، وبالذات بين رعايا البلد الواحد؛ وقد أكد جانب آخر من المناقشين والمعلقين على المشروع نفس المعني، فذهبوا إلى القول بأنه عندما يصل انتهاك حقوق الإنسان إلى بعد معين أو إلى درجة معينة من القسوة في دولة ما، فإنه يصدّم الضمير العالمي ويتجه نحو الدخول في مجال القانون الدولي ويمتزج بالجرائم ضد الإنسانية ويخضع مثلها للعقاب والمسائلة كجريمة دولية. وأن الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان من قبل دولة ما داخل المجال الخاص بسيادتها لا يختلف، في جوهره، عن ”الجرائم غير الإنسانية“، التي ترتكبها دولة ما ضد رعايا دولة أخرى. وإستشهد هذا الجانب، بما وصل

إليه وضع الفرد على المستوي الدولي من حيث التوسع في الحماية الدولية التي يصبغها المجتمع الدولي على ه، ويشهد على ذلك ما تسمح به بعض المنظمات الإقليمية للأفراد، وفي حالات معينة، بأن يطعنوا أمام المحاكم الدولية، في أفعال حكوماتهم التي يرون أنها تناقض أو تنقص من الحقوق الأساسية للإنسان، ومثلوا لذلك بالمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان. وقد انتهت المناقشات حول المشروع إلى إقرار المادة 18، والتي تعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان التي ترتكب بشكل منتظم أو على نطاق واسع أو بتحريض أو توجيه من إحدى الحكومات أو من أي منظمة أو جماعة، جريمة ضد الإنسانية⁽⁵¹⁾؛⁽⁶¹⁾ وعلى هذا الأساس تكتسب صفة الجريمة الدولية. وبالاطلاع على مشروع اتفاقية مسؤولية الدول، يتضح أن المادة الثالثة من المشروع نصت على نفس المعنى، حيث ركزت أن: "ترتكب الدولة فعلاً غير مشروع دولياً": إذا أمكن تحميل الدول، بمقتضى القانون الدولي، تصرفاً يتمثل في عمل أو امتناع عن عمل، وإذا كان هذا التصرف يشكل انتهاكاً لالتزام دولي على الدولة. وهكذا فإن الدولة إذا مارست الانتهاك بعمل إيجابي من ناحيتها، أو امتنعت عن إتيان عمل، وكان هذا الامتناع سبباً في حدوث الانتهاك ترتبت مسؤوليتها الدولية، لأنها في الحالتين قد انتهكت التزامها الدولي بتحريم ومنع ومقاومة الانتهاك هذا الالتزام قد تحملته الدولة بمقتضى القانون الدولي العرفي أو الاتفاقية⁽⁷¹⁾.

إثارة المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان

تتعدد أسباب إثارة المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومن

هذه الأسباب:

أولاً: إهمال الدولة في اتخاذ الإجراءات التي تمنع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان:

إن التزام الدولة بعدم الإهمال في اتخاذ هذه الإجراءات هو التزام ذو شقين: يتمثل الشق الأول: في الالتزام الإيجابي للدولة باتخاذ الإجراءات سابقة الذكر والتي تكفل أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان مجرمة طبقاً للقانون الداخلي للدولة المعنية. ويتمثل الشق الثاني: في "الالتزام السلبي" لنفس الدولة بعدم إصدار تشريعات أو قرارات بالمعنى الواسع والتي تهيب المناخ لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال: أكدت اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 على هذه الالتزامات فنصت في الفقرة الأولى من مادتها الثانية على أن: "تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي"⁽⁸¹⁾. وهذه الاتفاقية عندما وصفت الإجراءات المطلوب اتخاذها بأن تكون إجراءات "فعالة" تكون قد قصدت أن يكون التزام الدولة المعنية في هذا الشأن

فقط التزام باتخاذ وسيلة، بل هو أيضاً التزام بتحقيق نتيجة، تلك النتيجة هي عدم حدوث التعذيب، في أي إقليم يخضع لاختصاص الدولة القضائي، أياً كانت الوسيلة المتخذة. فإذا حدث تعذيب على الرغم من سبق اتخاذ الدولة المعينة للإجراءات المطلوبة، فتترتب أيضاً مسؤوليتها عن ذلك، لأن الإجراءات المتخذة في هذه الحالة توصف بأنها إجراءات "غير فعالة"، ويستمر التزام الدولة بالإصلاح من هذه الإجراءات، قائماً حتى تصبح إجراءات "فعالة". بل لقد ذهبَت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان بوضوح إلى أبعد من ذلك، عندما قالت إنه حتى في غياب الضرر المادي أو الأدبي فإن عدم اتخاذ الدولة للإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية، وكافة الإصلاحات المطلوبة، يترتب مسؤوليتها الدولية على أساس مخالفتها لالتزامها التعاقدية وهو التزام له صفة موضوعية. كما ذهبَت نفس اللجنة - فيما يتعلق بدول أوروبا - إلى القول إن الدولة الطرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عندما تطالب باتخاذ عمل أو إجراء ما، فإن هذا ليس لتأمين الاتفاقية أو لضمان تنفيذ التزاماتها أو لحماية حقوق مواطنيها فقط، ولكن أيضاً وقبل كل شيء لتبرئة النظام العام الأوروبي، وبناءً على هذا المفهوم تلتزم جميع دول أوروبا وجهاً لوجه بحماية كل شخص ضمن ولايتها بصرف النظر عن جنسية الشخص أو جنسية الدولة، وهذه الحماية ليست قاصرة على مواطني الدولة، أو الأطراف الأخرى المتعاقدة، ولكنه لحماية مواطني الدول غير الأطراف في الاتفاقية أيضاً، طالما كان هؤلاء الأجانب يخضعون للنظام القانوني للدولة الطرف المعنية "بسبب تواجدهم على أرض إقليم الدولة الطرف مثلاً. وقد دعم هذا المفهوم بواسطة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقد ذهب "د. جعفر عبد السلام" إلى أن مسؤولية الدولة عن تصرفات السلطة التشريعية تنشأ من وضعين: الأول: أن تمتنع الهيئة التشريعية عن اتخاذ اللازم لتنفيذ التزام دولي كما لو تقاعست عن إصدار تريع يلزم لتنفيذ اتفاقية دولية مثلاً، والثاني: أن تتخذ السلطة التشريعية عملاً يخالف الالتزامات الدولية سواء العرفية أم الاتفاقية. ومثال ذلك أن تصدر تشريعاً يتعارض مع اتفاقية التزمت بها دولياً⁽⁹¹⁾. وهذا ما ذهب إليه أيضاً "د. إبراهيم العناني" عندما قال: تترتب مسؤولية الدولة نتيجة الأعمال الصادرة عن سلطاتها التشريعية، فأصدار تشريع مخالف لقاعدة دولية يستتبع مسؤولية الدولة، فالتشريعات - على حد تعبير محكمة العدل الدولية الدائمة - هي مجرد مظاهر لإرادة الدولة، وعلى هذا - أيضاً - فإن الامتناع عن إصدار تشريع يقتضيه تطبيق قواعد القانون الدولي من شأنه أن يستتبع مسؤولية

الدولة". وأضاف أن البحث في توافر المسئولية الدولية من عدمه عند إصدار أو عدم إصدار تشريع معين خروجاً على الالتزامات القانونية الدولية، مسألة يتم تقديرها حسب الظروف وحسب ما إذا كان الالتزام الدولي المخالف هو التزام بنتيجة أم هو التزام بوسيلة، وبحسب ما إذا كانت قد حددت لتنفيذ هذا الالتزام أو ذلك وسائل محددة أو وسائل عامة. والمرجع الفعال في تقدير هذه المسألة هو القاضي الدولي⁽⁰²⁾.

وقد أكد "د. عبد الواحد محمد الفار نفس المفهوم عن مسئولية الدولة إذا ما أهملت في اتخاذ الإجراءات التي تمنع حدوث الانتهاك، وذلك بمناسبة حديثة عن شروط قيام المسئولية الدولية، وبخصوص مسئولية الدولة عن تصرفات السلطة التشريعية. وعندما قال: "وكما تسأل عن نتيجة إصدار تشريع مخالف لواجباتها الدولية، فإنها تسأل أيضاً عن امتناع السلطة التشريعية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التزام دولي، كأن تتقاعس أو تمتنع عن إصدار تشريع يلزم لتنفيذ اتفاقية دولية".

وهذا ما ذهب إليه "د. حامد سلطان ود. عائشة راتب ود. صلاح الدين عامر"، فقد قرروا أن الدولة تكون مسئولة دولية عن القوانين التي تصدر عن سلطتها التشريعية - ولو صدرت صحيحة طبقاً لإجراءاتها الدستورية - إذا كانت مخالفة لالتزام دولي، كما لا يشترط لمسئولية الدولة عن أعمال سلطتها التشريعية أن يصدر ثمة قانون مخالف لأحكام القانون الدولي. فقد ترتب المسئولية الدولية أيضاً لتراخي الدولة في إصدار القوانين، إذا كان احترام الدولة لتعهداتها الدولية يستلزم أحكاماً تشريعية داخلية معينة⁽¹²⁾. أن المسئولية هنا تنتج عن عمل أو امتناع عن عمل من جانب السلطة التشريعية وتوجد المسئولية عن العمل الإيجابي عندما تصدر السلطة التشريعية قانون يتعارض مع الالتزامات الدولية للدولة. كما توجد المسئولية عن الامتناع عن العمل في فرضين، وذلك بالأول تصدر السلطة التشريعية القوانين اللازمة لتنفيذ التزامات الدولة دولياً، أو أن تتجاهل إلغاء قانون يتعارض مع الالتزامات الدولية للدولة. وإستناداً لما سبق، يمكن القول إن الدولة الطرف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أو أي اتفاقية أخرى معينة بتحريم انتهاكات حقوق الإنسان. عليها التزام بعدم إصدار تشريعات تخالف أحكام هذه الاتفاقيات. كما تلتزم الدول الطرف باتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية لوضع أحكام هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ. فإن هي أهملت أو تراخت في ذلك كان هذا سبباً في إثارة مسئوليتها الدولية تجاه الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقيات المعنية.

وإسلامياً، تلزم الشرعية الإسلامية الدولة الإسلامية بمراعاة الأحكام التي أتت بها والتي تكفل حماية الشخص المسلم أو غير المسلم. الذي يعيش في الدولة الإسلامية من انتهاك حقوقه الإنسانية، فإن قصرت في ذلك، فإن هذا يثير مسئوليتها على المستوي الإسلامي، لأنها عندئذ تكون معطلة لتطبيق شرع الله الذي أنزله على نبيه محمد(ص)، ولا سيما أن الدولة الإسلامية دولة قانونية منذ لحظة ميلادها⁽²²⁾.

ولا تجد السلطة في الدولة الإسلامية أية صعوبة عن فحوى الإجراءات المطلوب اتخاذها لأنها محددة سلفاً. فإن هي طبقت إجراءات مخالفة لما أتت به الشريعة، فتكون هذه الإجراءات باطلة وغير مشروعة والدليل على ذلك قوله تعالي: «إن الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم»⁽³²⁾. وقوله سبحانه: «اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء»⁽⁴²⁾ وقوله: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»⁽⁵²⁾. وقوله: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون»⁽⁶²⁾ وقوله: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون»⁽⁷²⁾، وقوله: «وأن أحكم بينهم بما أنزل الله»⁽⁸²⁾.

وتتكون الإجراءات التي يجب أن تطبقها الدولة الإسلامية في هذا الشأن من مجموعة من القواعد تتدرج فيما بينها في شكل هرمي باعتبار مصدر كل منها ومكانه في سلم تدرج المصادر الشرعية. ويقع في قمة هذا التدرج القرآن الكريم، ثم السنة النبوية فالاجتهاد الجماعي أو إجماع ذوي الفكر المتخصصين، ثم الاجتهاد الفردي من قبل العلماء المجتهدين⁽⁹²⁾. وقد ربط بعض الفقهاء بين الشرعية الإسلامية للحكم واتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى إقامة العدالة واحترام حقوق الإنسان.

ثانياً: ممارسة إحدى هيئات أو أجهزة الدولة أو أحد موظفيها لأفعال تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان: حيث تسأل الدولة عن أعمال أجهزتها وأدواتها الداخلية أو الخارجية. كما تسأل عن موظفيها العاملين باسم ولحساب هذه الأجهزة، مسئولية دولية، على المستوي الدولي، ويستوي في ذلك كبار الموظفين وصغارهم، وهذا ما أكده "د. حامد سلطان، ود. عائشة راتب، ود. صلاح الدين عامر". حيث يرون أن المسئولية الدولية للدولة تنعقد عن اتخاذها الإجراءات المخالف لالتزاماتها الدولية، أو امتناعها عن اتخاذ إجراء يجب عليها اتخاذه لوضع تلك الالتزامات موضع التطبيق، أيا كان الوضع الوظيفي للموظف أو السلطة التي اتخذت الإجراء أو امتنعت عن اتخاذه⁽⁰³⁾.

وفي هذا المعنى يقول: "د. إبراهيم العناني العمل أو الامتناع عن

العمل الصادر عن السلطة التنفيذية للدولة سواء أكانت السلطة المركزية أو اللامركزية، تسأل عنه الدولة مسئولية دولية أيا كانت درجة الموظف الذي صدر عنه التصرف. ويشترط لذلك أن يصدر التصرف عن الموظف أثناء أدائه لوظائفه أو بناء على تصريح من الدولة ووفقاً للرأي الراجح، تسأل الدولة حتى ولو تجاوز الموظف حدود اختصاصاته ما دام قد صدر عنه التصرف أثناء أو بمناسبة تأديته لعمله الرسمي. وقد أكد "د. عبد الواحد محمد الفار، نفس المفهوم السابق، فقال: تسأل الدولة عن كل عمل أو تصرف يصدر عن سلطتها التنفيذية ويكون مخالفاً لالتزاماتها الدولية أو القواعد القانون الدولي ويستوي في هذا أن يكون العمل أو التصرف مما تسمح به قوانين الدولة أن يكون مخالفاً لهذه القوانين طالما أنه يتعارض آخر الأمر مع إحدى الواجبات الدولية⁽¹³⁾. كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة نفس المفهوم، وذلك في قراراتها التي اتخذتها بشأن حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة عندما قالت: "إن الجمعية العامة. تؤكد من جديد أن الدول تعتبر مسئولة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها عملاًؤها في أقيمتها أو في إقليم دولة أخرى⁽²³⁾".» قد بينت لجنة القانون الدولي إبان مناقشة مشروع اتفاقية المسئولية الدولية، أن الالتزام بعقاب الأشخاص الذين يعملون في خدمة هذه الأجهزة لا يوقف المسئولية الدولية للدول عن هذه الأفعال المسندة إليها بسبب سلوك أنظمتها الداخلية أو الخارجية.

فالدولة تسأل عن أعمال موظفيها أيا كانت درجة سلمهم الوظيفي أو الرئاسي، كما تسأل عن الأفراد الذين يعملون تحت أمر أو إذن موظفيها حتى ولو لم تنطبق على هم صفة الموظف العام طبقاً لقواعد القانون الإداري⁽³³⁾. لا سيما أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تمارس غالباً من خلال الوسطاء الذين يعتبرون مجموعة الأيدي المنفذة في الواقع لهذه الممارسات المحرمة، وقد يتمثل هؤلاء الوسطاء في مجموعات عسكرية أو أمنية أو أصحاب المهارات الفنية، وخبراء العلوم التكنولوجية، والكيميائية، والصحية والأطباء وعلماء النفس وغيرهم. وتسأل الدولة عن أفعال الموظف الرسمي أو أحد أجهزة الدولة أو أحد الوسطاء المنفذين لسياسة هؤلاء، حتى لو تصرف هذا الموظف أو هذا الجهاز أو هذا الوسيط خارج مجال سلطته أو وظيفته ظاهرياً أو واقعياً، أو في حالة إساءة استخدام السلطة⁽⁴³⁾.

وتبني هذا الموقف من جانب لجنة القانون الدولي يبنني على أسس منطقية وواقعية، حيث تثبت سوابق الممارسات عدم قدرة الضحية على النجاة من عواقب الضرر الناتج من السلوك الخاطيء أو المتعدي لهؤلاء. وقد

دعم هذا التفسير المتسع للحماية عن طريق ممارسة اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان في قضايا عديدة، اعتبرت فيها كل من اللجنة والمحكمة أن التوسع في تفسير نصوص الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في هذا الشأن، هو جزء لا يتجزأ من السياسة الوقائية الفعالة. لذلك فإن المسؤولية المترتبة على الدولة بسبب الأعمال المحرمة، المرتكبة بواسطة أشخاص وليسوا موظفين رسميين، أو بواسطة أشخاص غير معروفين يمكن أن يولد مسؤولية الدولة ليس من أجل الفعل ذاته، وإنما من أجل تقصيرها في الاجتهاد لمنع الانتهاك طبقاً للواجبات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي⁽⁵³⁾.

عقبات إثارة المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان

نادراً ما يحدث أن تقوم دولة بشكوى دولة أخرى وإثارة مسؤولية الأخيرة على المستوى الدولي بسبب انتهاك حقوق الإنسان على الأقل، كمسألة منفردة بعيداً عن ربطها بمصالح ومكاسب أخرى تريد أن تجنبها الدولية الشاكية. ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى تغاضي الدول عن إثارة المسؤولية فيما بينها على المستوى الدولي ترجع إلى مفهومها التقليدي عن مبدأ السيادة، وطبيعة العلاقات الدولية.

أولاً: مبدأ سيادة الدولة: يعد هذا المبدأ هو المشجع الأساسي للدول المرتكبة للممارسات المحرمة دون خوف من إثارة مسؤوليتها على المستوى الدولي. وقد اعترض بعض الفقهاء صراحة بأن مسألة السيادة تمنع من إثارة المسؤولية العقابية للدولة عن الجرائم الجنائية على المستوى الدولي، ويرى د. مفيد شهاب: "أن القانون الدولي يشهد تطورات مهمة انعكاساً لتطور المجتمع الدولي، وقد كان القانون الدولي التقليدي يعتبر مسألة حقوق الإنسان من مسائل السيادة الوطنية التي لا يجوز التدخل فيها، إما الآن، فإن هناك تحولات مهمة بهذا الصدد، بحكم تطور المجتمع الدولي ذاته، وهو ما يعني أن الاتجاه الحديث في العالم المعاصر هو اعتبار مسألة حقوق الإنسان من المسائل ذات الطابع الدولي التي يحق للدول الأخرى أن تضغط بشأنها. فعلى أية دولة لا تريد تدخلها في شئونها أن تحترم تلك الحقوق، وأن تهيئ الظروف المجتمعة لممارسة كل مواطن فيها لحقوقه الأساسية، لأنه لم يعد من المبرر في أحوال كثيرة الاحتجاج بفكرة "السيادة الوطنية"، إذ أن تلك الفكرة في طريقها للتحويل بصورة جذرية، وإن كان هذا لا يمنع بالتأكيد من أن نحتج ونقاوم أية تدخلات ذرائعية لا مبرر لها، أو توجد مبالغت بشأنها، لكن مع ذلك فإن الاحتجاج والمقاومة لا يكونان بالشعارات فلم يعد أحد يقبل ذلك، وإنما بوجود احترام حقيقي لحقوق الإنسان في الداخل⁽⁶³⁾. كم أكد "د. عبد

الواحد محمد الفار:» تطور المفهوم التقليدي للسيادة عندما كما كانت في الماضي ”وهكذا فإن ”الدلالة الموضوعية» لفكرة السيادة، لم تعد كما كانت في الماضي ”سيادة مطلقة“ تستأثر بها السلطة السياسية في الدولة، لإدارة شئونها الداخلية والخارجية، دون أن تخضع لأي سلطة أخرى... وإنما أصبحت صفة لصيقة بالدولة، تخول لها حرية التصرف داخل وخارج إقليمها في إطار ما تفرضه قواعد النظام القانوني الدولي من قيود والتزامات⁽⁷³⁾. كما ذهب ”د. مصطفى سلامة حسين“ إلى نفس المعنى عندما قال: ”كانت الدول، ولا زالت تتمسك بسيادتها لذلك فإن أي تقييد يلحق بها فإنه لا يجيء- عادة - إلا بصورة استثنائية، إن هذا الوضع قد لحق به التطور متمثلاً في الاستخدام المتصاعد للوسائل المفرطة في تقييدها لسيادة الدول...“، وضرب سيادته، لذلك مثر ”بالتفتيش“ كإجراء يمارس في مواجهة الدول للتحقق من مدى احترام الدول لالتزاماتها⁽⁸³⁾.

وقد أصدر الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي خطة للسلام ”Agenda for Peace“ بناء على تكليف من قبل مجلس الأمن بعد جلسته في تاريخ 1992/1/31. وجاء في الفقرة 17 من هذه الخطة ما يلي: ”إن حجر الزاوية في هذا العمل هو الدولة. ويجب أن يظل كذلك. فاحترام صميم سيادة الدولة وسلامتها هو أمر حاسم لتحقيق أي تقدم دولي مشترك. بيد أن زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى. فالنظرية هنا تنطبق على الواقع ومهمة قادة الدول اليوم هي تفهم هذا الأمر وإيجاد توازن بين احتياجات الحكم الداخلي الجيد ومتطلبات عالم يزداد ترابطاً يوماً بعد يوم⁽⁹³⁾... كما اعتمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين المنعقدة عام 1993، قراراتين هامتين يعكسان مفهوم السيادة طبقاً للقانون الدولي المعاصر، وإلى أي مدى لم يعد يأخذ بالمفهوم المطلق التقليدي لسيادة الدولة.

القرار الأول: صدر بتاريخ 1993/3/10 حول حالة حقوق الإنسان في العراق تضمنت فقرة تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بالتنسيق مع المقرر الخاص عن العراق إرسال مراقبين لحقوق الإنسان. وقد تم هذا دون موافقة الدولة المعنية (العراق) مما يعد تدخلاً في سيادتها، كما يعد تطوراً هاماً لمفهوم السيادة التقليدي المطلق. القرار الثاني: قرار مجلس الأمن بتشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمي انتهاكات حقوق الإنسان في الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك⁽⁰⁴⁾. وبالرغم من أن اتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 1984 لم تشمل على أي نص يتعلق بعد استفادة مرتكبي التعذيب من قواعد الحصانة

وأعمال الدولة وما شابه ذلك إلا أنه يمكن القول إن نصوص هذه الاتفاقية في مجموعها، وكذلك تحقيق أهداف الاتفاقية وأغراضها تؤدي بحكم الضرورة إلى عدم إمكانية استفادة مرتكبي التعذيب والأميرين به من قواعد الحصانة وعمل الدولة والمسألة السياسية كأمر تؤدي إلى منع القضاء أو امتناعه عن نظر دعاوى التعذيب المرفوعة أو الحركة ضدهم وإلا انهزم غرض الاتفاقية في منع التعذيب ومعاقبة مرتكبيه. كما تؤكد نفس المفهوم وترسخ بعد إنشاء اللجنة المنبثقة عن الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب لعام 1987، حيث أعطت الأخيرة اللجنة المذكورة صلاحيات واسعة في دخول أماكن الاحتجاز أو السجون في أي من الدول الأعضاء بصورة مفاجئة، ولا يلتزم بإعلان الدولة الطرف عن موعد الزيارة، ويكفي فقط أن ترسل لها إخطار عام بعزمها على الزيارة، ثم تفاجئها بالزيارة في أي وقت⁽¹⁴⁾. ويعد هذا تطوراً مهماً في مفهوم السيادة والتضييق فيه إلى أقصى الحدود، من جانب الدول الأطراف لصالح حق الإنسان في الحماية من التعذيب، ويعني أيضاً أن مبدأ السيادة لم يعد عائقاً لإثارة المسؤولية الدولية للدولة إذا ما ارتكبت انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان.

ثانياً: طبيعة العلاقات الدولية:

يبدو أن طبيعة العلاقات الدولية وما تتسم به من تشابك في المصالح السياسية والاقتصادية، يجعل الدول تتغاضى فيما بينها عن إثارة المسؤولية الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان. وإذا ما أثرت المسؤولية الدولية من قبل دولة ما ضد أخرى على المستوى الدولي، فإن هذا غالباً ما يكون بهدف تحقيق كسب سياسي أو عسكري يهيم الدولة الشاكية وليس منصباً على الممارسات المحرمة أو مقتصرراً عليها. وتفضل الدول أن تتغاضى عن الأعمال المحرمة التي تمارسها دولة أخرى خوفاً من إفساد العلاقات السياسية أو التعاون أو المصالح الاقتصادية فيما بينها وتعطي هذا أولوية عن مسألة حقوق الإنسان. وهذا ما أكده د. أبو بكر أحمد باقادر عند الحديث عن تعذيب الأقليات في العالم وتعارض ذلك مع حقوق الإنسان، وتكاسل العالم عن نجدة الضحايا فقال: إن الأخلاق السياسية الحديثة ذات نزعة نفعية وبذلك فإنه في عديد من الحالات تصم أكثر الدول أذاتها أمام عذاب الأقليات المستضعفة طالما كانت على علاقة جيدة مع الدول الظالمة كما أنه في نهاية التحليل تجد أن عذاب الأقليات ذو بال فحسب حينما يكون ذو فائدة للدولة. فهذا الموقف في كثير من الأحيان يؤكد لبعض الدول أن لها الحرية المطلقة في إهانة وتعذيب مواطنيها دون اعتراض من العالم. وهذا يقود إلى حالة من التبادلية في تعذيب الأقليات، وفي العديد من الحالات تستغل القوى العظمى

أوضاع الأقليات كوسيلة للتدخل في سياسة الدول الضعيفة⁽²⁴⁾. كما أكدت د. سعاد الشرقاوي الاستنتاج نفسه، بمناسبة حديثها عن تعذيب الأقليات وإهانتهم وموقف المواثيق الدولية والإقليمية من هذه المسألة، فذكرت أن المسألة ليست نصوص قانونية وإنما هي طريقة تفكير وأسلوب حياة وأكدت أن وراء استمرار هذه الممارسات وعدم إثارة المسؤولية الدولية عنها، أسباباً سياسية ونفسية واجتماعية ودينية قوية، رغم وجود النصوص المحرمة لتلك الممارسات. وقد ضربت على ذلك مثلاً. بموقف حكومة (بريتوريا) وتحديدها للمواثيق الدولية. وقد بررت ذلك بتلويح حكومة بريتوريا بمنع تصدير المعادن الاستراتيجية إلى حكومات الدول الغربية مما سيكون له أثر اقتصادي خطير على الدول الغربية، حيث تحتل جنوب أفريقيا مكاناً هاماً في إنتاج المعادن الاستراتيجية بالنسبة للعالم بصفة عامة وبالنسبة للدول الغربية بصفة خاصة. فقد هدّد بيتر بوتا (Pieter Botha) بصفة منتظمة قائلاً إن حفر الدول الغربية حفرة لدفن نظام جنوب أفريقيا يؤذي هذه الدول الغربية في المقام الأول. وقد صدر عنه هذا التصريح في اجتماع سياسي في 1985م. كما سبق لرئيس الأقلية البيضاء أن هدّد في عام 1981 بنفس المعنى فقال: إن الدول الغربية تقول إننا لا نستطيع أن نعيش بغيرها، ولكن على هذه الدول أن تعترف أنها لا تستطيع أن تعيش بدوننا.. إننا لا نقبل أن يملوا علينا ما يجب عمله في بلدنا وإلا فإنكم ستجدون أمتنا الصغيرة تعترض طريقكم⁽³⁴⁾. كما أعلن رئيس جنوب أفريقيا في عام 1985 إمكانية وقف تصدير الكروم إلى الدول التي تطبق عقوبات ضد نظامه، مؤكداً بهذا أنه يستطيع أن يدفع مليون عامل أمريكي إلى البطالة خاصة في مجال صناعة الطائرات والسيارات. وقد أثار هذا الحديث مخاوف كبيرة في الغرب وفي الولايات المتحدة ذكرتها بما حدث عام 1973 خلال أزمة البترول. واستناداً إلى ما سبق، فإن العلاقات الدولية الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى إحجام الدول عن إثارة مسؤولية جنوب أفريقيا - كنموذج - على المستوى الدولي لانتهاكها حقوق الإنسان⁽⁴⁴⁾. وقد أكد د. مصطفى سلامة حسين ما سبق عندما قال: أن قبول الدول واحترامها لحقوق الإنسان لم يحدث إلا في مقابل الحصول على مزايا واستناداً إلى مصالح متبادلة أن تحرك الدول حامله لواء الدفاع عن حقوق الإنسان لا يحدث من الناحية العملية إلا بهدف الحصول على مزايا واستناداً إلى مصالح متبادلة وأن تحرك الدول حامله لواء الدفاع عن حقوق الإنسان لا يحدث من الناحية العملية إلا بهدف الحصول على مكاسب أو الحفاظ على مصالح سياسية أو اقتصادية معينة، وقد لا تكثر هذه الدول بما يحدث من انتهاك لحقوق الإنسان من قبل دول معينة إذا كانت تربطها

بالأخيرة مصالح سياسية أو استراتيجية⁽⁵⁴⁾. كما أن الاعتبارات السياسية تلعب دوراً مؤثراً في اتجاهات الدول بشأن حقوق الإنسان، وذلك في عدة مجالات، منها:

1. توجيه السياسة الخارجية للدول وفقاً لمدى احترام حقوق الإنسان في الدول الأخرى: مثال ذلك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جيمي كارتر حيث تبني الأخير حقوق الإنسان. غير أن الولايات المتحدة ولاعتبارات سياسية لم تلتزم بهذه السياسة الخارجية. وقد وضح هذا في موقفها من مشكلة من منظمة العمل الدولية مع إسرائيل، عندما أدانت المنظمة المذكورة سياسة إسرائيل الحقوق الإنسان، حيث لوحت الولايات المتحدة للمنظمة بالتهديد حتى لا تعترض الأخيرة على سياسة إسرائيل أو تستنكرها. وإزاء إصرار المنظمة على موقفها، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من منظمة العمل الدولية. وبرغم ثبوت انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، وبذلك غلبت الولايات المتحدة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية الواجب الاعتداد بها⁽⁶⁴⁾.
2. تظهر المجالات التي تلعب فيها الاعتبارات السياسية أيضاً دوراً في اتجاهات الدول بشأن حقوق الإنسان في سلوك الدول، عندما تركز الأخيرة على مخالفات لحقوق الإنسان ترتكبها بعض الدول، بينما تغفل انتهاكات تقوم بها دول أخرى. وهذا أمر يكاد ينطبق بطريقة شبه كاملة على جميع دول العالم، فالدول الاشتراكية تركز على مخالفات حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، وتغفل أي حديث أو إشارة عن الانتهاكات التي ترتكب في دول العالم الثالث ذات النظم الثورية أو حتى الصديقة، هذا بالإضافة إلى التغافل بالطبع عن أوضاع حقوق الإنسان في الدول الشرقية. والدول الغربية تهتم بمخالفات حقوق الإنسان حيث لا تكون لها أية مصالح، وهي حينما تذكر القليل من هذه المخالفات في بعض الدول التي لها فيها مصالح استراتيجية أو اقتصادية. فلا ترتب أي نتائج قانونية على هذه الدول المنتهكة لحقوق الإنسان، ويؤكد ذلك - كما يقول الأستاذ الدكتور مصطفى سلامة- استمرار علاقاتها وتعزيزها مع دول ذات نظم استبدادية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية⁽⁷⁴⁾. كما اتبعت دول العالم الثالث نفس النهج، فالغالبية العظمى من حكوماتها لا ترى ضرورة احترام حقوق الإنسان أو حتى تقريرها، ولا تهتم بهذه المسألة إلا في

نطاق ما يجري في غير دولها. وإذا ما نوهت عن التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان، فإنها تقتطف منها ما يمس الدول المعادية، وتسقط أو تحذف ما يتناول هذه الحقوق في الدول الصديقة وفي الدول المعنية ذاتها. وتدخل الاعتبارات السياسية على هذا النحو يضعف من حقوق الإنسان عن الهدف المنشود منها، ويجعلها أداة طيعة لتحقيق أهداف سياسية يجب ألا يؤدي ذلك بنا إلى التشاؤم حول مصير حقوق الإنسان⁽⁸⁴⁾.

ضمانات احترام حقوق الإنسان على المستوى الدولي

تتعدد الضمانات التي أقرتها مصادر القانون الدولي لاحترام حقوق الإنسان، وحمائتها من الانتهاكات، ومن بين هذه الضمانات:
أولاً: الرقابة الدولية على تنفيذ موثيق حقوق الإنسان:

صدرت عن المجتمع الدولي عدة وثائق تكفل احترام حقوق الإنسان الأساسية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 1966، واتفاقيات قمع التفرقة العنصرية، واتفاقيات المحاكمة عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية لعام 1998، ولا شك أن هذه الاتفاقيات تنشئ على عاتق الدول فيها التزامات بوجوب احترامها وتنفيذها، كما تنشئ وسائل وأساليب دولية لكفالة احترامها.
1. الرقابة الدولية على تنفيذ العهدين الدوليين لعام 6691:

أنشأت اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التزامات على عاتق الدول وألزمتهما هي وبعض مؤسسات المجتمع الدولي بالسهر والإشراف على تحقيقها وتنفيذها. ولكن يلاحظ بعض الفروق بين الاتفاقيتين من حيث طبيعة الالتزامات ووسائل الرقابة عليها: فمن حيث طبيعة الالتزامات فإن التزامات اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية، التزامات فورية الأداء من قبل الدول المتعاهدة بينما التزامات اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تتراخى إلى فترات زمنية غير محددة ووفقاً لتوافر الموارد المالية التي تجعل الدولة قادرة على الوفاء بهذه الالتزامات، فهي التزامات ببذل عناية على فترات طويلة غير محددة في حين أن التزام الحقوق المدنية والسياسية هو التزام بتحقيق نتيجة ولا يتراخى تنفيذه أية مدة لأنه لا يحمل الدولة أية أعباء مالية. وتتضح طبيعة هذه الالتزامات من المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على تتعهد الدول المتعاقدة باحترام وتأمين الحقوق المقررة لكافة الأفراد ضمن إقليمها والخاضعين لولايتها دون تمييز من أي نوع سواء أكان ذلك بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الانتماء السياسي أو غيره أو الأصل الاجتماعي أو الملكية أو صفة

الولادة“ وبالتالي فهو التزام بتحقيق نتيجة فورية. في حين نصت المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على: ”تتعهد الدول الأطراف فهي الاتفاقية باتخاذ الخطوات اللازمة خاصة الاقتصادية ولأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة من أجل التوصل تدريجياً لتحقيق الكامل للحقوق المعترف بها في العهد الحالي بكافة الطرف المناسبة بما في ذلك على وجه الخصوص الإجراءات التشريعية اللازمة“. وهو بالتالي التزام ببذل العناية الممكنة، وهو التزام لا يوضع موضع التطبيق إلا تدريجياً عكس الحقوق السياسية والمدنية فهي فورية وذلك يرجع إلى أن تحقيق الحقوق الاقتصادية يتوقف على ظروف الدولة الاقتصادية ومواردها التي قد لا تتاح فوراً وإنما تحتاج الدول لتدبيرها فترات زمنية متعاقبة، كما أن تنفيذها يختلف بحسب قدرات الدول الاقتصادية والمادية على عكس الحقوق المدنية والسياسية فإن الدول تتساوى في تنفيذها أي كان نظام الحكم السائد فيها وأياً كان تقدمها الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري.

2. تختلف وسائل الرقابة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن تلك القائمة في اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق السياسية والمدنية:

فوسائل الرقابة الدولية على تنفيذ اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: وتمثل في التزام الدول بوضع تقارير عامة وتقارير على مراحل بشأن أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيها: ويستشف هذا الالتزام من المادة 16 من الاتفاقية والتي تنص على ”تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بأن تضع تماشياً مع هذا القسم من العهد تقارير عن الإجراءات التي اتخذتها والتقدم الذي أحرزته في تحقيق مراعاة الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية“، وتعرض جميع التقارير على الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم بإرسال نسخ منها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها طبقاً لنصوص العهد الحالي، وعلى الأمين العام للأمم المتحدة كذلك أن يبعث إلى الوكالات المتخصصة نسخاً من التقارير، أو أية أجزاء منها ذات صلة التي تضعها الدول الأطراف في هذه الاتفاقية والتي تكون أيضاً من بين أعضاء هذه الوكالات المتخصصة طالما كانت هذه التقارير أو أجزاء منها متصلة بأي من الأمور التي تدخل ضمن مسؤوليات الوكالات طبقاً لمستنداتها الدستورية“. وتورد المادة 17 من الاتفاقية نظام التقارير على مراحل حيث تنص هذه المادة على أنه “تنشئ بجانب التقارير العامة، نظام التقارير على مراحل، والتي تلتزم الدول بالتقدم بها طبقاً للبرامج التي يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام من بدء تنفيذ الاتفاقية بعد التشاور مع الدول الأطراف فيها والوكالات المتخصصة

المعنية، ويجوز أن تشمل التقارير على بيان العوامل والصعوبات التي تؤثر على ودقة الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، وليس هناك ما يستوجب إعادة تقديم المعلومات ذات الصلة التي سبق للدولة الطرف أن قدمتها للأمم المتحدة أو لأية منظمة متخصصة ويكتفي في هذه الحالة بإشارة موجزة للمعلومات التي سبق تقديمها. كما أن هناك قواعد عامة تحكم نظام التقارير بنوعيتها، وأهم هذه القواعد أن الدول تلتزم بتقديم التقارير عن أوضاع حقوق الإنسان فيها وأن هذا التزام قانوني تلتزم الدول بأدائه جبراً عنها وليس باختيارها طالما وافقت وانضمت إلى اتفاقيات حقوق الإنسان تلك، وبالتالي يجب عليها تقديم تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان فيها سواء كانت تقارير عامة تتقدم بها الدول بصورة دورية أو تقارير على مراحل موضوعة بواسطة برنامج حدده لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويستشف هذا التعهد من عبارات المادة 16 التي تقول "تعهد الدول.. بتقديم تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان فيها. وعبارات المادة 17 التي تقول "على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تقدم تقاريرها على مراحل..". ويجب على الدول أن توضح في هذه التقارير أوضاع حقوق الإنسان فيها والإجراءات التي اتخذتها سواء كانت تشريعية أو إدارية من أجل كفالة تعزيز واحترام حقوق الإنسان فيها وإن تبين مدى التقدم الذي أحرزته باتخاذ هذه الإجراءات. وذلك لكي يستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقييم تلك الإجراءات سواء بالاستمرار عليها أو زيادتها أو استبدالها بغيرها لكي يتحقق الهدف الرئيسي منها وهو كفالة احترام حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقية. كما أن هذه التقارير قد تكون عامة ودورية تلتزم جميع الدول بتقديمها شارحة فيها أوضاع حقوق الإنسان فيها، كما قد تكون هذه التقارير على مراحل تلتزم بعض الدول بتقديمها وفقاً للبرنامج التدريجي الذي رسمه لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يوازن بين احترام حقوق الإنسان فيها وعدم زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي. كذلك فإن هذه التقارير ترسل إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي على ه أن يرسل نسخ منها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يتخذ المزيد من التوصيات بالإجراءات التي يراها مناسبة من أجل تدعيم حقوق الإنسان فيها كما يجب على الأمين العام للمنظمة إرسال نسخ من هذه التقارير إلى المنظمات المتخصصة المعنية بالأمر أو التي يدخل موضوع التقرير في جانب من نشاطها لكي يمكنها من تقديم توصياتها ومساهماتها الممكنة.

3. دور الأمين العام للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال حماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية:

خولت اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأمين العام للأمم المتحدة الاختصاص بتلقي التقارير الدورية العامة من الدول أو التقارير على مراحل، كما خولته حق طلب المزيد من المعلومات من الدول الأطراف في الاتفاقية عن أوضاع حقوق الإنسان فيها، وأوجبت على ه أن يقدم هذه التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المنظمات الدولية المتخصصة لكي يتقدموا بالتوصيات والإجراءات التي يروها مناسبة، والتي يمكن للأمير العام أن يرفعها إلى الجمعية العامة أو مجل سالا من وذلك لاتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات.

أما عن سلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال حماية حقوق الإنسان في ضوء فحصه للتقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في الدول فهو وارد في مواد عديدة من اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إعمالاً لمسئولاته طبقاً لميثاق الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وحياته الأساسية أن يتفق مع المنظمات الدولية المتخصصة على تلقي تقارير تلك المنظمات حول أوضاع حقوق الإنسان في الدول المقدمة لهذه التقارير ويجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يطلب من تلك المنظمات أن توضح مدى ما تحرزه الدول من تقدم في تحقيق احترام نصوص الاتفاقية، كما يجوز للمجلس أن يطلب منها توصياتها واقتراحات التي تراها أجهزة هذه المنظمات من أجل تطبيق نصوص الاتفاقية وكفالة احترام حقوق الإنسان. أما عن سلطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تكليف لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دراسة التقارير واتخاذ التوصيات التي تراها مناسبة: وهذه السلطة مستمدة من المادة التاسعة عشر، وهي سلطة مهمة من حيث أن لجنة حقوق الإنسان كجهاز تابع للأمم المتحدة ومرتبطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي هي صاحبة الاختصاص العام في مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك الاختصاص التشريعي والتي يرجع إليها الفضل في عقد العديد من الاتفاقيات الدولية واتخاذ توصيات وإجراءات فعالة في مجال حماية حقوق الإنسان وهي بالتالي لجنة متميزة عن لجنة حقوق الإنسان التي ورد أسماها في البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية. حيث تعتبر الجهاز المختص بالرقابة والإشراف على تنفيذها. كذلك يحق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، طبقاً للمادة 20 من الاتفاقية، أن يتلقى من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المتخصصة المعنية- اقترحاتها وتعلقاتها وتوصياتها حول أي إجراء أو اتفاق

يتم اتخاذه في مجال حماية حقوق الإنسان؛ ويحق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، طبقاً للمادة 21 من الاتفاقية، أن يرسل للجمعية العامة التقارير التي ترد إليه سواء من الدول أو المنظمات المتخصصة المعنية مشفوعة بما يراه من توصيات وإجراءات من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان مع المعلومات المتوافرة حول مدى التقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال، وقد خولت المادة 22 المجلس حق طلب المساعدة الفنية من الأجهزة المتاحة للأمم المتحدة المعنية وتشمل تلك المساعدة تقديم الخبراء والمشورات الفنية وإبرام الاتفاقيات، وتنظيم المؤتمرات والاجتماعات الفنية والإقليمية بالاتفاق مع الحكومات المعنية. وقد نصت الاتفاقية صراحة على عدم جواز تفسير أي نص في الاتفاقية بطريقة تؤدي إلى تعطيل نصوص ميثاق الأمم المتحدة ودساتير الوكالات المتخصصة أو تؤدي إلى سلبها اختصاصها بالأمور الواردة في الاتفاقية.

4. وسائل الرقابة الدولية على تنفيذ الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية:

تضع اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، التزامات قانونية فورية بتحقيق نتيجة مؤداها كفالة الاحترام الكامل للحقوق الواردة فيها، وأن تنفيذه هذه الالتزامات يتم بصورة فورية وبمجرد تصديق الدولة عليها ولا يعلق تنفيذها على ظروف الدولة الاقتصادية والمادية كما هو الحال في اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وليس هذا هو الفارق الوحيد بين الاتفاقيتين ولكن تختلف كذلك آليات ووسائل الرقابة في كل منهما.

فإذا كانت الرقابة على تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقتصر على ما تقدمه الدول من تقارير إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والتي يبلغها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات المتخصصة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى كالجمعية العامة من أجل اتخاذ توصيات أو إجراءات أو عقد اتفاقيات أو تقديم المساعدات الفنية للدول لتعزيز احترام حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية. فإن الأمر على خلاف ذلك في ظل اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية التي أنشأت آليات ووسائل خاصة بها من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة فيها وتمثل هذه الوسائل في ثلاث آليات هي: لجنة حقوق الإنسان، ولجنة التوفيق، ونظام الشكاوى والطعون الفردية.

ثانياً: الحماية الجنائية الدولية لحقوق الإنسان

احتكم الضمير الإنساني إلى صوابه فقرر إنشاء محكمة جنائية دولية يتم أمامها محاكمة مرتكبي هذه الجرائم بعدما تم النص على أن مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان الجماعية تعد جرائم دولية مخالفة لقواعد القانون

الدولي الآمرة وبالتالي فيجب محاكمة مرتكبيها أيا كانوا سواء حكاماً أو محكومين قادة أميين أو مأمورين منفذين، ولا تمنع من المحاكمة حصانات أو امتيازات سواء كان مصدرها القانون الدولي أو القانون الداخلي، ولا تسقط هذه الجرائم بالتقادم، وتخول للمجتمع الدولي القبض على مرتكبيها ومحاكمتهم ولا تحميهم سيادة الدول أو حصانتها القضائية أو الادعاء بعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهذا يعد بلا شك نقله نوعية ضخمة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ولكن بشرط أن نحسن تنفيذها ويعمم تطبيقها على الجميع على حد سواء⁽⁹⁴⁾. وقد تحدد اختصاص المحكمة الجنائية في المادة الخامسة من نظامها الأساسي حيث نصت على أنه "يقتصر اختصاص المحكمة على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسرة، وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي النظر في الجرائم التالية: جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. وهذا التقسيم هو ذاته الذي سردناه فيما سبق عند تعريف وأنواع الجرائم الدولية وهو التقسيم الذي اعتمده النظام الأساسي للمحكمة والذي تعريف هذه الجرائم وبيان الأفعال المكونة لها.

وقد أوضحت المادة السادسة مفهوم جريمة الإبادة الجماعية حيث قالت أنها تعني أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية بصفقتها هذه إهلاكا كلياً أو جزئياً: قتل أفراد الجماعة، والحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة، واخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً، وفرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة، ونقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.

ثم قامت المادة السابعة ببيان الأفعال المكونة للجرائم ضد الإنسانية بعد بيانه المقصود بها حيث قالت "بشكل أي فعل من الأفعال التالية" جريمة ضد الإنسانية "متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم: ومن هذه الأفعال: القتل العمد، والإبادة، والاسترقاق، وإبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، والسجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدائية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب، والاعتصاب أو الاستبعاد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو العمل القسري، أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة، واضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس على النحو

المعروف في الفقرة 3، أو لأسباب أخرى من المسلم عالمياً بأن القانون الدولي لا يجيزها، وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة أو أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، والاختفاء القسري للأشخاص، وجريمة الفصل العنصري، والأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية. وقد قامت الفقرة الثانية من هذه المادة السابعة بتوضيح معاني المصطلحات الواردة فيها كتحديد معنى "هجوم موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين" و"عبارة" الإبادة، "والاسترقاق" و "التعذيب" الخ. ثم قامت المادة الثامنة بتحديد اختصاصها في جرائم الحرب فقالت فقرتها الأولى "يكون للمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب، ولا سيما عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم.

ثم قامت الفقرة الثانية من هذه المادة بتوضيح معنى جرائم الحرب وقامت بتعداد أفعالها على سبيل الحصر وذكرت أنها تعنى الانتهاكات الأخرى الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي. أما في حالة وقوع نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، فهي تختص بمحاكمة الانتهاكات الجسيمة للمادة 2 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المبرمة في 12 أغسطس 1949، ر- كما تنطبق الفقرة 2 ج على المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، وبالتالي فهي لا تنطبق على حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية مثل أعمال الشغب أو أعمال العنف المنفردة وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة. وتعد مشكلة القانون الواجب التطبيق أمام المحكمة الجنائية الدولية من المشاكل الرئيسية التي تواجه المحكمة حيث إن تعداد المصادر الواردة في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لا يكفي، في رأينا - لتبيان القانون الواجب التطبيق من المحكمة حيث إنها تختص بالمحاكمة عن جرائم دولية يهيمن عليها مبدأ أساسي هو مبدأ الشرعية والذي يعني أنه لا تجريم ولا عقاب على أفعال ما لم تكن مجرمة ومعاقب عليها بنص قبل وقوعها وذلك حتى تتحدد الجرائم وأركانها والعقاب عليها بصورة واضحة وغير قابلة للجدل أو التأويل قبل المحاكمة عنها. ومن أجل ذلك قررت المادة 21 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية القانون الذي تطبقه المحكمة حينما تفصل في القضايا التي تعرض عليها وتختص بالنظر فيها، وتطبق في المقام الأول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أي الأحكام الواردة في هذا النظام والمتعلقة بتحديد النطاق الموضوعي

والشخصي والزمني لاختصاص المحكمة، والقواعد الواردة أيضاً في هذا النظام والمتعلقة بأركان الجرائم وإجراءات التحقيق وعرض الدعوى ونظرها والحكم فيها والقواعد الخاصة بالإثبات وغيرها من القواعد والأحكام ذات الصلة بنظر الدعوى. ويجوز للمحكمة أن تطبق وتأخذ بالتفسيرات القانونية لمبادئ القانون وقواعده، والتي سبق للمحكمة أن استقرت عليها في أحكامها السابقة. ولكن تتقيد المحكمة الدولية في تفسيرها وتطبيقها مع حقوق الإنسان المعترف له بها دولياً، وألا يتضمن هذا التفسير أي تفرقة أو تمييز يستند إلى نوع الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو الثروة أو أي سبب آخر.

أهم النتائج والتوصيات أولاً: النتائج

1. يجب الاهتمام بحقوق الإنسان بزيادة الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي شكلت ما يشبه مظلة أخلاقية عالمية.
2. يجب أن تلجأ الأمم المتحدة إلى عدد من الوسائل لتعزيز احترام حقوق الإنسان مثل نشر الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان وعمل الدراسات والاحتفالات وعقد الندوات وإنشاء الصناديق الاستثنائية.
3. تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الإنسانية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك دون تفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.
4. تطبيق المسؤولية الجنائية على المستوى الدولي وكذلك صور عقاب الدولة منتهكة لهذه الحقوق.
5. على الدولة الالتزام بعدم إصدار تشريعات أو قرارات بالمعنى الواسع والتي تهين المناخ لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان.
6. يجب أن تتخذ كل دولة بسن قوانين وإجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي

ثانياً: التوصيات:

1. إن المسؤولية الدولية للدولة تنعقد عن اتخاذها الإجراءات المخالف لالتزاماتها الدولية، أو امتناعها عن اتخاذ إجراء يجب عليها اتخاذها لوضع تلك الالتزامات موضع التطبيق.
2. إثارة المسؤولية الدولية عنها، أسباباً سياسية ونفسية واجتماعية ودينية قوية، رغم وجود النصوص المحرمة لتلك الممارسات.
3. أن قبول الدول واحترامها لحقوق الإنسان لم يحدث إلا في مقابل الحصول

على مزايا واستناداً إلى مصالح متبادلة أن تحرك الدول حاملة لواء الدفاع عن حقوق الإنسان.

4. توجيه السياسة الخارجية للدول وفقاً لمدى احترام حقوق الإنسان في الدول الأخرى.

5. الانتهاكات التي ترتكب في دول العالم الثالث ذات النظم الثورية أو حتى الصديقة، هذا بالإضافة إلى التغافل بالطبع عن أوضاع حقوق الإنسان في الدول الشرقية.

6. التزام الدول بوضع تقارير عامة وتقارير على مراحل بشأن أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

7. لا بد أن تكون هنالك قواعد تلتزم بها الدول عند تقديم التقارير عن أوضاع حقوق الإنسان فيها وأن يمثل هذا التزام قانوني تلتزم الدول بأدائه جبراً عنها وليس باختيارها طالما وافقت وانضمت إلى اتفاقيات حقوق الإنسان.

المصادر والمراجع

- (1) وائل أحمد علام، الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 21 وما بعدها.
- (2) أميرة فتوح، حقوق الإنسان في مصر المعاصرة، ترجمة إسماعيل صادق، الزهراء للإعلام العربي، ط1، ص 19.
- (3) صلاح الدين عامر، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، نظرة عامة، "في" حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والقانون المصري، أحمد فتحي سرور وآخرين "محررون"، بحث تم إعداده بالتعاون بين كلية الحقوق جامعة القاهرة ومنظمة اليونسكو، 1993م، ص 294.
- (4) Nigel. S. Rodley., "The International Legal Consequences of Torture, Extra – Legal Execution, and Disappearance (State Responsibility for Torture), Now Directions in Human Rights, University of Pennsylvania Press, 1989, PP. 169-172.
- (5) د. إبراهيم العناني، النظام الدولي الأمني، مرجع سابق، ص 121-124.
- (6) د. عبد الرحيم صدقي، القانون الدولي الجنائي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، الصفحات، 11، 74، 75.
- (7) Edward M. Wise., "International Crimes and Domestic Criminal Law". Depaul Law Review, Vol. 38, No. 4, 1989 PP. 923-927.
- (8) د. محمود شريف بسيوني، المدخل لدراسة القانون الجنائي الدولي، المعهد الدولي العالي للدراسات الجنائية سيراكوزا-إيطاليا، 1991، ص 57، وما بعدها.
- (9) المرجع السابق نفسه، ص 60.
- (10) كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة القانون الدولي بقرارها رقم 177 (د 2-) المؤرخ في 21 نوفمبر 1974، بإعداد مشروع قانونه للجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها. وفي دورتها السادسة المعقودة في عام 1954، اعتمدت اللجنة المشروع مصحوباً بتعليقات وقدمته إلى الجمعية العامة
- (11) حولية لجنة القانون الدولي 1988م، المجلد الثاني، الجزء الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1990م، ص 20 وما بعدها.
- (12) حولية لجنة القانون الدولي 1984م، المجلد الثاني الجزء الثاني، تقرير لجنة القانون الدولي إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها السادسة والثلاثون، الأمم المتحدة، نيويورك، 1986م، ص 22. وما بعدها.
- (13) أنظر: حولية لجنة الأمم المتحدة، المجلد الأول، المحاضر الموجزة لجلسات الدورة الثامنة والثلاثين، 5 مايو-11 يوليو 1986م، الأمم المتحدة، نيويورك، 1986م، ص ص 6-7.

- (14) حولية لجنة القانون الدولي 1989م، المجلد الثاني الجزء الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1992م، ص11.
- (15) نص المادة(18)، من المشروع على الجرائم ضد الإنسانية بقولها: « يقصد بالجريمة المرتكبة ضد الإنسانية كل فعل من الأفعال التالية، عند إرتكابه بشكل منتظم أو على نطاق واسع أو بتحريض أو توجيه من إحدى الحكومات أو من أي منظمة أو جماعة: القتل العمد، والإبادة، والتعذيب، والإسترقاق، والاضطهاد لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية أو لثنية، والتمييز النظامي لأسباب عنصرية أو إثنية أو دينية الذي يشمل الحقوق والحريات السياسية للإنسان ويؤدى إلى إلحاق ضرر جسيم بجزء من السكان، والإبعاد التعسفي أو النقل القسري للسكان، والإحتجاز التعسفي والإخفاء القسري للأشخاص، والإغتصاب والدعارة القسرية والأشكال الأخرى من الإعتداء الجنسي، والأعمال اللا إنسانية الأخرى التي تلحق ضرراً جسيماً بالسلامة الجسدية أو العقلية وبالصحة أو بالكرامة الإنسانية، مثل التشوية والإصابة الجسمية.
- (16) أنظر: تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين، 6 مايو-26 يوليو 1996م، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية: الدورة الحادية والعشرون، ملحق رقم(10)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996م، ص ص75-76.
- (17) د. طارق عزت رخا، قانون حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق في الفكر الوضعي والشرعية والإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006م، ص 294.
- (18) د. طارق عزت رخا، قانون حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق في الفكر الوضعي والشرعية والإسلامية، مرجع سابق، ص303.
- (19) د. جعفر عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، ط4، القاهرة، دار النهضة العربية، 1995م، ص 247.
- (20) د. إبراهيم العناني، القانون الدولي العام، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة: 1996م، ص ص 95-96.
- (21) د. حامد سلطان، ود. عائشة راتب، ود. صلاح عامر، القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006م، ص 304. 309.
- (22) د. محمد أنس جعفر، الوسيط في القانون العام «القضاء الإداري»، القاهرة: دار النهضة العربية، 1987م، ص ص 19-20.
- (23) سورة يوسف، الآية 40.
- (24) سورة الأعراف، الآية 3.
- (25) سورة المائدة، الآية 44.

- (26) سورة المائدة، الآية 45.
- (27) سورة المائدة، الآية 47.
- (28) سورة المائدة، الآية 49.
- (29) د. عبد الواحد محمد الفار، الثقافة الإسلامية تأصيلية لمضمون الرسالة الإسلامية في ضوء القرآن والسنة، دمشق، دار العلم للطباعة والنشر، 1983م، ص45.
- (30) د. حامد سلطان، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص309 . 311.
- (31) د. عبد الواحد محمد الفار، القانون الدولي العام، مرجع سبق الإشارة إليه، ص351.
- (32) مقررات التي إتخذتها الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الثامنة والأربعين في الفترة من 21 سبتمبر - 23 ديسمبر 1993م، الأمم المتحدة، بيان صحفي، نيويورك، 4 مارس 1994م، ص449.
- (33) د. سليمان الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة، الكتاب الثاني نظرية المرفق العام وعمل الإدارة العامة، 1973م، ص282.
- (34) المادة (10) من مشروع الإتفاقية، تقرير لجنة القانون الدولي لسنة 1996م، ص105.
- (35) د. طارق عزت رخا، قانون حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006م ص ص 335. 352.
- (36) د. مفيد شهاب، نقاط حول حقوق الإنسان بين السيادة الوطنية والتدخل الدولي، دراسة منشورة في كتاب حقوق الإنسان الثقافة العربية والنظام العالمي، ص-188 189.
- (37) د. عبد الواحد محمد الفار، المصلحة الدولية المشتركة كأساس لتطوير النظام الإقتصادي الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1984م، ص108.
- (38) د. مصطفى سلامة حسين، تطور القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة: 1992م، ص214-216.
- (39) باسيل يوسف في دراسة بعنوان: «حماية حقوق الإنسان بين مبدأ عدم التدخل والحق في التدخل والموقف العربي المطلوب» منشورة في كتاب حقوق الإنسان بين الثقافة العربية والنظام العالمي، مركز إتحاد المحاميين العرب للبحوث والدراسات القانونية، القاهرة: 1993م، ص172.
- (40) القرار رقم 808 لسنة 1993م، 728 لسنة 1993م الأمم المتحدة، بيان صحفي، إدارة شؤون الإعلام، دائرة الخدمات الإخبارية، نيويورك، 4/ مارس 1994 ص 747-750.

- (41) المادة (5) والمادة (8) من الإتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب لعام 1987م.
- (42) د. أبوبكر أحمد باقادر، الأقليات وحقوق الإنسان، بحث منشور في مجلة الحقوق ، تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت، السنة السابعة العدد (3) سبتمبر 1983م، ص 349.
- (43) د. سعاد الشرقاوي، التمييز وحماية الأقليات في المواثيق الدولية والإقليمية، بحث منشور في مجلة الحق، مجلة فصلية يصدرها اتحاد المحامين العرب، العدد الثالث، لسنة 1988م، ص 97.
- (44) د. سعاد الشرقاوي، التمييز وحماية الأقليات في المواثيق الدولية والإقليمية، مرجع سابق، ص 99.
- (45) أنظر:
- (46) د. مصطفى سلامة حسين، العلاقات الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1998م، ص 75-76.
- (47) المرجع سابق، مباشرة، ص 76-77.
- (48) د. طارق عزت رخا، قانون حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006م، ص ص 373-385.
- (49) د. حسين حنفي عمر، التدخل في شئون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، دور التسويق السياسي في إدارة الحملات الانتخابية» بالتطبيق على إنتخابات مجلس الشعب، جامعة قناة السويس، كلية التجارة ببورسعيد، قسم إدارة الأعمال، 2006م، ص ص 262-283.

تدابير مجلس الأمن الدولي لفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وغير السلمية

باحث - وزارة الداخلية - القطرية

أ.أسامة حمد النيل إدريس شمو

المستخلص:

تناولت هذه الورقة البحثية مقارنة بين الوسائل السلمية وغير السلمية لفض النزاعات عن طريق مجلس الأمن الدولي، تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في أهمية هذا الجهاز الحساس في حفظ السلم والأمن الدوليين. تتمثل المشكلة في مدى نجاح هذه الوسائل وفي الإجابة على السؤال الرئيس حول ما هي الوسائل الأنسب والأفضل لحل المنازعات الدولية وأيهما أفضل لحل النزاعات وذلك باستعراض جميع هذه الوسائل بشقيها السلمية وغير السلمية، هدفت الورقة إلى توضيح الوسائل التي يستخدمها مجلس الأمن لحل النزاعات كما هدفت إلى وضع مفاضلة بين الوسائل السلمية وغير السلمية. اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الورقة إلى عدد من النتائج أهمها التسوية السلمية للمنازعات هي الخطوة الأولى لحل المنازعات وهذا يتبين لنا واضحاً عند مراجعة ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي العام. على مر العقود، ساعدت الامم المتحدة في إنهاء العديد من الصراعات، في كثير من الأحيان من خلال الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن، أوصلت الورقة بعدة توصيات منها دعم الدور السلمي الذي يقوم به مجلس الأمن الدولي في فض المنازعات وتهيئة الأجواء المناسبة لذلك الهدف السامي وكذلك ضرورة العمل على الابتعاد عن الحل غير السلمي المتمثل في فرض العقوبات والتدخل العسكري المباشر لما لهما من آثار وخيمة على الدول والمدنيين بكافة أطيافهم خاصة الشرائح الضعيفة مثل الأطفال والنساء والشيوخ وما يلحق بالبلدان من ضرر في الاقتصاد، وتحتوي الورقة على خاتمة تضمنت عدداً من النتائج والتوصيات.

Abstract

This research paper deals with a comparison between peaceful and non-peaceful means of resolving conflicts through the UN Security Council. The importance of this research paper lies in the importance of this sensitive body in maintaining international peace and security. The problem is the extent of the success of these means and in answering the main question about what are the most appropriate and best means for resolving international disputes and which are better for resolving disputes by reviewing all of these means, in both their peaceful and non-peaceful aspects. A comparison between peaceful and non-peaceful means. The paper followed the descriptive and analytical approach. The paper concluded with a number of results, the most important of which is the peaceful settlement of disputes, which is the first step in resolving

disputes. Over the decades, the United Nations helped end many conflicts, often through the actions taken by the Security Council. Work to move away from the non-peaceful solution of imposing sanctions and direct military intervention because of their disastrous effects on states and civilians of all their spectrum, especially vulnerable segments such as children, women and the elderly, and the economic damage that befalls countries, and the paper contains a conclusion that includes a number of findings and recommendations.

مقدمة:

نظم الفصل السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن من أجل حل المنازعات حلاً سلمياً حيث جاء في صدر الفصل السادس من الميثاق - في حل المنازعات حلاً سلمياً - وجاء الفصل السابع في الوسائل التي تتضمن قمع أعمال العدوان وما يهمنها في هذا الصدد هو دراسة الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المتضمن صلاحيات مجلس الأمن في حل المنازعات الدولية حل سلمي.

المساعي السلمية

أولاً : المساعي الدبلوماسية:

بما أن مهمة مجلس الأمن الأولى هي حفظ الأمن والسلم الدوليين، فيجب عليه أن يراقب جميع المنازعات الدولية التي من شأنها أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وأن تدعو أطراف النزاع على أن يسووا ما بينهم من نزاع بالطرق الواردة في الفقرة الأولى إذا رأى ضرورة لذلك طبقاً للفقرة الثانية من المادة 33⁽¹⁾

بناءً على ما تقدم، يمكن القول بأن الوسائل المحددة في المادة 33/1 تنقسم إلى وسائل دبلوماسية ووسائل سياسية ووسائل التسوية القضائية⁽²⁾، وفيما يلي عرض موجز للوسائل الدبلوماسية:

أ. المفاوضات

“تعرف المفاوضات بأنها المباحثات التي تجري بين المتنازعين لتسوية نزاع قائم بينهما، عبر القنوات الدبلوماسية المباشرة». وتعتبر المفاوضات الدبلوماسية من أقدم الوسائل لحل المنازعات وأكثرها انتشاراً وأبسطها من ناحية الإجراءات، كما أنها من الوسائل المرغوب فيها وذلك لكونها وسيلة

زهيدة الثمن فأية دولة بإمكانها أن تحقق أهدافها من خلالها دون أن تتحمل أخطار الحرب ونفقاتها وآثارها المدمرة⁽³⁾

بالمساعي الحميدة

يلاحظ بأن الفقرة الأولى من المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة لم تذكر المساعي الحميدة عندما عدّدت أهم الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية، ولكن العبارة الأخيرة من تلك الفقرة احتوتها ضمناً، لأنها أعطت للأطراف المتنازعة حرية اختيار أية وسيلة أخرى تهدف إلى حل نزاعاتها سلمياً. عليه، فإنه إذا لم يتم الاتفاق بين الطرفين المتنازعين على تسوية نزاعيهما عن طريق المفاوضات، فلمجلس الأمن أن يقوم بعمل ودي من أجل إيجاد مجال للتفاهم بين الدولتين المتنازعتين، وإن تدخل المجلس في هذه الحالة لتسوية النزاع، إما أن يكون بطلب من أحد الطرفين أو كليهما أو بمبادرة منه وليس للطرفين المتنازعين اعتبار هذا العمل عملاً غير ودي. وإن دخول الأمم المتحدة في هذه الحالة كطرف ثالث يطلق عليه بالمساعي الحميدة⁽⁴⁾

ج - الوساطة

هي مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة، أو مجموعة دول، أو يقوم به أفراد أو أجهزة تابعة لمنظمة دولية، من أجل إيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين». ميثاق الأمم المتحدة هو الآخر مثل العديد من المواثيق الدولية نص على هذه الوسيلة وبشكل صريح وواضح، ووصفتها بأنها الوسيلة التي تتميز بسهولة إجراء الحوار، والتخفيف من حدة الخلاف بين المتنازعين، والتوفيق بين مطالبهم المتضاربة، ومساعدتهم على إيجاد الحلول الودية والعادلة لمنازعاتهم. عليه، فإن الحلول التي يقدمها الوسيط ليست سوى نصائح، وبالتالي لا يمكن أن نصفها بأي حال من الأحوال بإمتلاكها القوة الملزمة لأي طرف من أطراف النزاع. إذ بإمكان الأطراف المتنازعة أن يرفضوا الوساطة، كما هو الحال في المساعي الحميدة⁽⁵⁾.

د - لجان التحقيق

ويقصد بها أن يعهد إلى لجان مكونة من أكثر من شخص بمهمة تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين أو أكثر، للاستعانة بها في التوصل لحله حلاً ودياً، وعادةً ما يتم تشكيل هذه اللجان من أشخاص ينتمون لدول محايدة، أو متنازعة تحظى بالاحترام والتقدير». وأن أساس اختيار أعضاء هذه اللجان هو الخبرة والاختصاص، ويلاحظ بأن هناك حالات تم فيها اختيار شخص واحد للقيام بمهمة لجنة التحقيق⁽⁶⁾

هـ - لجان التوفيق

التوفيق إجراء تقوم به لجنة يعيّن لها أطراف النزاع أو إحدى المنظمات الدولية لدراسة أسباب النزاع ورفع تقرير يقترح تسوية معينة للنزاع» وأن هذه اللجنة توضع توصيات وتقدّم وتعرض على الأطراف المتنازعة، ويبيدي كل طرف ملاحظاته ورأيه حولها، ثم تقوم اللجنة بعد ذلك بإجراء التعديلات عليها لكي تصبح مقبولة لدى جميع الأطراف. يفهم من ذلك، بأن هدف اللجنة هو تسوية المصالح المتعارضة. وأن مهمة الطرف الثالث في هذه اللجان متعددة، فقد يقوم بالتحقيق، وبعد ذلك يحاول إقناع الأطراف المتنازعة بقبول حلول معينة للنزاع. مثال ذلك أن وسيط الأمم المتحدة في قضية فلسطين اقترح تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ التوصيات التي اقترحها، ومنها إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتعويضهم عن ممتلكاتهم أو رعاية مصالحهم وإيوائهم والاهتمام بمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية⁽⁷⁾.

ثانياً: التسوية القضائية للمنازعات الدولية.

الفرق الأساسي بين الوسائل القضائية من جهة والوسائل الدبلوماسية والسياسية من جهة أخرى هو أن الوسائل القضائية تنتهي بحل ملزم للأطراف المتنازعة. ويجوز مباشرة التسوية القضائية من قبل هيئة أو شخص من غير أطراف النزاع وله أولها سلطة الفصل في النزاع ولكن يجب أن يكون على أساس القانون⁽⁸⁰⁾. وهذه المباشرة القضائية تتم عن طريقتين: إما طريقة التحكيم أو طريقة القضاء، وأن أطراف النزاع هم الذين يلجئون إليهما دون إلزام. ويلاحظ بأن الاختلاف الجوهرى بين القضاء والتحكيم يكمن في أن الأطراف المتنازعة لهم السلطة في اختيار وتشكيل محكمة التحكيم، ولكن تشكيل القضاء وتعيين أعضائها قائمة سلفاً لا دخل لإرادة الأطراف المتنازعة فيها وهذا من مميزات القضاء الدولي، في حين يشترك القضاء والتحكيم في الطابع الإلزامى للقرارات الصادرة عنهما⁽⁸⁾.

التسوية بواسطة التحكيم الدولي.

يعتبر التعريف الذي ورد في المادة 37 من اتفاقية لاهاي لعام 1907م الخاصة بتسوية المنازعات الدولية سلبياً أفضل تعريف للتحكيم الدولي حيث جاء فيه: «إن الغاية من التحكيم الدولي هي تسوية المنازعات بين الدول بواسطة قضاء تختارهم هي على أساس احترام القانون، واللجوء إلى التحكيم يستتبع التزاماً بالرضوخ بحسن نية للقرار الصادر».

إجراءات التحكيم تشبه المرافعات أمام المحاكم العادية، فلديها إجراءات كتابية وأخرى شفوية، والإجراءات الكتابية تشمل تقديم المستندات والمذكرات والوثائق إلى هيئة التحكيم، ويجب إعطاء نسخة من كل ورقة يقدمها إلى الهيئة

إلى الخصم، وبعد ذلك تأتي الإجراءات الشفوية ويقدم ممثل كل خصم دفوعه أمام الهيئة. أما بالنسبة لكان انعقاد الهيئة فإنها تنعقد في لاهاي، ولكن يجوز للطرفين الاتفاق على بلد آخر، والمرافعات تديرها عادة رئيس الهيئة. أما القرارات فتصدر بالأغلبية ويتم تلاوتها في جلسة علنية بعد النداء على الخصوم، وهذه القرارات لها قوة الأحكام القضائية، فهي ملزمة للطرفين ومكتسبة الدرجة القطعية، ولا يقبل الطعن ولا إعادة النظر فيها إلا في حالة واحدة فقط، وهي حدوث ظروف كان من شأنها، لو كانت معلومة لدى المحكمين قبل صدور الحكم، أن تجعل الحكم يصدر بشكل آخر، ولكن يشترط في هذه الحالة أن ينص على ذلك في اتفاق الإحالة على التحكيم⁽⁹⁾.

التسوية بواسطة القضاء الدولي.

ذكرنا في الفرع الأول من هذا المبحث بأنه تمخض من اتفاقيتي لاهاي لعام 1899م وعام 1907م إنشاء محكمة تحكيم دائمة، ولكن هذه المحكمة لم تستطع سد النقص الموجود في النظام القضائي الذي كان يعتمد عليه فقامت الدول بإنشائها، وهذا يرجع إلى طبيعة هذه المحكمة حيث أنها لم تكن محكمة بالمعنى الصحيح، فقضاتها لم يكونوا معينين بشكل دائم وإنما يتم انتخابهم من قبل الأطراف المتنازعة من القائمة الموجودة بقلم الكتاب الملحق بها، وأعقب ذلك محاولات عديدة لتلافي ذلك النقص ولكن دون فائدة، وكان هدفهم من وراء ذلك هو إنشاء هيئة قضائية دولية منظمة كجهاز قضائي متكامل يلجأ إليها الدول لتسوية منازعاتها القانونية، ولتساهم هذه الهيئة بقضاتها في إرساء قواعد قانونية دولية تكون سبيلاً ودليلاً للدول في تسوية منازعاتها المستقبلية، وأن تكون لهذه الهيئة القضائية سلطة علي أو الرجوع إليها لحل المنازعات بين الدول إلزامياً⁽¹⁰⁾.

المساعي الإقليمية والعقوبات

قد تواجه مجموعة من الدول مشاكل ومنازعات من نوع خاص أو تجمعهم أهداف ذات طبيعة واحدة أو متقاربة، الأمر الذي يتطلب إنشاء منظمة دولية تعمل على إزالة وتذليل الصعوبات التي تواجه هذه الدول، وإيجاد صيغة أو أسلوب لحل المنازعات التي تنشأ بينها وبينها وبين الدول الأخرى. ولهذا، تجد بأن كل مجموعة من هذه الدول حاولت وعملت على الانضمام في منظمات دولية خاصة، يسمى بالمنظمات الإقليمية. إن الدور الأساسي لهذه المنظمات هي تسوية المنازعات الناشئة بين أعضائها، فهي لا تتنافس المنظمات العالمية في حل المنازعات الدولية، ولهذا أكد الميثاق على دور المنظمات الإقليمية في هذا المجال واعتبر وجود الأمم المتحدة غير مانع أمام قيام هذه المنظمات لحل المنازعات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، عندما يكون الحل السلمي في

العمل الإقليمي صالح وملائم، وما دام هذا الحل لا يتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

وإن على أعضاء المنظمات الإقليمية واجب قانوني استناداً إلى الميثاق، حيث ألزم الميثاق الأعضاء وقبل عرضهم المنازعات الناشئة بينهم على مجلس الأمن أن يبذلوا كل جهدهم من أجل التسوية السلمية لها. وعليه، فإذا نشأ نزاع بين عضوين في منظمة إقليمية، فإن عليهما حل نزاعهما بالطرق الدبلوماسية، وإذا أخفقت هذه الطرق في حل النزاع، فعليهما عندئذ اللجوء إلى منظماتهم الإقليمية التي يرتبطان بها، قبل اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة وعرض النزاع عليها. وإنما تقدّم لا يؤثر على صلاحية مجلس الأمن في فحص أي نزاع أو موقف دولي ليقرر ما إذا كان من شأن استمراره تعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر. ولا بدّ من الإشارة بأن المنظمة الإقليمية حتى لو شرعت في محاولة حل النزاع ودياً فإن ذلك لا يمنع مجلس الأمن من فحص هذا النزاع، ولكن في هذه الحالة يجب أن يكون هناك نوع من الحذر والدقة والاحتياط لكي لا يعرقل تدخل المساعي التي تبذلها المنظمة الإقليمية في هذا الشأن⁽¹¹⁾.

يلاحظ بأن الفقرة الأولى من المادة 34 هي أساس السلطة التي يتمتع بها مجلس الأمن في هذا الميدان، والتي تقضي بأن « أعضاء الأمم المتحدة يعهدون إلى المجلس بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، ويوافقون على أنه يعمل نيابة عنهم لدى قيامه بالواجبات التي تفرضها عليه هذه التبعات». وبالرغم من أن هذا النص لا يتطرق إلى موضوع تسوية المنازعات وإنما يتحدث عن حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أن المهمتين متداخلتين، حيث من المستحيل أن يسود الأمن والسلام دون تسوية المنازعات سلمياً. وعدا هذا النص، فإن هناك نصوص أخرى تعزّز تفوق مجلس الأمن على أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية في مجال الاهتمام والعناية بتسوية المنازعات⁽¹²⁾. إن ممارسة المجلس لهذه الاختصاصات قد يصطدم بعوائق ذات طابع سياسي، فلبعض المنظمات الإقليمية كمنظمة الدول الأمريكية توجهات سياسية معينة، في الوقت الذي تتسع منظمة الأمم المتحدة لكافة التوجهات والفلسفات السياسية.

وإن الدول المتنازعة كثيراً ما تجد نفسها أمام ضرورة المفاضلة بين اللجوء للمنظمات الإقليمية أو منظمة الأمم المتحدة لحل منازعاتها الدولية⁽¹³⁾.

ثالثاً: التدابير العسكرية

سلطة المجلس في اتخاذ الإجراءات التي تتطلب استخدام القوات المسلحة

فان استخدام القوات العسكرية وشن الحروب في فض المنازعات الدولية هو أمر محظور في ميثاق الأمم المتحدة، ما لم يكن دفاعاً عن النفس وضمن شروط خاصة، أو طبقاً لإجراءات الأمن الجماعي التي نصت عليها مواد الفصل السابع من هذا الميثاق، وفي مقدمتها المادة 42 التي أجازت لمجلس الأمن اتخاذ إجراءات قسرية عن طريق استخدام القوات المسلحة الجوية والبحرية والبرية في عمليات حربية كافية لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما إلى نصابهما، فيما إذا رأت بأن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تقي بهذا الغرض أو ثبت أنها كذلك، ويتضح من خلال نص هذه المادة، بأنها قد أعطت وخولت المجلس سلطات تقديرية واسعة في هذا المجال. منها انه يستطيع تجاوز التدابير التي نصت عليها المادة 41 الأنفة الذكر، سواء قرر بالفعل اتخاذ مثل هذه التدابير وثبت فشلها وعدم جدواها على أرض الواقع، أم انه قدر ابتداء ذلك وقرر الانتقال مباشرة إلى تطبيق أحكام المادة 42 القسرية، كما لو كان التهديد أو الإخلال بالسلم الدولي أو وقوع العمل العدواني حالاً ومباشراً بشكل فعلي⁽¹⁴⁾. علماً أن التدخل العسكري هذا للمجلس لا يتوقف على طلب أو موافقة الدولة المعتدى عليها، وإنما يستند إلى ما عهد إليه من تبعات رئيسة في مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين طبقاً للمادة 24 من الميثاق، وللمجلس الأمن بناءً على ذلك وطبقاً للمادة 42 هذه، سلطات كبيرة في تحديد طبيعة الأعمال أو العمليات العسكرية اللازمة لحماية السلم والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما. كأن يلجأ إلى القيام بالمظاهرات العسكرية او عمليات الحصار العسكري، او أن يتجاوز ذلك إلى شن العمليات الحربية المباشرة ضد الدولة او الدول التي أخلت بالسلم او الأمن الدوليين، وبالشكل الذي يكفي لحفظهما أو إعادتهما إلى نصابهما. ومن جهة أخرى، فإن لمجلس الأمن السلطة الكاملة في اختيار عدد ونوع القوات المسلحة المستخدمة في تحقيق هذه الأغراض، وفي تحديد قابليتها واستعدادها، و أماكن تواجدها، ونوع التسهيلات المقدمة إليها، طبقاً لاتفاقات خاصة تعقد مع الدول الأعضاء. كما ان له أن يضع الخطط الحربية اللازمة لاستخدام هذه القوات بمساعدة لجنة أركان حرب استشارية مشكلة من قبل الدول الأعضاء لهذا الغرض، تعطى للمجلس النصائح والإرشادات والمشورات العسكرية في كل ما يتعلق بسير هذه العمليات ابتداء وانتهاء⁽¹⁵⁾. ويقرر المجلس فيما إذا كان تنفيذ قراراته المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين يصر من قبل جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعضهم⁽¹⁶⁾

دور مجلس الأمن الدولي في حفظ عمليات السلام:

يعتبر حفظ السلم والأمن الدوليين المشكلة الأهم التي تواجه المجتمع الدولي. ولا غرابة أن يكون هذا الأمر المقصد الرئيسي لإنشاء منظمة الأمم المتحدة في العام 1945. وهذا المقصد يمثل الشرط الأساسي لتحقيق مقاصد المنظمة الأخرى. ولأهمية هذا المقصد فإن مؤسسي المنظمة قد ركزوا عليه في الميثاق وخصصوا له الوسائل والإجراءات اللازمة لتحقيقه. ومنذ نشأتها ومنظمة الأمم المتحدة تواجه الأزمات الدولية المهددة للسلم والأمن الدوليين وتحاول إيجاد حلول لها أو التخفيف من وطأتها أو مفاعيلها مستخدمة شتى الوسائل والأماكن المتاحة لهذا الغرض⁽¹⁷⁾

من أولى القضايا الشائكة التي واجهت الأمم المتحدة منذ إنشائها، والتي مازالت من القضايا الساخنة في وقتنا الحاضر دون أن تتمكن هذه المنظمة من إيجاد حل لها، القضية الفلسطينية. وتكمن أهمية هذه القضية ليس بكونها فقط القضية المركزية للعالم العربي، بل بكونها سبب كل الأحداث التي جرت وتجري في الشرق الأوسط والقضايا الناتجة عنها. وكان إنشاء الكيان اليهودي في فلسطين عام 1948 فاتحة تلك الأحداث في الشرق الأوسط. فكانت الحروب العدوانية التي شنها هذا الكيان: حرب 1948 والعدوان الثلاثي في العام 1956 وعدوان العام 1967 وحرب العام 1973 والاعتداءات والحروب العدوانية المتكررة على لبنان منذ العام 1968 والذي كان آخرها عدوان 2006 والعدوان على غزة في 2008-2009⁽¹⁸⁾.

إضافة إلى هذه القضية الساخنة والشائكة، وتوابعها، التي تواجه الأمم المتحدة هناك قضايا أخرى تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، لا تقل سخونة عنها، لاتزال عالقة أمام الأمم المتحدة. وهذه القضايا هي: قضية البرنامج النووي الإيراني وقضية احتلال العراق وقضية الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان⁽¹⁹⁾.

إن تجربة الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين لا يمكن اعتبارها ناجحة على الإطلاق، خاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط. ليس هذا تجنياً، بل حقيقة أظهرها الواقع المعاش. أمام هذه الحقيقة يطرح السؤال عن كيفية تعاظمي الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن الدولي، مع هذه القضايا. قبل الإجابة عن هذا السؤال لابد لنا من التطرق أولاً نظرياً إلى دور الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، في حفظ الأمن والسلم الدوليين⁽²⁰⁾.

المفاضلة بين طرق التدخل من مجلس الأمن السلمية والعسكرية:

أرى أن التدخل الدولي المعتمد على القوة هو آخر الحلول، فالالتزام بتسوية المنازعات بطرق سلمية له الأسبقية والأفضلية على كل أشكال التدخل الدولي لإنهاء النزاعات، وهو من المبادئ العامة للقانون الدولي، والذي ورد في نص المادة الأولى من اتفاقية لاهاي المبرمة في 18 تشرين الأول 1907، والتي تتعهد فيها الدول الأطراف ببذل أقصى جهودها لضمان التسوية السلمية للمنازعات الدولية بقصد منع اللجوء إلى القوة قدر المستطاع. "بيد أن هذا النص لم يرتب التزاماً قانونياً بعدم استخدام القوة المسلحة، كما لم يلزم الدول باللجوء إلى التسوية السلمية، وأن ما تضمنه النص هو مجرد تعبير عن رغبة المجتمع الدولي، ولم يردّ تحريم مطلق لاستخدام الأسلحة إلا بنفاذ ميثاق الأمم المتحدة" ومع تطور العلاقات الدولية حدث تقدّم كبير في الوسائل السلمية، سواء فيما يتعلّق بكيفية إعمالها واختيار الأنسب منها طبقاً لمفردات كل نزاع على حدة، ومحيطه الإقليمي والدولي، مع التأكيد على تجنب العنف، بحيث وصل المجتمع الدولي إلى تحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية طبقاً للمادة 4/2، التي تقول: "يتمنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأيّة دولة، أو على وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة... وهذا ما يعبر عن مرحلة متطورة للقانون الدولي. لكنّ ديباجة الميثاق أشارت فقط إلى القوة المسلحة، حيث "إنّ لفظ القوة قد استُخدم دون نعت في المادة 44 رغم دلالاته على القوة المسلحة" وذلك بهدف الإبقاء على وسائل ضغط اقتصادية وسياسية لاستخدامها في حال فشل الحوار والتفاوض في حل المنازعات بالطرق السلمية.

الخاتمة:

ومهما كانت الحصيلة، أرى أنه لا شك في أهمية حفظ السلام الأممي في تحقيق الاستقرار لأكثر الناس هشاشة في العالم، وألفت إلى وجوب الاعتراف بأنّها مؤسسة ذات حدود. فصحيح، وفق رأيي، أنّ العمليات الأممية تلعب دوراً مهماً في تعبئة الموارد الدولية في المساعدة على الانتقال من الحرب إلى السلم في أكثر الدول، لكنّ كثيراً ما تنتقد العمليات الأكثر طموحاً بسبب التعهد بما لا تستطيع تحقيقه والتكفل بمهام غير مناسبة لها. كما توجد احتمالات مهمة لاستعمال الحل العسكري لمجرد غياب حل أفضل أو لأنه "يجب فعل شيء ما".

النتائج:

التسوية السلمية للمنازعات هي الخطوة الأولى لحل المنازعات وهذا يتبين لنا واضحاً عند مراجعة ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي العام. على مر العقود، ساعدت الأمم المتحدة في إنهاء العديد من الصراعات، في كثير من الأحيان من خلال الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن. تنص المادة 33 من الميثاق على أنه ما من منازعة من شأنها أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر إلا وتعالج، بادئ ذي بدء، بالتفاوض أو الوساطة أو بوسائل سلمية أخرى.

التوصيات:

دعم الدور السلمي الذي يقوم به مجلس الأمن الدولي في فض المنازعات وتهيئة الأجواء المناسبة لذلك الهدف السامي
ضرورة العمل على الابتعاد عن الحل غير السلمي المتمثل في فرض العقوبات والتدخل العسكري المباشر لما لهما من آثار وخيمة على الدول والمدنيين بكافة أطيافهم خاصة الشرائح الضعيفة مثل الأطفال والنساء والشيوخ وما يلحق بالبلدان من ضرر في الاقتصاد.
تعزيز أداء المنظمة الدولية فيما يتعلق بمواجهة حالات الطوارئ وكذلك الحالات الإنسانية غير العادلة فهناك من الأجهزة داخل المنظمة الدولية، ما هو قادر على تقديم الكثير من المساعدات في الظروف الطارئة والإنسانية كمفوضية الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين .

المصادر والمراجع:

- (1) علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية الاقليمية والمتخصصة، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 17
- (2) نزار جاسم العنبيكي، سلطة مجلس الأمن في توقيع جزاءات الفصل السابع وتقدير استخدامها في تطبيق الجزاءات الاقتصادية في حالة العراق، مجلة الحقوق، يصدرها اتحاد الحقوقيين العراقيين، الاعداد 1-4، بغداد، 1997، ص.8
- (3) سيف الدين كاظم المشهداني (هامش رقم 19)، المصدر السابق، ص 33 وما بعدها. ود. محمد الجذوب، المصدر السابق، ص 685.
- (4) حسن نافعة، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص 53
- (5) محمد سامي عبد المجيد، أصول القانون الدولي، المجلد الاول، القاعدة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1988م، ص 197
- (6) د. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي. أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، ص 330.
- (7) د. إبراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي، النظرية العامة والأمم المتحدة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982م، ص 192 و193.
- (8) د. محمد هاشم ماقورا، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن، بحث منشور على موقع وزارة العدل الليبية على شبكة الانترنت، في العنوان التالي: (www.aladel.gov.ly).
- (9) محمد الجذوب، المصدر السابق، ص.712
- (10) سيف الدين كاظم المشهداني، المصدر السابق، ص. 94
- (11) علي صادق ابوهيف، القانون الدولي العام، ج2، ط17، مطبعة المعارف، الاسكندرية، 1992، ص.740
- (12) محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، منشآت المعارف، الاسكندرية، 2000، ص.113
- (13) ستيف توليوشمباغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن، قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح جنيف، 2003م، ص 19
- (14) عبد الفتاح عبدالرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام، ط1، مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2002، ص. 314
- (15) عصام العطية، القانون الدولي العام، ط4، بغداد، 1987، ص.379
- (16) عبدالعزيم محمد سرحان، المنظمات الدولية، د.د.ن، مصر، 1990م، ص 414 - 415
- (17) محمد سعادي، قانون المنظمات الدولية، منظمة الأمم المتحدة نموذجاً دار الخلدونية، الجزائر، 2008م، ص 99

- (18) وليد عبد الرحيم : مجلس الأمن الدولي وقضايا الشرق الأوسط الساخنة (محاضرة القيت في ندوة نظمتها جامعة بيروت العربية في لبنان، في أيار 2010 بمناسبة تولي لبنان رئاسة مجلس الأمن الدولي)
- (19) الفتلاوي سهيل حسين أجهزة الأمم المتحدة الجزء الثاني دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2011م ، ص 17
- (20) محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول ، الجماعة الدولية ، ط6، منشأة المعارف ، مصر ، 2000م ، ص 145

المواطنة في المنظور الإسلامي

جامعة أم درمان الإسلامية

د. راشد التجاني سليمان

المستخلص:

إن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقى الحضاري. ويعالج مفهوم المواطنة العديد من اشكاليات الدولة المعاصرة كالهوية والانتماء والحقوق والواجبات والتمهيش والنزاعات والتضامن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وتحاول هذه الورقة البحث في مفهوم المواطنة في المنظور الإسلامي وتطرح مجموعة من الاهداف منها: بيان مفهوم المواطنة وبيان أبعاده وأسسها، وبيان تطور هذا المفهوم تاريخياً ونتائج تطبيقه في الانظمة المعاصرة، وبيان مكانه الوطن في الاسلام وكيفية علاج دستور دولة الاسلام الأولى بهذا المفهوم، وابرار اهم حقوق وواجبات المواطن في ضوء الكتاب والسنة، وذلك من خلال منهج تكاملي يجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي منطلق من رد مفهوم المواطنة الى الأصول الغربية. أولاً بالتعمق فيه ونقده ثم رد مفهوم المواطنة الى الأصول الإسلامية. وقد خرجت بنتائج اهمها: - المواطنة في مفهومها الحديث فكره غربية النشأة، حيث ظهرت في الغرب في القرن السابع عشر الميلادي وتبلورت في القرون الثلاث التالية، وقد كانت في البداية عبارة عن نسق للأفكار والقيم، ثم تم تطبيقها بعد ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى صارت احد المفاهيم الأساسية في الفكر الليبرالي ثم انتشرت فيما بعد في العالم اجمع حتى أصبحت مفهوماً عالمياً من الصعب تجاوزه. - إن الفكر الغربي الذي تبني مفهوم المواطنة بصورته المعاصرة وروج لها نظرياً فشل في تحقيقها عملياً وذلك يظهر من فقدان المواطن الغربي لثقته في أنظمتها حيث تبدو ثقة الشعب فيها منخفضة بصورة كبيرة. - إن محبة الأوطان، من أمور الفطرة التي اقرها الإسلام ثم عمل على تهذيبها وتوظيفها في إطار رسالته العليا بالديار. الانتماء إلى الوطن في الإسلام يمثل شكلاً من أشكال الجماعة التي جاءت تعاليمه تشد من أزرها وتؤكد عليها وفق ضوابط شرعية وحدود مرعية.

Abstract

The quality of citizenship in a country is affected by political maturity and civilization progress. The concept of citizenship also deals with many problems of the contemporary state, such as identity, belonging, rights, duties, marginalization, conflicts, social solidarity and economic development. This paper attempts to research the concept of citizenship in the Islamic perspective and raises a set of questions, including: What is the concept of citizenship? What are its dimensions and foundations? How did this concept develop historically? What are the results of its application in contemporary systems? What is the place of the homeland in Islam? How did the constitution of the first state of Islam deal with this concept? What

are the most important rights and duties of a citizen in light of the Book and Sunnah? And that is through an original approach based on restoring the concept of citizenship to Western origins. First, to delve into it and criticize it, then return the concept of citizenship to Islamic principles. And it came out with the most important results: 1. Citizenship in its modern concept is a Western idea of origin, as it appeared in the West in the seventeenth century AD and crystallized in the following three centuries. Until it became one of the basic concepts in liberal thought and later spread throughout the world until it became a global concept difficult to overcome. 2. Western thought, which adopted the concept of citizenship in its contemporary form and promoted it theoretically, failed to achieve it in practice. 3. Loving one's country is one of the innate matters that Islam sanctioned and then worked to cultivate and employ in the framework of its supreme message at home. Belonging to the homeland in Islam represents a form of the group whose teachings came to strengthen and affirm them according to Sharia controls and established boundaries.

المقدمة:

الحمد لله الذي جعل محبة الأوطان من فطرته التي فطره الله عليها، ثم ضبطها بمحبته ومحبة رسوله والجهاد في سبيله، كما شبه مشقة خروج الفرد من الوطن قصراً بمشقة خروج النفس من الجسد قتلاً فقال: {وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا} (سورة النساء، آية: 66). **وبعد:**

المواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغه تدريجياً، لذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقعي الحضاري.

كما يعالج مفهوم المواطنة العديد من اشكاليات الدولة المعاصرة كالهوية والانتماء والحقوق والواجبات والتهميش والنزاعات والتضامن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وتحاول هذه الورقة البحث في مفهوم المواطنة في المنظور الإسلامي

- وتطرح مجموعة من التساؤلات منها:
- ما هو مفهوم المواطنة؟ وما هي أبعاده وأأسسه؟
- كيف تطور هذا المفهوم تاريخياً؟ وماهي نتائج تطبيقه في الانظمة المعاصرة؟
- ماهي مكانه الوطن في الاسلام؟ وكيف عالج دستور دولة الاسلام الأولى هذا المفهوم؟
- ماهي اهم حقوق وواجبات المواطن في ضوء الكتاب والسنة؟ وذلك من خلال منهج تأصيلي منطلق من ردمفهوم المواطنة الى الأصول الغربية. أولاً بالتعمق فيه ونقده ثم رد مفهوم المواطنة الى الأصول الاسلامية. وقد تناولت الورقة مفهوم المواطنة في المنظور الاسلامي من خلال اربع محاور هي:

أولاً: مفهوم المواطنة

ثانياً: مكانه الوطن في الاسلام

ثالثاً: دعائم المواطنة في دستور المدينة

رابعاً: حقوق وواجبات المواطنة في القرآن والسنة.

أولاً: مفهوم المواطنة

1-تعريف المواطنة

أ. المواطنة في اللغة:

يعود أصل كلمة مواطنة ومدلولها في اللغة العربية إلى الأصل (وطن)، وهو بحسب لسان العرب «الوطن» هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحلّه. ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطناً، والموطن يسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعة مواطن، وفي التنزيل العزيز، «لقد نصركم الله في مواطن كثيرة» وأوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطناً، وتوطنين النفس على الشيء كالتمهيد.

ب- المواطنة في الاصطلاح

المواطنة في الاصطلاح هي صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن. والمواطنة هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعه من الحقوق وملتزم بأداء مجموعته من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها، ومن هذا المنطلق يمكن التعمق في مفهوم المواطنة وما يترتب عليه من أسس وقيم.

ويتحدد مفهوم المواطنة بأمرين هما الانتماء إلى وطن أو أرض بعينها و الهوية. فالمواطن هو الذي يتعزز فيه الانتماء إلى الوطن، والهوية هي اللغة والمضمون الاقتصادي

والاجتماعي والثقافي والأخلاقي والقيمي لهذا الوطن.
وبناءً عليه فالمواطنة علاقة الفرد بدولته، علاقة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه
والتي تحمل وتضمن معنى المساواة بين من يسمون مواطنين.

2- إبعاد المواطنة:

المواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما
هو مادي قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها ما هو وسيلة أو غاية
يمكن بلوغه تدريجياً، لذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج
السياسي والرقعي الحضاري، إن المواطنة خيار ديمقراطي اتخذته مجتمعات
معينة، عبر مراحل تاريخية طويلة نسبياً، كما قال المفكر المصري السيد
ياسين « ليست المواطنة جوهرًا يعطى مرة واحدة وللأبد. »
ومن أبعاد المواطنة: البعد القانوني للمواطنة، البعد السياسي، البعد
الإداري، البعد الاجتماعي.

وهي تشكل مفهوم المواطنة في سياق حركة المجتمع وتحولاته، وفي صلب
هذه الحركة تنسج العلاقات وتتبادل المنافع وتخلق الحاجات وتبرز الحقوق
وتتجلى الواجبات والمسؤوليات، ومن تفاعل كل هذه العناصر يتولد موروث
مشترك من المبادئ والقيم والعادات والسلوكيات، يسهم في تشكيل شخصية
المواطن ويمنحها خصائص تميزه عن غيره. وبهذا يصبح الموروث المشترك
حماية وأماناً للوطن والمواطن.

فالمواطنة أداة لبناء مواطن قادرة على العيش بسلام وتسامح مع غيره
على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدل، قصد المساهمة في بناء وتنمية
الوطن والحفاظ على العيش المشترك فيه.

وأبعاد المواطنة متعددة تتكامل وترابط وتتناسق بشكل تام. فالبعد
القانوني يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استناداً إلى عقد اجتماعي
يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع، والبعد الاقتصادي واجتماعي يستهدف
إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر ويحرص على توفير الحد الأدنى منها
ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم، والبعد الثقافي الحضاري يعنى بالجوانب الروحية
والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية
الثقافية والحضارية ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتنميط.

3. قيم المواطنة:

المواطنة تعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن
سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكيمية مثل الدين أو الجنس
أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، ويترتب
على التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات تركز على أربع قيم

محورية هي:

أ. الانتماء أي شعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما وفي مكان ما (الوطن) على اختلاف تنوعه العرقي والديني والمذهبي، مما يجعل الإنسان يتمثل ويتبنى ويندمج مع خصوصيات وقيم هذه المجموعة.
ب. الحقوق: التمتع بحقوق المواطنة الخاصة العامة كالحق في السلامة والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية العمومية وحرية التنقل والتعبير والمشاركة السياسية.

ت. الواجبات: كاحترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة مع المواطنين والمساهمة في بناء وازدهار الوطن.

ث. المشاركة في الفضاء العام: كالمشاركة في القرارات السياسية (الانتخابات والترشيح) وتدبير المؤسسات العمومية والمشاركة في كل ما يهم تدبير ومصير الوطن.

إن المواطنة محضنا للهوية وللخصوصيات الحضارية تستمد وضعها في محيطها الإقليمي والدولي عن طريق الانفتاح على كل الأوطان، والاطلاع على تجارب الآخرين، فالانغلاق يؤدي إلى الجمود والاضمحلال والاندماج والتلاقح المتزن يؤدي إلى التطور والازدهار وغاية المواطنة على المواطنة إن تمكن الإنسان من آليات التنمية الذاتية والانفتاح على المحيط.

4. تتطور مفهوم المواطنة:

المواطنة في معناها الحديث فكره غربية النشأة، حيث ظهرت في الغرب في القرن السابع عشر الميلادي وتبلورت في القرون الثلاث التالية، وقد كانت في البداية عبارة عن نسق للأفكار والقيم، ثم تم تطبيقها بعد ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى صارت احد المفاهيم في الفكر الليبرالي ثم انتشرت فيما بعد في العالم اجمع حتى أضحت مفهوماً عالمياً من الصعبض الطرف عنهاالسؤال هو ماهية الخلفية التاريخية لنشأة المواطنة وماهو السياق العام الذي سار فيه مفهوم المواطنة وتطور في الفكر الغربي؟ إن اقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم ظهر في دولة المدينة عند الإغريق والذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له، وبالنظر إلى التركيبة الاجتماعية لدولة المدينة اليونانية، يلاحظ أنها كانت مقسمة إلي ثلاث أقسام رئيسية تختلف كل منها عن الأخرى سياسياً وقانونياً واجتماعياً وهذه الطبقات هي:

أ. طبقه الأحرار: وهذه الطبقة هيالوحيدةالتي تتمتع والإسهام في الحياة السياسية للمدينة،وان صفه المواطن أصبحت امتياز يعطى حق(عضوية)

المدينة تؤهله لحد أدنى من المشاركة في النشاط السياسي والشؤون العامة. ب. المستوطنون الأجانب وضمن هذه الطبقة الأحرار الذين لم يولدوا «لأهم ولا أبأوهم» في اليونان، وهؤلاء وإن منحوا حرية مزاوله الحرف والتجارة إلا أنهم كانوا محرومين من حق المشاركة في الحياة السياسية المدنية. ت. العبيد الأرقاء، وهم الذين كانوا يمثلون قاعدة الهرم الاجتماعي في اليونان، وكانوا محرومين. من مظاهر المشاركة في الحياة السياسية وقد شبه أفلاطون طبقات المجتمع بطبقات المعادن (الذهبية للحكام) وطبقة النحاس للجنود والحديد وهي طبقة المواطنين الذين يتحتم عليهم تنفيذ القرارات وإطاعة الأوامر. والفرضية التي انطلق منها أفلاطون في رسم النموذج الأمثل وتحقيق العدالة الحقيقية هي القول بتمايز المواطن وبالتالي تمايز استعدادات الناس وبأن كل فرد يمنعه ممارسة العمل الذي أهله له الطبيعة أكثر من غيره فالعدالة عنده تكون بان يلتزم كل فرد بحدود طبيعته أما أرسطو فقد كان يرى إن المواطن الحق هو مواطن الديمقراطية الأثينية ويتفق مع أفلاطون في فكرة حرمان بعض الفئات من ممارسة الحكم، فالمواطنة عنده تشمل فقط المواطنين الأحرار الذين يتمتعون بسلطات حكومية كما يتفقاً معه في إن العبودية أمراً طبيعياً.

أما العهد الروماني فقد أبقى الرومان على فكره تصنيف المجتمع الروماني إلى طبقات أو فئات اجتماعية متباينة في الحقوق والواجبات، ورغم ذلك فقد تجاوز الرومان الفكرة التي كانت تحصر صفة المواطن في الشخص الذي تكون فيه قابليته لتولي الوظائف العامة وذلك عندما اطفوا على صفة المواطنة طابعاً قانونياً أوسع، إذ أن المواطن (بالنسبة للإغريق) لم يكن غير الذي يشارك أو يساهم، بقدر معين في الحياة العامة، في حين أن المواطن لدى الرومان هو الشخص الذي تترتب له حقوقاً معينة دون أن يشترط فيه المشاركة أو الإسهام في الوظائف العامة.

ويستخلص من ذلك فشل الفكرين الإغريقي والروماني في الإقرار بالمساواة بين فئات المجتمع والدعوة إلى إقامة نظام سياسي عادل يضمن المشاركة السياسية للجميع

في القرون الوسطى بدأ المسيحي ونفي كتاباتهم بالافتناع بالتوزيع العرقي للأجناس البشرية الذي ورد ذكره في سفر التكوين وأضافوا إليه توزيعاً طبقياً جديداً فكان الاعتقاد السائد أن رجال الدين والقديسين ينحدرون من سلالة سام والفرسان ينحدرون من سلالة يافثو الفقراء ينحدرون من سلالة حام. يرى المحللون أن في هذا تكراراً لفكرة لعنة حاموالتى يعتبرها البعض أول تقسيم عنصري

مستند على الدين والتي من المحتمل أنها لعبت دوراً في النظرة التي نشأت وما زالت قائمة إلى حد ما على الأفريقيين وأصحاب البشرة السوداء، وتحديداً إلى منتصف القرن الخامس عشر عندما تطورت في الثقافتين الإسبانية والبرتغالية رؤية عرقية تميز ما بين «الأثنياء» و«الملوثين» بالدم، وذلك بهدف إقامة حاجز فاصل يسد طريق الارتقاء الاجتماعي على المعتنقين الجدد للكاثوليكية من بقايا المسلمين واليهود الذين لم يبق أمامهم، بعد إنجاز «حرب الاسترداد» و«محاكم التفتيش»، من خيار آخر سوى «الاهتداء» أو الموت.

هذا الفارق الزمني بين النشوء التاريخي للعنصرية في للمواطنة وبين صياغتها مفهوماً وإيديولوجياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، جعل الباحثين يختلفون اختلافاً بيناً في تحديد زمنيها: أهى ظاهرة قديمة قدم المجتمع البشري أم هي من نتاج الحداثة الغربية حصراً؟ ولا يتردد مؤرخ مثل جويل كوفل في التوكيد بأن «الظاهرة العنصرية كلية الحضور في التاريخ» وبأن «الكراهية العرقية متماثلة في الطبيعة البشرية». ولكن عالم الأجناس والفيلسوف ومؤرخ الأفكار بيار أندريه تاغيف ينحصر لوجهة النظر القائلة بحداثة الظاهرة العنصرية، ويذهب إلى أن ما عرفته المجتمعات التقليدية لا يعدو أن يكون ضرباً متباينة من المركزية الإثنية. والحال أن المركزية الإثنية ظاهرة وجدانية وسلوكية كونية، ولا تخلو منها حضارة من الحضارات، أو حتى جماعة من الجماعات البشرية، فكل شعب ينزع إلى أن يبالغ في السمات الخاصة لأعرافه وتقاليده التي تميزه عن سائر الشعوب المحيطة. ولا يندر أن يعتبر نفسه «المثل الوحيد للحضارة» وربما للبشرية جمعاء. وغالباً ما يتلبس الموقف المركزي الإثني في شكل معارضة مانوية بين «نحن» و«الآخرين»، فنحن المتحضرون، والآخرين همج أو بدائيون. وقد لاحظ كلود ليفي شتراوس أن ثنائية «المتحضرين-المتوحشين» هي موروث ثابت من الفكر الوحشي نفسه، فالموقف المركزي الإثني الذي يقوم على رفض الغيرية الحضارية والذي يطرد «المتوحشين» أو كل من يقع الاختيار عليهم للصق هذه الصفة بهم، خارج دائرة البشرية، إنما هو الموقف الأكثر تمييزاً للفكر الوحشي ذاته، ومن ثم فإن تجاوز الطور الوحشي يعني قبل كل شيء الخروج من النفق المعرفي والوجداني والسلوكي للمركزية الإثنية.

وليس ثمة شك في أن العنصرية تقبل التعريف بأنها شكل من أشكال المركزية الإثنية، والمذهب الذي يؤكد على «دونية» الشعوب الأخرى لمجرد أنها أخرى، أي مختلفة.. ولكن مثل هذا التحديد لا يأخذ بعين الاعتبار الواقعة الأساسية في العنصرية التي هي مفهوم «العرق Race» وما سيتبعه وجدانياً وسلوكياً من خوف مرضي من اختلاف الأجناس و«تلوث» الدم. وبهذا المعنى فإن العنصرية لا تبدو قابلة للفصل عن ثلاثة تطورات رئيسية عرفتها حركة

الحدث الأروبية وهي:

- الاختراع الإسباني لأسطورة «الدم النقي» للحيلولة، كما رأينا، دون الارتقاء الاجتماعي للمتصرين من مغاربة إسبانيا ويهودها، مما كان يعني تقديم معيار «نقاوة الدم» على معيار «نقاوة الإيمان» ضمن إطار انقلاب لاهوتي هو الأول من نوعه في تاريخ المجتمعات القائمة على التضامن الديني.
- تطور ظاهرة الرق الأسود في المستعمرات الأوروبية في الأمريكتين وفي جزر الأنتيل، مما جعل الخوف من «الاختلاط الخلصي» يغدو هو المحدد الأول لسلوك العنصريين البيض الذين كانوا في الوقت نفسه بأمس الحاجة إلى التسلح بنظرية «دونية العرق الأسود» خصوصاً، والملون عموماً، ليبررو لأنفسهم استغلالهم المقيت لليد العاملة المسترقة.
- تطور الظاهرة الاستعمارية في كل من آسيا وإفريقيا، مما خلق بدوره حاجة إلى «تسفير» الأجناس «الملونة» لاصطناع تبرير نظري وأخلاقي و«حضاري» للاستغلال الاستعماري.

إن الفكر الغربي الذي تبنى مفهوم المواطنة بصورته المعاصرة وروج لها نظرياً فشل في تحقيقها عملياً وذلك يظهر من فقدان المواطن الغربي لثقته في أنظمتها حيث تبدو ثقة الشعب فيها منخفضة بصورة كبيرة، وذلك ما دلت عليه الإحصاءات وبحوث الرأي العام التي أجريت في هذا الصدد. وبيان أن هذه الظاهرة تمتاز بقدر كبير من العمومية والإطلاق، تمت دراسة هذه الظاهرة في الدول التي تصنف على أنها أكثر الدول تطبيقاً لمفهوم المواطنة أو النظام الديمقراطي في العصر الحالي فكانت نتيجة الدراسة التي أجريت في العام 1977م على النحو التالي وهي ألمانيا 35%، فرنسا 12%، بريطانيا 13%، وأمريكا 32%.

يبدو أن العديد من المواطنين قد بدءوا بفقدان ثقتهم في المؤسسات السياسية والعملية السياسية ولقد أشعلت هذه التصورات فتيل القلق حول مستقبل الديمقراطية. هل تستطيع الديمقراطيات الاستمرار في الوجود في الوقت الذي هي آخذة في فقدان ثقة مواطنيها بها؟ وشاع أن المستشار الألماني الغربي الأسبق (ويلي برانت) كان قد قال: (لم يبق في أوروبا الغربية سوى 20 أو 30 عاماً من الديمقراطية بعد ذلك ستجد نفسها تنزلق دون كبح أو طاقة معاكسة لتغرق في بحر الدكتاتورية المحيط بها) هل هذا هو ما صنعه أسلوب المواطن السياسي الجديد. أنظمة سياسية مثقلة بمطالب شعبية يصعب التحكم بها، واطعة بذلك مستقبل الديمقراطية في خطر.

ثانياً: مكانة الوطن في الإسلام

إن محبة الأوطان، من أمور الفطرة التي أقرها الإسلام ثم عمل على تأديبها وتوظيفها في إطار رسالته العليا.

وكلمة مواطن جاء بها القرآن الكريم قال تعالى: {لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ} سورة التوبة 25، والمواطن كانت محل للنصرة والعلو وتجد مصطلح الأرض بمعنى الوطن قد جاء في قوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} (سورة النور، آية: 55). كما عبر عن الوطن بالديار كما هو الاستخدام الشائع في القرآن ومن ذلك قوله تعالى: {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ} (سورة الحشر، آية 8)، وقوله تعالى: {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} (سورة الممتحنة، آية 8)، وقد يعبر عن الوطن بالدار وإلى ذلك يشير قول الحق تبارك وتعالى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَن هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقِ شَحْنًا نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} (سورة الحشر، آية 9).

وقد كان يسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يحن إلى الوطن ولا ينكره
قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ
فَقَالَ: اللَّهُمَّ حَبِيبِ الْبَيْتِ الْمَدِينَةِ كَحَبِيبَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّوْا صَحَّحَهَا وَبَارِكْنَا فِي
صَاعِهَا وَمُدَّهَا وَأَنْقَلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ).

وفي هذا الحديث دلالة واضحة على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا يحبون وطنهم الأصلي مكة حباً عاماً، فدعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم لربه بأن يحب المدينة إليهم كما حب إليهم مكة نص صريح، وقد روى النسائي وأبن حبان والترمذي أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال: (والله أن كل خير أرض الله إلى الله ولولا أنني أخرجت منك ما خرجت)، وفي رواية (والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلي ولولا أنني أخرجت منك ما خرجت).

وقد أُثِرَ عنه عليه الصلاة والسلام بعد أن استوطن المدينة أنه كان

يقول في أحد: (هذا جبل يحبنا ونحبه)، فالإسلام يحتاج إلى ملاذ آمن ينمو في كنفه، ويربو في أحشائه، وينطلق منه، ويأوي إليه، وهذا الملاذ هو ما يمكن الاصطلاح على تسميته بالوطن، كما أنه ورد في الحديث النبوي الشريف: (إِنَّ الْإِسْلَامَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا)، فالانتماء إلى الوطن في الإسلام يمثل شكلاً من أشكال الجماعة التي جاءت تعاليمه تشد من أزرها وتؤكد عليها وفقضوابط شرعية وحدود مرعية، وقد استثمر المسلمون الأوائل ذلك في تحقيق مصالح الجماعة فيعدد من المناسبات والظروف المختلفة في إعداد الجيوش وترتيبها في المعارك، وفي تنظيمها لنا سفي العطاء، وفي تخطيط المدن، وفيحفظ الأمن، وفي تنظيم علاقة الراعيب الرعية، إلى غير ذلك من الأمور الهامة.

ومن نعم الله أن القرآن لم يكبح غريزة حب الأوطان، ولكنه يمنع أن تكون تلك المحبة مساوية لحب الله ورسوله أو مؤثرة عليهما {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ} (سورة التوبة، آية 24).

ومن رحمة الله تعالى أنه لم يذم حب الأهل والأقارب والأزواج ولا حب المال والمكاسب والاتجار ولا حب الأوطان، ولم ينه عنها، وإنما جعل من الله ورسوله أحب إليهم ماسواهما، وأنبي حب المرء لا يحبُّه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار) (وروى البخاري ومسلم من حديث أنس أيضاً: (لايؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده و ولده والناس أجمعين).

ولشدة حب الأوطان التي جبلَ عليه بنو الإنسان ساوى بين فراق الأوطان وقتل النفس بقوله {وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا} (سورة النساء، آية: 66).

ثالثاً: دعائم المواطنة في دستور المدينة:

يمكن أن يأخذ المرء من الصحيفة المدنية التي تعد وثيقة دستورية أهمل دعائم التي تقوم عليها المواطنة فيظل نظام إسلامي إنساني فقد جاء في هذه الوثيقة ما يفيد أن الدعائم الأساسية للمواطنة هي حق التمتع بالجنسية والمساواة وحصول التكافل والتضامن بين أبناء الوطن الواحد والحماية والنصرة والتناصح في الشؤون المدنية والدفاعية والالتزام على الوطن ورعايته

وتحريم موالاة الأعداء وتقدير الكرامة الإنسانية والاعتراف بحق الخصوصية...الخ. وتضمنت صحيفة المدينة:

1. الانتماء:

إن المجموعة البشرية التي تكونت منها أمة هذه الدولة، هم المؤمنون المسلمون فأعطاهم دستورهما أعظم خصائص الانتماء للإسلام، الذي اسقط الانتماء إلى القبيلة وتجاوزها إلى الإنسانية كاملة، وكان المنتمون إليه من قبائل عديدة كقريش أو الخزرج أو الأوس أو سليم أو غفار أو من بقية القبائل، فكل مسلم من هؤلاء دخل في تشكيلة اجتماعية واحدة، أطلقت عليهم دستور المدينة اسم المؤمنين، فتجاوزت في بعدها الإنسانية القبيلة والعصبية العرقية إلى جانبهم مجموعة اجتماعية أخرى وهم اليهود، ثم مجموعة ثالثة أخرى غير مسلمة أو يهودية ممن بقي على وثنيته، تلك كانت المجموعات البشرية الثلاث رعايا دولة المدينة، فسمما الدستور تلك الكتلة الجماعية بالأمة، وأعطى كل أفرادها حقوق المواطنة في هذه الدولة، أي الانتماء للأمة، وليس الانتماء القبلي الذي كان يسود الجزيرة العربية ومعظم البلدان المحيطة بها في تلك الحقبة التاريخية. إن أي باحث أو مفكر ممن يمتلك الموضوعية والحيادية، سيجد في كلمة الأمة التعبير القانوني والدستوري للمواطنة، وأنها كانت خطوة حضارية متقدمة تجاوزت في بعدها القانوني والاجتماعي الزمن والتاريخ بما فيه زماننا الحالي، الذي ما زالت فيه بعض الأمم ترى الانتماء القبلي والأسري والمذهبي والعرقى هو الهوية والمواطنة.

2. التعايش السلمي:

الأمن الجماعي والتعايش السلمي بين جميع مواطني دولة المدينة، حيث نص على إنه من خرج آمناً، ومن قعد بالمدينة آمناً، إلا من ظلم وأثم، وإن الله جار لمن بر وأتقى“. كما حفظ حق الجار في الأمن والحفاظ عليه كالمحافظة على النفس، حيث جاء“ وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم.

3. المسؤولية الفردية:

إقرار مبدأ المسؤولية الفردية، التي أصلها هذا الدستور عن النظام، وأخذ الموافقة عليه، وهو ما أكده الدستور، أنه لا يكسب كاسب إلا على نفسه، وأن الله عليّ وكلامه أصدق ما في هذه الصحيفة وأبرّه، وأنه لا يأثم امرؤ بحليفه وأن النصر للمظلوم“.

4. التكافل والتضامن:

التكافل والتضامن بين أفراد وجماعات الوطن تمثل دعامة هامة ولهذا فقد جاء في دستور المدينة أن المؤمنين لا يتركون مفرحاً أن يعطوه في فداء أو عقل (الدية)، ومفرحاً بضم الميم وفتح الراء هو المثلث الدين، ومما لا ريب فيه أن المجتمع الذي يشيد بنيانه على التكافل والتضامن بين أفرادهِ يكون مترابطاً قوياً.

5. الحماية والنصرة:

الحماية والنصرة بين أفراد المجتمع أساس للحفاظ على الإنسان والوطن وقد أرسى الدستور الولاء بين أفراد المجتمع في الوطن الواحد في ظلال هوية الإسلامية ونصرة بعضهم البعض فنص فيها (لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه وأن المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم أو ابتغى دسيسة ظلم أو إثماً أو وعدواناً. أو فساداً بين المؤمنين وأن أيديهم عليه جميعاً ولو كانوا لد أحدهم ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر ولا ينصر كافر على مؤمن وأن ذمة الله واحدة يجير عليهم أديانهم وإن المؤمن ينمو الى بعضهم دون الناس)، فأين المسلمون من هذه المبادئ التي جاء بها الإسلام حتى يكونوا كالجسد الواحد.

6. المساواة القائمة على العدل:

فإن دستور المدينة كفل ذلك لنظام مجتمع الدولة الناشئة فهو آية العدل والإنصاف وقد تضمن دستور المدينة (فأنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم، وأن سلم المؤمنين واحده لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم، وأن المؤمنين يبيئ بعضهم عن بعض بم أن الدماءهم في سبيل الله، وأنه من أعتبط مؤمناً قتلًا عن بينة فإنه قودبه إلا أن يرضى ولي المؤمنين {بالعقل} ولا يحل لهم إلا قيام عليه)، وهذه المبادئ تترجم تكافل الكل وتساوئهم في الحقوق والواجبات وما اختلفوا فيه من شيء فمرده إلى الله ورسوله وقد ذهب دستور المدنية لتعدد القبائل واليهود الذين تحالفوا مع الرسول صلى الله عليه واله وسلم وانضواء الكلف يوطن واحد تحت لواء واحد فلا تحول الاختلافات الطبيعية أو المكتسبة أو الفروق البشرية دون تماسك هذا المجتمع واتحاده.

7. احترام حق الخصوصية الدينية:

أساس احترام الخصوصية الدينية أنه لا إكراه في الدين ووجوب احترام مشاعر المؤمنين فدستور المدينة يعتبر الوطن معلم للعلاقة القائمة على العدالة

والاعتراف بحق الأمن والأمان على نفس المواطن وعرضه وأرضه ودينه يظهر ذلك ما جاء في الدستور (أن يهود بن يعوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم إلا من ظلموا أثم، فإنه لا يوتغ (يهلك) إلا نفسه وأهليته.

وأن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهلها ذا الصليفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم. وأنه لا يأت مامروٌ بحليفه، وأن النصر للمظلوم.

(وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين)، وهذه النصوص واضحة الدلالة في احترام حق الخصوصية باستثناء ماورد فيما يخص جزيرة العرب التي لم يبق فيها إلا ديانة واحدة وهو الدين الإسلامي ويعتبر ما ورد في الدستور أساس الاحترام حق الخصوصية طالما أعترف غير المسلم بحق المسلم في الأمن والأمان على النفس والمال والدين وممارسة شعائر الإسلام ولم يحدث إيذاء للمسلم ينفي أعمالهم وحررياتهم أو محاولة فتنه مفيدتهم وطردهم من أوطانهم أو الإفتئات على حقوقهم فقد جاء في محكم الذكر: {لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} (سورة المتحنة، آية: 8)، وفي ذلك بيان أن الإسلام دين سلام للفرد والجماعة والأمم والشعوب وانه يقرأ لألفة بين المختلفين في الأديان والأوطان والأجناس والألوان واللغات، ومما يؤيد ذلك ما ورد في الدستور (وإذا دعوا إلى صلح يصلحونه ويلبسونه فأنهم يصلحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فانه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين) وقد جاء في الذكر الحكيم: {وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} (سورة الأنفال، آية: 61).

رابعاً: حقوق المواطنة في القرآن والسنة:

من مقاصد القرآن الكريم تقرير حقوق المواطنة، فحقوق المواطنة في الإسلام ليست منحة من ملك أو حاكم أو قرار صادر عن سلطة محلية أو منظمة دولية، وإنما هي حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي لا تقبل الحذف ولا النسخ ولا التعطي لولا يسمح بالاعتداء عليها ولا يجوز التنازل عنها، ومن هذه الحقوق:

1 - حق الحياة:

حياة المواطنة مقدسة لا يجوز لأحد أن يعتدي عليها، قال تعالى: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا» (المائدة، آية: 32).

ولا تسلب هذه القدسية إلا بسلطان الشريعة وبالإجراءات التي تقرها، وكيان المواطنة المادي والمعنوي يحمى، تحميه الشريعة فيحياته، وبعد مماته ومن حقه الترفق و التكريم في التعامل مع جثمانه.

2 - حق الحرية:

حرية الإنسان مقدسة_ كحياته سواء_ وهي الصفة الطبيعية الأولى التي بها يولد الإنسان، وهي تشمل حرية المعتقدات، وحرية التعبير، وحرية الفكر، وحرية التنقل.

ويجب توفير الضمانات الكافية لحماية حرية الأفراد، ولايجوز تقييدها أو الحد منها إلا بسلطان الشريعة، وبالإجراءات التي تقرها، قال تعالى: « وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَاعْلَيْهِمْ مِّنْ سَبِيلٍ » (الشورى، آية: 41).

3 - حق المساواة:

قال تعالى: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ » (الحجرات، آية: 13).

- المواطنين جميعاً سواسية أمام الشريعة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا فضل لعربي على عجمي ولا عجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى»، ولا تمايز بين الأفراد فيتطبيقها عليهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

- الناسك لهم في القيمة المواطنة سواء، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كلكم لآدم وآدم من تراب»، وإنما يتفاضلون بحسب عملهم، قال تعالى: «وَلِكُلِّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا» (الأحقاف، آية: 19).

- وكل فكر وكل تشريع، وكل وضع يسوغ التفرقة بين الأفراد على أساس الجنس، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، هو مصادرة مباشرة لهذا المبدأ الإسلامي العام.

- لكل فرد حق في الانتفاع بالموارد المادية للوطن من خلال فرصة عمل متكافئة لفرص غيره، قال تعالى: « فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ » (الملك، آية: 15)، ولا يجوز التفرقة بين الأفراد كما وكيفاً، قال تعالى: « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » (الزلزلة، آية: 87).

4 - حق العدالة:

- من حق كل فرد أن يتحاكم إلى الشريعة وأن يتحاكم إليها دون سواها، قال تعالى: « فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ » (النساء، آية: 59) وقال تعالى: « وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ » (المائدة، آية: 49).

- ومن حق الفرد أن يدفع عن نفسهما يلحقه من ظلم، قال تعالى: « لَأَ...

يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَاءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» (النساء، آية: 148)،
ومن واجبه أن يدفع الظلم عن غيره بما يملك.

- ومن حق الفرد أن يلجأ إلى سلطة شرعية تحميه وتنصفه وتدفع عنه،
ما لحقهم نضر أو ظلم، وعلى الحاكم المسلم أن يقيم هذه السلطة
ويوفر لها الضمانات الكفيلة بحيديتها واستقلالها.

قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ
النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا»
(النساء، آية: 58).

وقال تعالى: «يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ
فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ
الْحِسَابِ» (ص، آية: 28).

5- حق المواطن في محاكمة عادلة:

البراءة هي الأصل، وهو مستصحب ومستمر حتى مع اتهام الشخص
مالم تثبت إدانته أمام محكمة عادلة إدانة نهائية، ولا تجريم إلا بنص، قال
تعالى: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا» (الإسراء، آية: 15).

ولا يحكم بتجريم شخص، ولا يعاقب على جرم إلا بعد ثبوت ارتكابه له
بأدلة لا تقبل المراجعة أمام محكمة ذات طبيعة قضائية كاملة، قال تعالى: «إِنْ
جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا» (الحجرات، آية: 6)، وقال تعالى: «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ
الْحَقِّ شَيْئًا» (النجم، آية: 28).

ولا يجوز بحال تجاوز العقوبة التي قدرتها الشريعة للجريمة، قال تعالى:
«تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا» (البقرة، آية: 229).

ولا يؤخذ إنسان بجريرة غيره، قال تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ»
(الإسراء، آية: 15)، وكل إنسان مستقل بمسئوليته عن أفعاله، قال تعالى: «كُلُّ
أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ» (الطور، آية: 21).

ولا يجوز بحال أن تمتد المسألة إلى ذويهم ناهلو أقارب أو أتباع وأصدقاء،
قال تعالى: «مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعِنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَطَّالِمُونَ»
(يوسف، آية: 79).

6- حق الحماية من سف السلطة:

لكل مواطن الحق في حمايته من تعسف السلطات معه، ولا يجوز مطالبته
بتقديم تفسير لعمل من أعماله أو وضع من أوضاعه، ولا توجيه اتهام له إلا
بناء على قرائن قوية تدل على تورطه فيما يوجه إليه، قال تعالى: «وَالَّذِينَ
يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا»

(الأحزاب، آية: 158).

7- حق المواطن في حماية عرضه وسمعته:

قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْخَرُوا قَوْمًا مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ» (الحجرات، آية: 11).

عرض المواطن وسمعته حرمة لا يجوز انتهاكها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومك هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا».

ويحرم تتبع عوراته ومحاولة النيل من شخصيته وكيانه الأدبي. قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ» (الحجرات، آية: 12).

8- حق اللجوء: من حق كل مواطن مضطهد أو مظلوم أن يلجأ إلى حيث يأمن، في نطاق الوطن وهو حق يكفله الإسلام لكل مضطهد، أيا كانت جنسيته أو عقيدته، أو لونه ويحمل المسلمون واجب توفير الأمن لهم تلجأ إليهم.

قال تعالى: «وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ» (التوبة، آية: 6).

وبيت الله الحرام بمكة المشرفة هو مثابة وأمن للناس جميعاً لا يصد عنه مسلم، قال تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» (ال عمران، آية: 97)، وقال تعالى: «وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا» (البقرة، آية: 25).

9- حقوق الأقليات:

الأوضاع الدينية للأقليات يحكمها المبدأ القرآني العام، قال تعالى: «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ» (البقرة، آية: 256).

والأوضاع المدنية والأحوال الشخصية للأقليات، تحكمها شريعة الإسلام إن هم تحاكموا إليها، قال تعالى: «فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ» (المائدة، آية: 42)، فإن لم يتحاكموا إلينا كان عليهم أن يتحاكموا إلى شرائعهم مادامت تنتمي - عندهم - لأصل إلهي: «وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِن بَعْدِ ذَلِكَ» (المائدة، آية: 43).

وقال تعالى: « وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ» (المائدة، آية: 47).

10- حق المشاركة في الحياة العامة:

من حق كل مواطن في الأمة أن يعلم بما يجري في حياتها، من شئ

ونتصل بالمصلحة العامة للجماعة وعليه أن يسهم فيها بقدر ما تتبع له قدرته ومواهبه إعمالاً لمبدأ الشورى، قال تعالى: «وَأْمُرْهُمْ بِشُورَىٰ بَيْنَهُمْ» (الشورى، آية: 28)، وكل فرد في الأمة أهل لتولي المناصب، والوظائف العامة، متى توافرت فيه شرائطها الشرعية، ولا تسقط هذه الأهلية أو تنقص تحت أي اعتبار عنصري أو طبقي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم».

والشورى أساس العلاقة بين الحاكم والأمة، ومن حق الأمة أن تختار حكامها بإرادتها الحرة، تطبيقاً لهذا المبدأ، ولها الحق فيم حاسبتهم وفي عزلهم إذا حادوا من الشريعة، قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: إن يوليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة والكذب خيانة... أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله، فلا طاعة لي عليكم.

11- حق الدعوة والبلاغ:

لكل مواطن الحق أن يشارك مع غيره أو منفرداً في حياة المجتمع دينياً واجتماعياً، وثقافياً وسياسياً... الخ وأن يشارك من المؤسسات، ويصنع من الوسائل ما هو ضروري لممارسة هذا الحق، قال تعالى: «قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي» (يوسف، آية: 108).

من الحق لكل مواطن ومن واجبه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأن يطالب المجتمع بإقامة المؤسسات التي تهيء للمواطن الوفاء بهذه المسؤولية، تعاوناً على البر والتقوى، قال تعالى: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» (الأعران، آية: 104)، وحق المواطن في إنكار المنكر، ورفض الفساد، ومقاومة الظلمالين، والكفر البواح، قرره القرآن بقوله: «وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ» (هود، آية: 13).

قال تعالى: «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» (المائدة، آية: 78 - 79)، كيف لا وقد قيد الله الطاعة للرسول نفسه بالمعروف، فقال في بيعة النساء: « وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ» (المتحنة، آية: 12). وقال على لسان نبي الله صالح: « وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ» (الشعراء، آية: 151 - 152).

بل إن الإسلام قد ارتقى بهذه الأمور من مرتبة الحقوق إلى مرتبة الفرائض والواجبات لأن ما كان من الحقوق يمكن لصاحبه أن يتنازل عنه، أما الواجبات المفروضة فلا يجوز التنازل عنها.

12- الحقوق الاقتصادية:

الحقوق الاقتصادية الطبيعية_ بثرواتها جميعاً ملك لله تعالى: «لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» (المائدة، آية: 120)، وهي عطاء منه للبشر، منحهم حق الانتفاع بها، قال تعالى: «وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ» (الجاثية، آية: 13).
 وحرَم عليهم إفسادها وتدميرها، قال تعالى: «وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» (الشعراء، آية: 183). ولا يجوز لأحد أن يجرم آخرأ ويعتدي على حقه في الانتفاع بما في الطبيعة من مصادر الرزق: «وَمَا كَانَ عَطَاءَ رَبِّكَ مَحْظُورًا» (الإسراء، آية: 20).

فلكل مواطن الحق في العمل والمشي في مناكب الأرض سعياً لكسب رزقه، قال تعالى: «هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ» (الملك، آية: 15).
 حتى في يوم الجمعة قال تعالى: «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ» (الجمعة، آية: 10).
 وفي الحج قال تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ» (البقرة، آية: 198).

ولكل مواطن الحق في أن يتمتع بثمرة ماكسب من حلال عن طريق التملك، رجلاً كان أو امرأة: «لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ» (النساء، آية: 32).

13- حق حماية الملكية:

لايجوز انتزاع ملكية، نشأت عن كسب حلال، إلا للمصلحة العامة قال تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ» (البقرة، آية: 188).
 ومع تعويض عاد للصاحبها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين. وحرمة الملكية العامة أعظم، وعقوبة الاعتداء عليها أشد، لأنه عدوان على المجتمع كله وخيانة للأمة بأسرها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً، فما أخذ بعد ذلك فهو غلوه».

14- حق العمل:

العمل: شعار رفعه الإسلام لمجتمعه، قال تعالى: «وَقُلِ اعْمَلُوا» (التوبة، آية: 105).
 وإذا كان حق العمل الإتيان، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه».

فإن حق العامل:

- أن يوفي أجرها لمكافئ لجهده دون حيف عليه أو مباطلة له، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه».
- أن توفر له حياة كريمة تناسب مع ما يبذله من جهد وعرق.
- أن يمنح ما هو جدير بهم لتكريم المجتمع كله له، قال تعالى: « وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ » (التوبة، آية: 105).
- أن يجد الحماية، التي تحول دون غبنه واستغلال ظروفه.

15- حق المواطن في كفايته من مقومات الحياة:

من حق المواطن أن ينال كفايته من ضروريات الحياة، من طعام وشراب، وملبس ومسكن.. ومما يلزم لصحة بدنه من رعاية، ومما يلزم لصحة روحه، وعقله من علم ومعرفة وثقافة في نطاق ماتسمح به موارد الأمة ويمتد واجب الأمة ليشمل ما لا يستطيع المواطن أن يستقله ويتوفيره لنفسه من ذلك. قال تعالى: « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ » (الحجرات، آية: 10). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله».

قال ابن حزم تعليقا على هذا الحديث: من تركه يجوع ويعري وهو قادر على إطعامه وكسوته فقد أسلمه. إن الأخوة ليست مجرد عاطفة، ولكنها عقد تكافل وتعاون وتآزر وهو عقد طرفه الأساسي الأمة ممثلة في مستويات مترتبة تبدأ بالأسرة حيث أوجب على أفرادها التكافل في الإرث والوصية والنفقة، قال تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ» (الأنفال، آية: 75).

ثم الجيرة: قال تعالى: « وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ » (النساء، آية: 36)، ثم يأتي أهل الحي ثم المجتمع كله عن طريق الزكاة وهي فريضة ملزمة ثم النفقة التطوعية.

16- تأكيد حقوق الضعفاء:

قرر القرآن الكريم حقوق المواطن عامة، ولكنه غني عناية فائقة بحقوق الضعفاء من المواطنين خفية أن يجور عليهم الأقوياء، أو يهمل أمرهم الحكام والمسئولون، نجد مظاهر هذه العناية في سور القرآن الكريم مكية ومدنية، كقوله تعالى: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ» (الضحى، آية: 9)، وفي سورة المدثر يتحدث عن المجرمين في سقر وأسباب دخولهم فيها، فيقول على لسان أصحاب اليمين حيث يسألونهم: «مَا سَأَلَكُمْ فِي سَقَرٍ» قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نَطْعِمِ الْمَسْكِينِ * (المدثر، آية: 42-44)، وهاتان السورتان الضحى والمدثر من أوائل ما نزل وفي سورة الماعون: «أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ * فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ *

وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ» (الماعون، آية: 1-3).
فلم يكتف بإيجاب إطعام المسكين بل أوجب الحض على ذلك والدعوة إليه.

وفي سورة الحاقة، علل القرآن دخول صاحب الشمال الجحيم بقوله تعالى: «إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ * وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ» (الحاقة، آية: 33-34)، فقرن الحض على الإيمان أو قرن ترك الحض بالكفر بالله تعالى، وفي سورة الفجر خاطب القرآن المجتمع الجاهلي المتظالم بقوله: «كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ * وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ» (الفجر، آية: 17-18). وأمر بالمحافظة على مال اليتيم إن كان له مال إذ جعل ذلك من وصاياه العشر في سورة الأنعام: «وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ» (الأنعام، آية: 152)، وكرر هذه الوصية في (الإسراء، آية: 34).

وفي سورة النساء وضع القواعد للمحافظة على مال اليتيم وحسن استغلاله وتنميته بالمعروف في جملة من الآيات انتهت بوعيد شديد قال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا» (النساء، آية: 10).

وقد جعل القرآن للمساكين واليتامى إذا كانوا فقراء حظاً في أموال الدولة من الزكاة والفيء وخمس الغنيمة.
قال تعالى: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ» (التوبة، آية: 60). وقال تعالى: «مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» (الحشر، آية: 7).

وإنما جعلنا الزكاة من أموال الدولة لأن الله أمر ولي الأمر بأخذها، فقال: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا» (التوبة، آية: 103). فإذا لم تتول الدولة أخذها، كان على أرباب الأموال أدائها إلى الفقراء يبحثون هم عن الفقراء ولا يبحث الفقراء عنهم.

كما جعل لهم حقاً في أموال أقاربهم وسائر الأمة بعد ذلك، قال تعالى: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ» (البقرة، آية: 177).

قال تعالى: «وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ» (الإسراء، آية: 26).

وقال تعالى: «يَسْأَلُونَكَ إِذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ» (البقرة، آية: 215).

وأهم من ذلك كله: أن القرآن شرع القتال وسل السيوف للدفاع عن المستضعفين في الأرض، بل حرض أبلغ التحريض على القتال ذوداً عن حرمتهم، ودرء الظلم عنهم، قال تعالى: «فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا * وَمَا لَكُمْ لَأْتَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا» (النساء، آية: 74-75).

هذه بعض الحقوق التي قررها القرآن للمواطن ولا نقول: أعلنها، إذ كان الأمر أكبر من إعلان، إنه بلاغ من رب الناس للناس، أسست عليه عقيدة، ونهضت على أساسه ثقافة وتربية، وبنى عليه فقه وتشريع، وقامت عليه دولة وأمة، وامتدت به حضارة وتاريخ.

الخاتمة:

تناولت الورقة مفهوم المواطنة في المنظور الإسلامي من خلال رؤيه تأصيليه متكاملة تضمنت التعمق في مفهوم المواطنة وابعاده واسسه وتطوره التاريخي كما تضمنت ابراز مكانة الوطن في الاسلام ودعائم المواطنة في دستور الدولة الاسلامية وحقوق وواجبات المواطنة في القرآن والسنة وقد خرجت بنتائج والتوصيات التالية.

أولاً: النتائج

1. المواطنة هي صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن. والمواطنة هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعه من الحقوق وملتزم بأداء مجموعته من الواجبات.
2. يتحدد مفهوم المواطنة بأمرين هما الانتماء إلى وطن أو أرض بعينها والهوية. فالمواطن هو الذي يتعزز فيه الانتماء إلى الوطن، والهوية هي اللغة والمضمون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي والقيمي لهذا الوطن.
3. المواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها

ما هو مادي قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، ومنها ما هو وسيلة أو غاية.

4. المواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات تركز على أربع قيم محورية هي: الانتماء، والحقوق كحق السلامة والصحة والتعليم والعمل والخدمات الأساسية العمومية وحرية التنقل والتعبير، والواجبات كاحترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة مع المواطنين، والمشاركة السياسية.

5. المواطنة في مفهومها الحديث فكره غربية النشأة، حيث ظهرت في الغرب في القرن السابع عشر الميلادي وتبلورت في القرون الثلاث التالية، وقد كانت في البداية عبارة عن نسق للأفكار والقيم، ثم تم تطبيقها بعد ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى صارت احد المفاهيم الأساسية في الفكر الليبرالي ثم انتشرت فيما بعد في العالم اجمع حتى أضحت مفهوماً عالمياً من الصعب غض الطرف عنه.

6. إن الفكر الغربي الذي تبنى مفهوم المواطنة بصورته المعاصرة وروج لها نظرياً فشل في تحقيقها عملياً وذلك يظهر من فقدان المواطن الغربي لثقته في أنظمتها حيث تبدو ثقة الشعب فيها منخفضة بصورة كبيرة.

7. إن محبة الأوطان، من أمور الفطرة التي أقرها الإسلام ثم عمل على تأديتها وتوظيفها في إطار رسالته العليا كما عبر عن الوطن بالديار والدار والأرض.

8. والإسلام يحتاج إلى ملاذ آمن ينمو في كنفه، ويربو في أحشائه، وينطلق منه، ويأوي إليه، وهذا الملاذ هو ما يمكن الاصطلاح على تسميته بالوطن والانتماء إلى الوطن في الإسلام يمثل شكلاً من أشكال الجماعة التي جاءت تعاليمه تشد من أزرها وتؤكد عليها وفق ضوابط شرعية وحدود مرعية.

9. يمكن أن يأخذ المرء من الصحيفة المدنية التي تعد وثيقة دستورية أهم الدعائم التي تقوم عليها المواطنة في ظل نظام إسلامي إنساني فقد جاء في هذه الوثيقة ما يفيد أن الدعائم الأساسية للمواطنة هي: الانتماء، التعايش السلمي، المسؤولية الفردية، التكافل والتضامن، الحماية والنصرة، المساواة، واحترام الخصوصية الدينية.

10. أهم الحقوق والواجبات التي أقرها الاسلام للمواطنة هي: حق الحياة، وحق الحرية، وحق المساواة، وحق العدالة، وحق المشاركة في الحياة

العامة، وحق حماية الملكية.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة التعمق في المفاهيم الحديثة بدراسة أصولها الفكرية ومضامينها وغايتها وظروف تكونها قبل التعامل معها ونقلها الي حضارة اخري.
2. ضرورة الاهتمام بمفهوم المواطنة بقدرته علي حل كثير من اشكاليات الدولة المعاصرة.
3. ضرورة الرجوع الي الاصول الاسلامية لتحديد دعائم المواطنة واسسها.
4. اعاده صياغه الدساتير والقوانين لتستوعب حقوق وواجبات المواطنة المنصوص عليها في القران والسنة.

المصادر والمراجع:

- (1) ابن منظور: لسان العرب (بيروت: دار صادر 1968م) ج13، ص 451.
- (2) حسان ايوو2012-12-2 /opinions/2-12-2012/www.alizeera.het/knowladgeegate
- (3) دراسات، المواطنة حقوق ووجبات: مجلة النور العدد687، 19/ يناير/2015 ilet/www.an-nour /86d
- (4) .www.mokarabat.com/s1381-htm
- (5) .www.mokara at. Com/ s1381-htm
- (6) عصام احمد البشير:التعددية والمواطنة في الخبرة الحضارية الإسلامية، (الخرطوم: منتدى النهضة للتواصل الحضاري، ط 2، 2012م)، ص10.
- (7) امين فرج شريف: المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، (القااهرة: دار الكتب القانونية 2012م)، ص23.
- (8) امين فرح شريف: مرجع سابق ص 24-25.
- (9) المرجع السابق ص 24-25.
- (10) المرجع السابق ص 24-25.
- (11) .https://ar.wikipedia.org/wiki
- (12) http://ahlan.com/2014/12/08/ideological-racism/#ixzz3kCI9iqr9
- (13) رسل جيه. دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة أحمد يعقوب المجدوبية، (عمان: دار البشير 1996م)، ص 259.
- (14) المرجع السابق، ص 185.
- (15) محمد بن إسماعيل البخاري، لأدب المفرد بالتعليقات، (الرياض:مكتبة المعارف للنشر والتوزيع 1998 م، 1419 هـ) ج 1 -، ص27.
- (16) أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411 - 1990)، ص312.
- (17) أحمد بن الحسين الخراساني، الأسماء والصفات للبيهقي (جدة: مكتبة السوادي، 1413 هـ - 1993 م)، ص281.
- (18) أبو عبدالله أحمد بن الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (مؤسسة الرسالة، 421 هـ - 2001 م)، ص283.
- (19) أبوبكر أحمد الحنبلي، السنة، (الرياض: دارالراية، 1410 هـ - 1989 م)، ص 84.

- (20) أبو عبد الله محمد العبدى، الإيمان لابن منده (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1406)، ط2، ص434.
- (21) أبو أحمد حميد الخرساني، الأموال لابن زنجويه، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ج1، 1406 هـ - 1986 م، ص466.
- (22) حسين بن محمد المدي، صيد الأفكار في الأدب والأخلاق والحكم والأمثال، مدار الكتاب، 2009م، ص300.
- (23) http://alwaei.com/topics/view/article_new.php?sdd=1897&issue=5
- (24) رشاء التونسي
- (25) المرجع السابق.
- (26) المرجع السابق، ص303.
- (27) المرجع السابق، ص305.
- (28) نفس المصدر، ص306.
- (29) نفس المصدر، ص307.
- (30) علي محمد محمد الصَّلَّابِي، الإيمان بالقرآن الكريم والكتب السماوية، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ج1، ص94.
- (31) عويد بن عياد بن عايد المطرفي، آيات عتاب المصطفى صلى الله عليه وسلم - في ضوء العصمة والاجتهاد (مكة المكرمة: 1426 هـ - 2005 م) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز، ج1، ط3، ص283.
- (32) صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، مؤسسة الرسالة، ج2، ط3، 1423 هـ - 2002 م، ص263.
- (33) أبو الوليد محمد الغساني المكي، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار (بيروت: دار الأندلس للنشر)، ج1، ص121.
- (34) علي محمد محمد الصَّلَّابِي، مرجع سابق، ص95.
- (35) المرجع السابق، ص96.
- (36) أبوبكر بن أبي عاصم الشيباني، لأحاد والمثاني (الرياض: هـ-1411 - 1991م)، ج6، ص11.
- (37) علي محمد محمد الصَّلَّابِي، المرجع السابق، ص97.
- (38) المرجع السابق، ص98.

- (39) أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین (بیروت: دار الکتب العلمیة، 1411 - 1990)، ج4، ص153.
- (40) معمر بن أبی عمر وراشد الأزدي، الجامع، المجلس العلمي بباكستان(بیروت: 1403 هـ) ج2، ط2، ص336.
- (41) علي محمد محمد الصَّلَّابي، المرجع السابق، ص99.
- (42) المرجع السابق، ص100.
- (43) علي محمد محمد الصَّلَّابي، المرجع السابق، ص101.
- (44) أبو داود سليمان السُّجِسْتَانِي، سنن أبی داود (بیروت: المكتبة العصرية)، ج4، ص134.
- (45) أبو الحسن نورالدين الهيتمي، المقصد العلي فيزوائد أبی يعلى الموصلی (بیروت: دارالکتب العلمیة) ج4، ص304.
- (46) سليمان بن أحمد الطبراني، الروض الداني (المعجم الصغير) (بیروت: المكتب الإسلامي، 1405_198) ج2، ص43.
- (47) علي محمد محمد الصَّلَّابي، المرجع السابق، ص102.
- (48) أبو محمد عبدالله القرشي، لجامع في الحديث لابن وهب، (الرياض: دار ابن الجوزي، 1416هـ - 1995م)، ج1، ص330.
- (49) علي محمد محمد الصَّلَّابي، المرجع السابق، ص103.
- (50) المرجع السابق، ص104.
- (51) نفس المرجع، ص105.
- (52) المرجع السابق، ص106.

South Sudan From Unity with the north to Independence

Goch gour Goch

- PhD. Student - Lecturer at the University of
Bahr El Ghazal, Wau, South Sudan

Abstract:

South Sudan became an independent state on July 9, 2011, after a long struggle between the Arabized north and southern Sudan. The division or conflict between northern and southern Sudan was a colonial making. The intention of colonial policy was to annex Southern Sudan to East Africa in order to establish a federal state of East African territories of Kenya, Uganda and Southern Sudan. That policy was opposed by northern Sudan politicians, and at the end resulted into union between the two regions. Bad policies of post-independence government led by northern politicians caused the split of Sudan into north and south Sudan, and it culminated to the separation of southern Sudan from Sudan to form its own entity, the Republic of South Sudan in 2011. The objectives of the paper are: To examine the history of South Sudan; Causes of political conflict between northern and southern Sudan before and after independence of Sudan; The road towards South Sudan independence. Importance of the article:

The article – paper will address and resolve many problems which based Sudan politically, economically, socially and culturally in Sudan before and after independence 1956. Methodology of the article: The methodology of the article is based on historical .

المستخلص:

أصبح جنوب السودان دولة منفصلة قائمة بذاتها في 9 يوليو 2011، بعد حروب طويلة بين الشمال العربي وجنوب السودان. النزاع بين جنوب وشمال السودان سببه السياسة الاستعمارية، وكان هدفها ضم جنوب السودان إلى شرق إفريقيا لتكوين دولة فدرالية بين مناطق كينيا، أوغندا وجنوب السودان. تلك السياسة وجدت معارضة من قبل ساسة شمال السودان وفي النهاية تم الاتحاد بين المنطقتين (شمال وجنوب السودان). السياسة الخاطئة التي مارسها الساسة في شمال السودان سببت تقسيم السودان إلى دولتين، دولة السودان ودولة جمهورية جنوب السودان. أهداف الورقة العلمية، فحص تاريخ السودان؛ الأسباب السياسية للنزاع بين جنوب وشمال السودان قبل وبعد الاستقلال؛ الطريق إلى استقلال جنوب السودان، أهمية الورقة العلمية، تناولت الورقة العلمية حلول المشاكل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي واجهت السودان قبل وبعد الاستقلال عام 1956م. منهجية الورقة العلمية اعتمدت الورقة على المنهج التاريخي .

Introduction:

South Sudan became an independent state on July 9, 2011, and join UN on July 14, 2011. South Sudan is officially known as the Republic of South Sudan . South Sudan is bordered by Sudan to the north , Ethiopia to the East , Kenya to the Southeast , Uganda to the South , The Democratic Republic of the Congo (DRC) to the Southwest and the central African Republic (CAR) to the West. It became independent state from the Sudan in 2011.

Turko –Egyptian Conquest :-

Before 2011, South Sudan was one of Sudan’s regions. The unified modern Sudan was created by Turko-Egyptian colonial authority. In 1820 . Muhammed Ali Pasha dispatched a military expedition led by his son Ismaeil Pasha to Sudan in order to conquer it. It overran Northern Sudan and Marched towards Sennar, the capital city of Sennar Sultanate. The invading force entered Sennar city 13 June 1821, ending the rule of the last Funj Sultan Badi VI. After collapse of the Sultanate of Sennar, the viceroy of Egypt, Muhammed Ali Pasha established political authority in Sudan under his dynasty⁽¹⁾

After consolidating its power over northern Sudan , the Turko –Egyptian Forces started expanding their control to include southern Sudan. In 1827, Ali Khurshid Pasha led a force through the Dinka lands and in 1830, he reached to Juba area. The Turko-Egyptian armies tried to establish Military Garrisons in the region, but disease, bad environment and defection forced them to abandon their advance beyond Juba. Under the pressure from European powers, Egypt allowed European traders and missionaries in 1851 to operate in the region⁽²⁾

The first invasion was by Turko –Egyptian colonial master under the leadership of Muhammd Ali Passha’s dynasty.

The Turkish rule continued in Sudan until it was expelled by the Mahdiya revolution in 1885.

The second invasion was carried by Anglo-Egyptian alliance, in which the two countries set up a system called Anglo-Egyptian Condominium until Sudan got its independence in 1956⁽³⁾.

The Policy of Anglo-Egyptian Government towards Southern Sudan:-

To achieve its objective of containment of Islam in the Southern Sudan, the British government sought to limit the spread of Islam in the South. In 1918 the government changed the day of rest to be Sunday instead of Friday in the South¹. Slave trade was suppressed vigorously and northern traders were transferred from Southern Sudan to Northern Sudan and Southerners were prevented to travel to the north. Under the provisions of the passports and permits ordinance of 1922, the South was classified as “closed districts”, effecting the banning of northern traders and restriction of southerners travelling to the north to get job⁽⁴⁾ Tribal consciousness was encouraged, and by 1922, chiefs’ courts were set up under the supervision of British officials .The banning of northerners to reside in the south and the preconditions of indirect Rule constituted the administrative view of what to be called “Southern Policy”⁽⁵⁾. This policy which was initiated officially in 1930, required grouping of self-contained tribal entities based on their indigenous customs and beliefs . As Collins comments:

“ In order to encourage indigenous, African customs in the South, all Northern Sudanese , Arab influences were to be eradicated , for African traditions , already weakened by a century of chaos, could hardly hope to flourish in the face of the dynamic and expansive culture of the Northern Sudan”⁽⁶⁾.

To implement such policy, some procedures were taken as following:-

1. All Northern administrators were transferred from

2. Southern Sudan to Northern Sudan .
3. Trading permits of Northerners were cancelled .
4. Every administrator was instructed to speak the language of the people of his district or English, but not Arabic , and was to associate himself with local customs and beliefs .
5. The wearing of Arabic dress and the use of Arabic names by Southerners were discouraged ⁽⁷⁾.

After the end of second world war in 1945, the British government began to prepare southern Sudan for eventual separation from the north and Annex it to east Africa. This policy of separating the south from the north faced opposition from northern politicians. By 1946, the government felt the pressure of northern politicians who were against the separation of Southern Sudan from Northern Sudan. In order to find view points of northerners, the governor-general formed a special committee and called for a conference in April 1946. The conference came out with resolution to send subcommittee came back with the suggestion that South Sudan be merged with Northern Sudan. The British government accepted the proposal of union between south and north Sudan , based on the recommendation of the civil secretary, J. W. Robertson⁽⁸⁾.

After the conclusion of the issue of the union between South and North Sudan, the National legislative assembly of the whole Sudan declared on December 19, 1955 that Sudan would attain its independence on January 1, 1956. On January 1, 1956, Sudan became an independent state, and immediately the problem of national unity became a challenge to the new government.

The Independent Sudan and the issue of southern Sudan :

The post - independence politics in Sudan witnessed disagreement about the political system to be adopted or how to reach a consensus regarding national unity . The northern politicians wanted a centralized system of government, whereas

the southern politicians opted for local autonomy or special status for southern Sudan. The two parties reached a stalemate during the first years of parliamentary regime. The policy of post-independence government was to maintain unity of the country by all means. To achieve that objective , the government embarked on implementing policy of Arabization and Islamization in Southern Sudan. On the other hand, southerners wanted to reserve their local cultures and therefore, refused to accept centralized system . Such disagreement paralyzed functioning of the state and invited the military to takeover power from the politicians. On November 17, 1958, the military under the leadership of Major General Ibrahim Abboud, toppled the first democratically elected government. Before independence, southerners were convinced that northern politicians would not resolved problem of Southern Sudan , and therefore, a mutiny took place in Torit town on 18 August 1955. That mutiny was suppressed and life came into normalcy.

The policies of the military government escalated tension between southern and northern Sudan. The Abboud regime applied radical solutions to the problem of southern Sudan. Administratively, the government appointed northerners as provincial governors in three southern provinces and transferred southerners to the north. The policy of Abboud regarding education and religion was vigorous. To execute policy of Arabization and Islamization , the Abboud regime opened “six intermediate Islamic institutes” in Southern Sudan, Mosques were built , missions were not allowed to open new schools and the day of rest was changed from Sunday to Friday. Missionaries going on leave were not given re-entry visa to the Sudan. Religious activities were confined in the Church premises. In 1962, the government issued the Missionary Society Act to regulate missionaries’ Activities in Sudan, and on February 22, 1964 the government expelled foreign missionaries working in the south. These policies of subduing southerners had repercussions and many southerners fled to neighbouring countries and established resistance movement. In February 1962, Father Saturnino Lahure, Joseph Oduho and William Deng Nhial formed

the Sudan African Closed Districts National Union (SACDNU) in Leopoldville (Kinshasa), Congo and became the following year (1963) as Sudan African National Union (SANU) with headquarters in Kampala, Uganda⁽⁹⁾. By August 1963, the military wing called Anya-Nya was established in order to launch a military operation. The name Anya-Nya in Madi Language means “Snake venom⁽¹⁰⁾”.

The objective of the first civil war led by Sanu was to achieve total independence of Southern Sudan. The first Civil War lasted seventeen years and peace agreement was signed in March 1972 ,in Addis Ababa between the government of Sudan and South Sudan Liberation Movement led by Gen . Joseph Lagu . The terms of that agreement established the local autonomy in Southern Sudan region.

The Addis Ababa peace agreement did not last longer, in 1983 the second civil war erupted and the Sudan Peoples’ Liberation Movement / Army(SPLM/A) came into being. It was established by Dr. John Garang de Mabior , and the aim of the SPLM/SPLA was to transform the old Sudan to new Sudan on a new basis. The policies of president Nimeiry Ignited tensions and problems in Southern Sudan. On 5th June 1983, Nimeiry abrogated Addis Ababa peace accord and divided Southern Sudan to three regions- Upper Nile, Equatoria and Bahr el - Ghazal. In September 1983, he declared Islamic Sharia Law to be imposed in the Whole of Sudan ⁽¹¹⁾. Such policies Pushed Southern Sudan Population to go back to war in order to materialize just and equitable Sudan⁽¹²⁾.

The Second Civil War in Sudan between the northern and southern Sudan was a result of aggressive and bad policies applied by Nimeiry’s regime towards Southern Sudan. The rebellion which erupted on May 16, 1983, in Bor town, Jonglei province, led to total civil war in the South. The Mutiny which occurred on 16th May, 1983, was done by 105 Battalion of the Sudan’s army and that Battalion was commanded by Major Kerubino Kuanyin

Bol. The incident of 105 Battalion influenced many other military units across Southern Sudan and later on Battalion 104 joined the rebellion and many people fled to neighbouring countries, particularly Ethiopia. At the time of the battle in Bor, Col. Dr. John Garang de mabior was in Bor town spending his annual leave.

On 16th June, 1983, Major William Nyuon Bany, the commander of 104 Ayod garrison launched an offensive against the government's forces which were sent from Malakal to reinforce the Ayod garrison. The reinforcement was destroyed and Major William Nyuon joined the rebellion and went to Ethiopia with all the organized forces, which included police, Army personnel, wildlife, prison wardens and all the district council officials and employees.

While in Bor, Dr. John Garang was preparing to follow the mutineers who headed to Ethiopian border. He left Bor accompanied by his wife, Nyandeng Chol Atem, his sons Mabior and Chol, Cagai Atem Biar, Maker Deng Malou, Mabior Kuir Maketh, Thon Akec Akur and two others ⁽¹³⁾.

The formation of the Sudan People's Liberation Movement and Sudan People's Liberation Army (SPLM/SPLA):

After his arrival in Ethiopia, Dr. John Garang de Mabior started organizing the mutineers in order to form an effective movement. On 14th June, 1983, the general meeting was convened which was attended by Col. Dr. John Garang, captain Salva Kiir Mayardit, Cagai Atem Biar and 55 non-commission officers (NCOs) of the former 105 Battalion of Bor garrison for the formation of the Sudan People's Liberation Movement and Sudan People's Liberation Army (SPLM/SPLA). The meeting ended without compromise agreement and it was postponed to be re-convened in near future.

On 6th July 1983, the four groups or factions of the revolution, reconvened a meeting in Itang and signed a unity agreement which

led to the establishment of a unified movement. Those who signed the Unity agreement were:

1. Col. Dr. John Garang de Mabior representing SPLM/SPLA.
2. Commander Gordon Kong Chuol representing Bilpam Anya-Nya II.
3. Garjek Wai representing Itang Anya-Nya II.
4. Popopiou representing paketa Anya-Nya II.

After the signing of unity agreement, the leaders of four factions groups could not agree on a leader to head the re-organized movement. After breaking away with his group, Akuot Atem de Mayen formed his own movement called united Southern Sudan Liberation Movement (USSLM).

The breaking away of Akuot Atem, paved the way for John Garang's faction to establish its own movement which became the Sudan People's Liberation Movement and Sudan People's Liberation Army (SPLM/SPLA) under the leadership of Col. Dr. John Garang de Mabior. The founding members of the SPLM/SPLA, leadership was comprised of five military men and two civilians as follows:

1. Col. Dr. John Garang de Mabior as chairman and commander in-chief of SPLM/SPLA;
2. Lt. Colonel Kerubino Kuanyin Bol as deputy chairman;
3. Lt. Colonel William Myuon Bany member;
4. Major Salva Kiir Mayardit member;
5. Major Arok Thon Arok member;
6. Mr. Joseph Oduho secretary for foreign affairs;
7. Mr. Martin Majier Gai secretary for legal affairs.

The manifesto of the Movement – SPLM:

The Sudan People's Liberation Movement was intending to transform Sudan into a new Sudan with new bases, it wanted to fight for the interest of all Sudanese irrespective of religion, race, creed and geographical diversities. The objective of the SPLM was to convert the Sudan into a new socialist United Sudan and democratic political system, in which every citizen can participate at his/her will without coercion⁽¹⁴⁾.

The second civil war between the northern and southern Sudan continued from 1983 to 2004, and this war lasted for twenty one years. It came to an end by a peace deal called comprehensive Peace Agreement, which was mediated by Intergovernmental Authority on Development (IGAD) in 2005. So, the Comprehensive Peace Agreement (CPA) was signed on January 9, 2005, in Nairobi, Kenya, by the government of Sudan and Sudan People's Liberation Movement and Sudan People's Liberation Army (SPLM/SPLA). The comprehensive peace agreement's terms established the Government of South Sudan (GOSS) in Juba with local self-rule authority for six years, after that Southern Sudan would decide its political fate through referendum. Under the CPA, the government of national unity was formed in the centre, in which all political forces and parties were represented including the major signatories of the CPA the government of Sudan, the Sudan People's Liberation Movement, and other political parties which were not signatories of the comprehensive peace agreement. The terms of peace deal were to establish and develop good governance, sharing of oil revenues between the central government and government of Southern Sudan and producing areas of oil fields. The timetable for the referendum was set. The implementation of the peace agreement did not go as stipulated in the agreement, but before the end of interim period, the referendum was conducted, and the people of Southern Sudan voted for independence of their region⁽¹⁵⁾.

On July 9, 2011, Southern Sudan became an independent

State under the name Republic of South Sudan . On July 14, 2011 , South Sudan admitted into sovereign nations and became 193rd member of the United Nations . On July 28, 2011, South Sudan joined the African Union as its 54th member state ⁽¹⁶⁾.

Conclusion (Results):

South Sudan is facing a lot of issues, which include the management of Ethnic diversity, political stability, delivery of services to civil population, management of natural resources and particularly the oil revenues and equitable distribution of oil revenues between the central government and state producing areas.

If the politicians in South Sudan want political stability, they must implement the following policies:

1. Delivery of services to the people of South Sudan;
2. Development of human resources;
3. Proper management of oil resources;
4. Proper management of ethnic and cultural diversity;
5. Construction of roads and bridges;
6. Adoption of proper economic programme;
7. Accept transfer of political power through peaceful means.

الخاتمة والنتائج:

واجهت دولة جنوب السودان العديد من المواضيع، التي تشمل إدارة التنوع الإثني، الاستقرار السياسي وتوفير الخدمات للمواطنين، وإدارة الموارد الطبيعية خصوصاً النفط والتوزيع العادل بين الحكومة المركزية ومناطق الإنتاج.

إذا أراد السياسيون في جنوب السودان الاستقرار السياسي يجب تطبيق السياسات التالية:

1. توفير الخدمات لشعب دولة جنوب السودان؛
2. تنمية الموارد البشرية؛
3. الإدارة السليمة للنفط؛
4. الإدارة السليمة للتنوع الإثني والثقافي؛
5. الاهتمام بالبنية التحتية (الطرق والجسور)؛
6. اتباع نظام اقتصادي مناسب؛
7. ممارسة نقل السلطة بطرق سلمية.

Reference

- (1) P.M. Holt and M.W. Daly, A History of the Sudan : From the coming of Islam to the Present day , Fifth edition , person Education limited (London) , 2000,P.46.
- (2) Beska, Emmanuel, Muhammed Ali's conquest of Sudan (1820- 1824), Asian and African Studies, 2019, Vol.28, No. 1 , pp30- 56.
- (3) <http://en.wikipedia.org/w/ South Sudan>;p1.
- (4) Deng, Gabriel Acuoth, wars & a new vision for Sudan, Nairobi 2005, p78
- (5) P.M. Holt and M. W. Daly, A history of the Sudan, 5th edition person Education limited, (London) , 2000, P.119.
- (6) ibid.
- (7) Deng Gabriel Acuoth , war & a new vision for Sudan , Nairobi, 2005, p. 79.
- (8) Ibid, p 80.
- (9) Ibid, p.82
- (10) P.M. holt and M. W. Daly , history of the Sudan, 5th edition , pearson education, London, 2000, pp 153 – 54
- (11) Elias Nyamlell Wakoson, the origin and development of the Anya-Nya Movement 1955-1972), in Mohamed Omer Bashir (edit) Southern Sudan: Regionalism & Religion, Graduate College Publications, No 10, University of Khartoum, Khartoum 1984, p. 127
- (12) History of South Sudan: Wikipedia, Turko-Egyptian Conquest under the Muhamed Ali Dynasty , [https://en.Wikipedia-org/wiki/Egyptian conquest 6, Sudan \(1820-1821\)](https://en.wikipedia-org/wiki/Egyptian_conquest_6,_Sudan_(1820-1821)) pp. 8 – 9
- (13) Ibid.
- (14) Deng, Gabriel, Acuoth, Wars and a new vision for Sudan, Nairobi, 2005, pp. 120-128
- (15) Ibid, p. 129.
- (16) www.https://en.M.wikipedia.org,2011 , p.1